هيئة التحرير

الدكتور محمّد رضا حسنى أهنكر

المدير المسئول

الدكتور محمّد حسين قزل ايا غ

نائب المدير المسؤول

الدكتور خليل نوروزى

رئيس التحرير

الدكتور حسين عيسايى

هيئة التحرير

الدكتور محمّدعلى برزنونى

هيئة التحرير

الدكتور محمّد ابراهيم سنجقى

هيئة التحرير

الدكتور سيّد على حسينى تاش

هيئة التحرير

الدكتور جميل زركان

هيئة التحرير

الدكتور محمدعلى برزنونى

هيئة التحرير

الدكتور محمّد مهدى نجاد نورى

هيئة التحرير

الدكتور محمد أسامة الجبان

هيئة التحرير الدولية

جامعة دمشق

الدكتور زاليها بت كاماروذين

هيئة التحرير الدولية

الجامعة الإسلامية العلمية ماليزيا

الدكتور كاشف اور رحمان

هيئة التحرير الدولية

إسلامية يونيورسى بهاولپور

الدكتور مهد شاهريل بن احمد رازيمى

هيئة التحرير الدولية

جامعة أوتارا ماليزيا

محمد كريم رضوان كريمي

مساعد رئيس التحرير

على چاوشى

المدير

محمد كريم رضوان كريمي

المدير التنفيذي

Editorial Board:

Mohammad Reza Hasani Ahangar PhD
Director-in-Charge

Mohammad Hossein Ghezel Ayagh PhD
Deputy Director-in-Charge

Khalil Noruzi PhD
Editor-in-Chief

Hossein Isae PhD
Editorial Board

Mohammad Ali Barzanoni PhD
Editorial Board

Mohammad Ebrahim Sanjaghi PhD
Editorial Board

Seyed Ali Hosseini Taash PhD
Editorial Board

Jamil Zarghan PhD
Editorial Board

Mohammad Ali Barzanoni PhD
Editorial Board

Mohammad Mahdi Nejad Nouri PhD
Editorial Board

Mohamad Osama Al-Jabban PhD
International Editorial Board
Damascus University

Zaleha Bt Kamaruddin PhD
International Editorial Board
International Islamic University Malaysia

Kashif Ur Rehman PhD
International Editorial Board
Islamia University of Bahawalpur

Mohd Shahril Bin Ahmad Razimi PhD
International Editorial Board
Universiti Utara Malaysia

Mohammad Karim Rizvan Karimi
Deputy Editor

Ali Chavoshi
Manager

Mohammad Karim Rizvan Karimi
Executive Director

Islamic Humanities

مبادئ الأخلاق الفصلية

١. يجب أن تكون المقالات المرسلة إلى المجلة الفصلية نتيجة دراسات علمية للمؤلف أو المؤلفين.

٢. يجب أن تكون مواصفات المؤلف للمقال مدرجة بعناية ويجب تجنبها من ذكر أسماء غير مرتبطة.

٣. في حالة استخدام محتويات المنشورات والكتب الأخرى ، يجب أن يكون مصدر المحتويات بالشكل الصحيح ووفقًا للمعايير الواردة في قسم "أدلة المجلة الفصلية". أي استخدام غير لائق لمحتوى مقالات الآخرين وعدم وجود مراجع مصدر مناسبة سيؤدي إلى سحب المقالة من عملية التحكيم.

٤. ألا يكون قد تم نشر المقالات المرسلة في أي من المنشورات الداخلية والخارجية أو مقالات الندوات والتجمعات العلمية أو المقدمة في نفس الوقت لمجلات أخرى. بعد أربعة أشهر من إرسال المقالة إلى هذا الفصل ربع السنوي ، لا ترسلها إلى مجلات أخرى. بخلاف ذلك ، بالإضافة إلى إزالة المقالة من عملية التحكيم ، لن تقبل المجلة الفصلية مقالات المؤلف التالية.

٥. على المؤلف متى وجد أي خطأ أو خطأ في مقالته أن يخبره بالمجلة ويقوم بتصحيحه أو إعادة المقال.

٦. يحق لكل ثلاثة أشهر رفض المقالات المستلمة أو قبولها أو تحريرها أو جدولتها أو تعديلها.

Ethic's Principles of Quarterly

1. Articles sent to the Quarterly should be the result of scientific studies of the author or authors.
2. The author's specifications of the article should are carefully listed and must be avoided from providing unrelated names.
3. If was used the contents of other publications and books, the source of the contents should be in the correct format and in accordance with the standards provided in the Quarterly Journal Guides section. Any inappropriate use of the content of other's articles and the lack of proper source references will result in the article being withdrawn from the arbitration process.
4. The sent articles, hasn't published in any of the internal and external publications or articles of seminars and scientific assemblies or simultaneously submitted to other journals. Four months after sending article to this quarterly, do not submit it to other journals. Otherwise, in addition to removing the article from the arbitration process, the Quarterly will not accept the author's next articles.
5. The author, whenever finds any error and mistake in his article, should tell it to journal and either makes corrections it or get the article back.
6. Quarterly has the right to reject, accept, edit, tabulate, or modify the received articles.

المحتويات

◈ عوامل النشأة التطرُّف والعنف الديني (ص ١١-١)

أ. د. عبد الأمير كاظم زاهد

◈ فلسفة الدين وشروط الحداثة العقلية (ص ٢٥-١٢)

أ. نبيل علي صالح

◈ نَقْدُ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ فِي فِكْرِ الثَّوْرَةِ الإِسْلَامِيَّةِ: الجُذُورُ التَّارِيخِيَّةُ فِي العَالَمِ الإِسْلَامِيِّ وَالغَرْبِ (ص ٣٧-٢٦)

مُحْسِن كُلْبَايِكَانِيُّ

◈ **Investigating the factors and components of the efficiency and productivity of university teachers (PP. 38-44)**

Nicka Phoesigya

◈ **Strengthening Solutions to The Spirit of Palestinian Nationalism to Confront Zionism (PP. 45-51)**

Michael Boris

◈ **the strategy of national ethnic policies; A case study of Iran and Malaysia (PP. 52-57)**

Hamed Wendt

جامعة الإمام الحسين العلوم الإنسانية الإسلامية

الصفحة الرئيسية للمجلة

IHUIH

عوامل النشأة التطرُّف والعنف الديني

أ. د. عبد الأمير كاظم زاهد[1]

التطرُّف، العنف الديني، المشروع التكفيري، مناشئ التطرُّف.

الملخّص

بَيْدَ أن التطرُّف يظهر تارةً كأنه حالات فردية؛ ويتحول تارةً أخرى إلى ظاهرة اجتماعية. وقد يطول زمن استحكام الظاهرة؛ وقد يقصر؛ بحَسَب نوع الوعي الذي يواجه الظاهرة، والبيئة الحاضنة، ووجود أسباب موضوعية تديم الظاهرة. ولا بُدَّ من أن نسجّل أنه ليس كلّ تطرف يلزم أن يقترن بالعنف؛ فهناك متطرّفون لا يستخدمون العنف لعرض أفكارهم. وقد تجبر الحركات المتطرّفة على عدم استخدام العنف، مع رغبتها فيه، أنّ ظروفاً قاهرة لها تمنعها. وتجربتنا في بلدان العالم الاسلامي تكشف أن ممارسة العنف الديني الناشئة عن التطرُّف هي من خلايا نائمة لا تظهر إلاّ في حالة ضعف أجهزة الدولة؛ إما لعدم وجود الكفاءات التي تدير مؤسّساتها؛ أو لعوامل أخرى. ويكاد يكون موضوعياً أن التطرُّف رؤية فكرية لممارسة العنف. ويقابل مناخ التطرُّف الوسطية، وهي القَدْر من التوازن بين المتبنّيات الفكرية وبين ما يختلف معها من أفكار، بحيث يبدأ الاعتدال من ذلك القَدْر من المقبولية للآخر، على أنه ليس بالضرورة أن ينتج عن المقبولية مشروعية تلك الأفكار. ولعلّ ذلك هو مفهوم التعارف الوارد في القرآن الكريم: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ...الآية﴾، ولعلّ الوسطية التي يُراد منها أن تكون المناخ الذي يغلق الطريق على تديّ الوعي المنتج للتطرّف هي الاعتبار الممنوح لكلّ صاحب رأيٍ، والسماح للاستماع له، ثم مطالبته بالبرهنة على ما يرى. فهي إذن في البداية منهج معرفي ينطوي على قَدْرٍ من الشمولية في الرؤية متعدّدة الأبعاد.

معلومات المقالة

جامعة الإمام الحسين

العلوم الإنسانية الإسلامية

المجلد ٣، العدد ٢ (١٤٤٧)، ١١-١

تاريخ الإرسال: ١٣ ذوالحجه ١٤٤٦

تاريخ القبول: ١٩ محرم ١٤٤٧

تاريخ النشر: ٢٥ ربيع الاول ١٤٤٧

مراجع: ٠

[1] **رئيس قسم الدراسات العليا في كلّية الفقه، في جامعة الكوفة، العراق.**

١– التمهيد

اخترْتُ في البداية الوقوف على المراد من مجموعة المفاهيم المطروحة، ومنها:

الظاهرة، وهي عددٌ من الحالات السلوكية المتكرّرة والمتزايدة في مجتمعٍ ما على نسق النشأة والآثار المترتبة عليها في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فاذا وجدت حالةٌ جزئية من التطرّف الفكري أو السياسي أو الديني...إلخ فهي نقطة توتر اجتماعي تتّقد في مكانٍ ضيّق، لكنّها حين تتكرر وتتزايد نوعاً (أي اطّراد التطرف)، وكمّاً (أي زيادة المتطرّفين)، ينتقل الأمر إلى (الظاهرة)، وهي المتكرر الحاصل كسلوكٍ فردي وجمعي، يتبادلان بينهما التأثير والتأثُّر لتعظيم الظاهرة، فإنْ كانت معطياتها إيجابية، مثل: تحويل مفهوم الجهاد من معنى الحرب والقتال والغزو إلى تعظيم الجهود للبناء والتقدّم والتضحية للبلد والأمة، وبذل المزيد لأجل إسعاد الناس، كانت نتائجها إيجابية. ومثاله كذلك: تعظيم ظاهرة الوقف، وتطوير أشكاله وأنواعه ومشروعاته. فالوقف وإنْ كان حكماً شرعياً، إلاّ أنه في نطاق الاستحباب، فإنْ تحوَّل هذا الاستحباب إلى رغبةٍ عامة، ومعياراً للتفاضل الاجتماعي، فتنتج عنه آثار إيجابية على مستوى الكمّ والنوع، وذلك بتأثير الأفراد ببعضهم، أو على مستوى النوع بابتكار مشروعاتٍ جديدة في الوقف، مثل: بيوت نقل الخبرة في مثل أوضاع بلداننا. أما إذا كانت الظاهرة عدمية سلبية فإنها تجلب لها عدداً أكبر من (متدنّي الوَعْي)، وتؤثّر على المستوى المدني الحضاري للأمة، وتفتقد الظاهرة السلبية إلى مشروعٍ حضاري. فالأصل والنشأة هما اللذان يحدِّدان طبيعة الظاهرة ومعطياتها وآثارها على مستوى راهن المجتمع ومستقبله.

ويُراد بالتطرُّف الجنوح غير المبرهن إلى اعتقادٍ ما بأفكار يعدّها النهايات الأخيرة للحقيقة. وبناء على ذلك فهو يرى أنه يمتلك الحقّ والحقيقة والحقّانية، وأن الآخرين ينطوون على الباطل والوَهْم.

ولا يرتبط التطرُّف بفكرةٍ محدّدة. فليس من الصحيح ربط التطرُّف بالفكر الديني فقط، إنما كلّ الأفكار قابلةٌ لكي تكون مادّةً للمتطرّفين حينما يغادر أصحابها مبدأ نسبية المعرفة والبرهانية. فلقد عرف تاريخ الفكر البشري موجات من التطرُّف عند الماركسيين واليهود في إسرائيل(١) والتيار الإنجيلي البروتستانتي، الذي صدرت عنهم عشرات المدوّنات التي تزعم أنها وصلت إلى نهاية التاريخ(٢).

إن الأزمة في غياب الوسطية في إشكالنا الراهن (التطرُّف والعنف) مردُّها أن الإنسان الفطري يرتبط بالفكر الديني بسرعةٍ، وبانجذاب قويّ، ثم يقدّس التعاليم الدينية، صعوداً إلى كلّ ما يرتبط أو يعبّر عن فكرٍ ديني، ويتماهى مع المقدّس، حتّى يصبح السؤال عن محتوىً ديني أو التساؤل عنه (مروقاً) عن الدين. لذلك يؤكد جان بول ويليم «أن الدين عبارة عن نظام رموز يعمل ويثير لدى البشر حوافز قوية وعميقة ومستديمة ومقدّسة لا يجوز السؤال عن حقائقها»، عبر صياغة مفاهيم عن الوجود والحياة والإنسان ودوره الوظيفي، وإعطاء هذه المفاهيم تجسيدات سلوكية، يتحدَّد نوعها بمقدار الوعي الحقيقي والبرهاني.

(١) جمال الدين البدري، الاحزاب الدينية الإسرائيلية، النشأة والتطور: ١٧٧.

(٢) روجيه جارودي، الأصوليات المعاصرة: ١٥.

ويرى أن الدين يوحّد طريقة تصرّف عبر الشعائر الدينية، ويطرح عبر جاذبية شديدة مفاهيم تفوق ما تطرحه التجربة أو الحقيقة الارتقائية(١). ففرصة الحوار والمراجعة والتأمّل غير كافية. لهذا يكون الجهل، وعدم إخضاع الفكر الديني للمنهج العلمي، سبباً مهمّاً في غياب التوازن والبرهانية وشمولية الرؤية الفكرية، وهي عوامل مهمة للتطرّف وغياب الممارسة النقدية، وغياب الاستعداد للتكيُّف الإيجابي مع المتغيرات.

وفي ظني أن الوسطية حاضنة للاعتدال، وليست رديفةً له؛ ذلك أن صفة الاعتدال بمعنى «وضع الأمور في مواضعها» لا تتكوّن إلاّ بعد أن يتوسط العقل بين التجاهل التامّ لحقائق الدين وبين الغلوّ في اعتبار كلّ ما جاء عن طريق رجال الدين أو المتصدّين للفكر الديني هو قول الله تعالى، المعبِّر عن الحقيقة الدينية النهائية. فالاعتدال ناتجٌ عن وسطية تنظر باعتبارٍ فكريّ إلى متبنّيات الآخر، بحيث لا يبقى للتشدُّد داعٍ، وتحترم ذاتُها الفكرية أن أدراك مناشئ التطرّف وتداعياته التي تسبب أزمات فكرية ومجتمعية يُعَدّ مقدّمة ضرورية لاكتشاف السياسات المجتمعية للمواجهة. ويعتقد الكثير أن مواجهة الظاهرة العنفية ذات الغطاء الديني يلزم أن تنطلق من النطاق ذاته، أو من جنس الظاهرة ذاتها، بحيث تكون مواجهة «الظاهرة العقائدية» بالعقائد، والثقافية بالثقافة، والاقتصادية بالوسائل الاقتصادية. فهذا هو الأصل، ولا يمنع من أن تعضد المواجهة الأصلية بمعزّزات أخرى، بحيث ترسم سياسة المواجهة رسماً استراتيجياً، شمولياً، يبدأ من الفكر إلى إعادة بناء المجتمع، إلى اقتصاديات ماحقة للتفاوت، إلى تطلُّع مدني للحاضر والمستقبل لا يقف من الدين موقفاً سلبياً. أما الارهاب فلا يرادف العنف، إنما الإرهاب أن يتحوّل من استخدام القوّة لأجل نشر (فكر متطرّف) إلى سياسة مرسومة وقصدية تستهدف إشاعة أجواء الرعب، والإفادة من سايكولوجيا الخوف. فالإرهاب استخدام مرسوم وقصدي للعنف ونماذج من القوّة لترسيخ قناعات «غير برهانية»، ولتعظيم الشعور بالهزيمة والوهن وعدم القدرة على الصمود أو المواجهة عند الآخر المستهدف(٢). في ما يطلق عليه بالتوحيش المراحل ثلاث: استخدام العنف الديني؛ تحويله إلى الإرهاب؛ ثم تحويله إلى التوحُّش وما تقدّم.

إن التطرُّف ناشئ عن أسباب ذاتية وموضوعية ونفسية. وإن الوسطية والاعتدال هما البديل الذي يواجه موجة التطرُّف. وإن الأزمة إشكالية مركّبة لها أثار سلبية على الوضع العام. وإن السياسات المجتمعية عبارةٌ عن لائحة عمل استراتيجية تشتغل عليها أجهزة الدولة ومؤسّسات المجتمع المدني والأفراد. وإن الإرهاب وسيلةٌ بدائية لغرض القناعات من خلال الخوف.

وعلى تحديد مصطلحات البحث سنعرض أسباب شيوع ظاهرة التطرُّف، وأسباب انتشاره، ودواعي وأهداف استخدام الإرهاب، ومحاولة رسم استراتيجيات المواجهة ومكمّلاتها.

٢- الموقف القرآني من المشروع التكفيري

لا يختلف اثنان على أن أصل مشروعية الأفكار والمفاهيم والاجتهادات هو المستند القرآني. وقد توالت على تفسيره عشرات الأجيال من المفسّرين. فكل أمر ينتسب إلى الإسلام لا بُدَّ أن يسوغه كتاب الله المجيد... ولو وقفنا على كتاب الله فإننا نرى:

١. أنه يدعو إلى السلام، فيقول: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾.

(١) جان پول ويليم، الأديان في علم الاجتماع: ١٣٧.

(٢) أبو بكر ناجي، إدارة التوحش.

٢. ويمنع ويحرّم أيّ ممارسة عدوانية: ﴿وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.

٣. ويتحقّق الإيمان والأمان بمعرفة الله الإيمانية.

٤. ويحرّم قتل النفس إلاّ بالحقّ.

٥. ويكرّم الإنسان ويستخلفه.

٦. ويجعل للعقائد طريق العقل وحرّية الاعتقاد.

٧. ويمنع الناس من التفتيش عن عقائد الناس، ويختص البارئ تعالى بمحاسبة الناس على الإيمان.

٨. يفتح القرآن باب الإنابة والتوبة لكلّ مَنْ خرج عن الطريق القويم.

٩. ويغفر البارئ الذنوب جميعاً إلاّ الشرك بعنادٍ.

١٠. يأمر بالحكمة والجدال بالتي هي أحسن والموعظة الحسنة في الدعوة إليه.

١١. يخلق القرآن في نزوله المكّي إنساناً آمن طوعاً واستعدّ عقلاً لتحمل مسؤولياته، ثم يشرّع له بعد ذلك في السور المدنية نظاماً أخلاقياً للحياة.

فهل تجربة الفكر التكفيري تجربةٌ منسجمة مع التعاليم القرآنية الوارد ذكر بعضها في ما تقدَّم؟

أعرض لنماذج قرآنية محدّدة:

١. يتّفق الفهم العلمي للقرآن الكريم على أن المعتقدات الأساسية هي الإيمان بالله واليوم الآخر. والشرط التوأم للإيمان هو العمل الصالح، أي «المشروع البنائي الإنساني»، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ٦٢).

٢. يدين القرآن الكريم الغلظة وقساوة القلب (التوحُّش البربري)، فيقول: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ (البقرة: ٧٤). ومفهوم المخالفة أن المسلم يجب أن يكون رحيماً.

٣. ويدين القرآن اتّخاذ المتشابه القرآني للفتنة، فيقول: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ (آل عمران: ٧).

٤. يحرّم القرآن إجبار الناس على الاعتقاد (بأنموذجٍ خاصّ)، فيقول: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ﴾.

٥. لا يفوّض القرآن البشر حقّ التفتيش عن عقائد الناس، فقال: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ * إِلاَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللهُ الْعَذَابَ الأَكْبَرَ * إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ (الغاشية: ٢١ ـ ٢٦). وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَاللهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ (آل عمران: ٣٠). وقد وردت لفظة البلاغ (١١) مرة في القرآن الكريم، تحدِّد الذي يحاسب على المعتقدات، وهو الله تعالى، وأن الله لم يفوّض المحاسبة إلى البشر، إلاّ أنه كلّفه بالدعوة والنصح والإرشاد، وبوسائل الحكمة.

٦. إن المشروع الرباني الذي أرسله الله إلى البشر بواسطة الأنبياء والقادة الربانيين هو مشروع الرحمة بالإنسان مطلقاً، فقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

قال الزمخشري: لأن النبيّ جاء بما يسعدهم. ويرى البيضاوي أن الدين سببٌ لإسعادهم؛ لصلاح معاشهم ومعادهم. وعند الرازي مباحث كلامية مهمّة في المراد من الرحمة للعالمين.

وقد روى أنهم قالوا له: ادْعُ على المشركين، قال| : «إنما بُعثْتُ رحمةً، ولم أُبعث عذاباً».

٧. يتّضح الموقف القرآني في معالجة ظاهرة الكفر من النصوص التالية:

أ. ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾ (البقرة: ١٢٦).

ب. في آية الحجّ: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾ (آل عمران: ٩٧).

ج. ﴿فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ (المائدة: ١٢).

د. ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ (الروم: ٤٤).

هـ. ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلا يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ (لقمان: ٢٩).

هذه نماذج قرآنية تؤكّد أن خصائص المشروع الرباني أنه يحقّق مصلحة الإنسان بواسطة (العمل الصالح)، وأن القتل والقسوة والعَدَمية لا تتّفق مع (مشروع العمل الصالح)، وأن مسألة الاعتقادات وتغييرها مسألةٌ نظرية معرفية حوارية إقناعية، طريقها العقل والجدال بالتي هي أحسن.

٣- الموقف السنّة الشريفة من المشروع التكفيري

١. جاء في مسند أحمد قوله| : «لا تنزع الرحمة إلا من شقيّ»(١).

٢. جاء في مسند أحمد قوله| : «أنا محمد نبيّ الرحمة»(٢).

٣. في دلائل النبوة: يقول ابن عباس تفسيراً لقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قال: السكينة هي الرحمة(٣).

٤. وردت مئات الأحاديث عنه| بوجوب نصيحة المسلم لأخيه المسلم، بل ورد أنها رأس الدين.

٥. جاء في مسند أحمد قوله| : «لا تُقْتَل نفسٌ ظلماً إلا كان على ابن آدم الأوّل كفلٌ من دمها؛ لأنه كان أول مَنْ سنَّ القتل»(٤).

٦. عن ابن عمر أنه| قال: «المسلم أخ المسلم، لا يظلمه ولا يخذله»(٥).

٧. ورد عنه| : «إن القتل من كبائر الذنوب، وهو قرينُ الشرك بالله».

٤- مناشئ التطرُّف

نظراً لأننا معنيون بظاهرة التطرُّف ونشوء الجماعات التكفيرية التي تزعم أنها حركات إسلامية فإننا ملزمون بتتبُّع أسباب

(١) مسند أحمد بن حنبل ١٦: ٢٠١.

(٢) المصدر السابق ١٦: ٢٠٢.

(٣) البيهقي، دلائل النبوة ٤: ٢٥٠.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٧: ٤٨٥.

(٥) المصدر السابق ١١: ١٢٩.

النشوء. ويظهر من التتبع أن مناشئ ذلك النمط من التطرُّف أربعة:

أ. المناشئ الذاتية: «الأصول النظرية للدين».

ب ـ المناشئ الموضوعية: أزمات الواقع والحدث.

ج ـ المناشئ النفسية: «أزمات الوضع النفسي المتوتر».

د ـ المناشئ المنهجية في تلقّي المعرفة الدينية.

١.٤. المناشئ الذاتية «الأصول النظرية للدين»

أذا أجرينا مقارنةً مضمونية بين القرآن الكريم ومحتوى التوراة والإنجيل فإننا نرى أن التوراة نصٌّ تاريخي يحكي سيرة (بني إسرائيل) كاملة، بينما يحكي الإنجيل سيرة النبيّ (عيسى) والرسل الذين بشَّروا بالمسيحية بعده. أمّا الخلاف الذي يقع بين الأحبار والرهبان أو بين بعضهم فهو خلافٌ في فهم حقائق التاريخ الديني(١)، المعبّر عنه في العهدين. ونجد في القرآن الكريم ثلاثة محاور أساسية للدين، هي: محور آيات العقيدة، وآيات التشريع، وآيات القِيَم الأخلاقية. وهذه الآيات فيها ما هو محْكَمٌ وفيها ما هو متشابِه. والفارق بينهما أن المتشابِه له أكثر من معنىً وأكثر من دلالة، بينما المحْكَم نصٌّ في معنىً واحد محدَّد(٢)، وهو نصٌّ حاكم ومعياري للمتشابِه.

ولكثرة المتشابِه في القرآن الكريم فقد تعدَّدت دلالات النصّ المؤسّس، وزاد في سعة تداعيات النصّ تنوّع مسالك التأويل، التي كثرت بازدياد طرق تحصيل المعرفة، بحيث صار بإمكان أيّ اتجاه أن يلتمس لنفسه مستنداً من القرآن الكريم.

وهذا الحال يفسح المجال لتفسيرات متطرّفة وراديكالية، ولا سيَّما مع غياب ضوابط التأويل المتفق عليها. لذلك لا بُدَّ للمؤسّسات الدينية المعترف بها، والتي تُعَدّ مرجعيات للمسلمين، أن تعمل على نشر منهجية علمية للتغيير. ومع تعدُّد اتجاهات التفسير ومدارسه، والتعامل مع آراء المفسِّرين على أنها بمنزلة النصّ المؤسّس من جهة احتوائه على الحقيقة النهائية، فإنه يزداد عدم الوصول إلى المراد. وفي ظني أن هذا العامل يُعَدّ من أبرز مناشئ التطرُّف. ويذكر القرآن ذلك فيقول: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ (آل عمران: ٦)(٣).

والذي يُفْهَم من الآية أن جماعاتٍ قاصرةً تنطلق من مقولاتها الفكرية، ثم تتبع المتشابه لإسناد وجهة نظرها. والهدف تحقيق الفتنة، وتأويل النصّ على وفق مرادها الأيديولوجي.

ثم يعقِّب القرآن بأسلوب الدعاء فيقول: ﴿رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ (آل عمران: ٧)، أي إن غياب «الأصول العلمية والبرهانية المقارنة» في صناعة تفسير النصّ القرآني، والتعامل مع فكر المفسِّر بوصفه (حقائق نهائية)، دون إجراء مقارنة مع مَنْ سبقه

(١) زينو، موسوعة الأديان الحيّة: ١١.

(٢) الذهبي، التفسير والمفسِّرون: ١٥٢.

انظر: محمد أديب صالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي ١: ١٤٤.

(٣) يمكن التحقق من ذلك باستعراض تفاسير (راديكالية)، مثل: (في ظلال القرآن)، لسيد قطب.

أو ألحق به، ربما يشكّل واحدةً من المشكلات المعرفية التي ينمو فيها التطرُّف؛ لفقدان الرادع الفكري أو الضدّ النوعي له.

وقد اتّفق أهل العلم على أن سيرة الرسول محمد|، قولاً وفعلاً وإقراراً، هي المصدر الثاني للفكر الديني. لكنّ هذا المصدر قد عانى من مجموعةٍ من المشكلات، من أبرزها: إيقاف تدوين الحديث لقرنٍ من الزمان، في وسطٍ ظهرت فيه جماعات مختلفة الدوافع والأهداف عقائدياً وسياسياً، بحيث تسلل إلى مضامين الحديث «ما هو منكرٌ وغريب وضعيف ومرسل وموضوع». وحينما نلحظ موازين التعرُّف على صحة حديثٍ ما نصطدم باختلاف المحدِّثين في الموازين، بحيث أضحت كلّ مشكلةٍ تؤدّي إلى متاهةٍ فكرية أكبر. كما يتشبَّث المتطرِّفون بآراء شاذّة للمفسِّرين، ويستندون الى أحاديث ضعيفة. ومن أبرز مشاكل هذا المصدر أن أهل العلم بهذا التخصُّص لم يستكملوا صياغة المعيار الذي يفرِّق في الحديث النبوي بين ما هو (زمني)، أي في حدود زمن النبوة أو ما يقترب منه، وبين ما هو إطلاقي يُعْمَل به في كلّ العصور والبيئات بمختلف المجتمعات، حتّى بات لباس أهل ذلك الزمن وطريقهم تعاملاً مقدّساً لما يجب أن يعمل به أهل الأزمان اللاحقة. وعقائدياً انقسمت (أمة المسلمين) إلى مدارس، لها مصنَّفات؛ يعتمدها البعض؛ وغير معتمدة عند آخرين، بحيث تهاوَتْ وحدة الأصول النظرية الحاكمة والمعيارية التي نتحاكم إليها، سواء من جهة القرآن، أو من جهة السيرة النبوية، أو من حيث نصوص العقائد، أو من جهة النص الفقهي. فهناك اتّساع وتباين وآراء لكل الموضوعات المستجدّة، من دون أن يكون في هذا الشأن معيارٌ ترجيحي أو ميزان تفضيلي، مع إهمالٍ كامل لمتطلّبات الحاضر، باعتماد طريقة العيش في الأزمنة التاريخية الأولى.

لقد ظهرَتْ في العصر الأول مدرستان تفسيريتان: إحداهما: تتوسَّع في تفسير النصّ، مستعينةً بالعقل، معتقدةً أن الحقائق النهائية موجودة في النصّ ذاته فقط(١). ولم نلحظ قدراً من التقارب بين المدرستين. ولأن النص القرآني نصٌّ معجز بلاغةً وصياغة، نصٌّ إطلاقيّ يتخطّى الأزمنة والمدنيات، وعندما نعتمد القراءة الحرفية نكون قد وقعنا في اتجاهٍ يحول الرأي البشري إلى نصٍّ مقدّس، ويعجز عن التكيف مع العصور اللاحقة ومقتضياتها. ونتيجة لاصطدام الفهم المتقدِّم للنصّ مع واقعٍ متغيِّر فقد وضع أصحاب الاتجاه أنفسهم أمام أمرين؛ إما التحوُّل نحو القراءة العقلانية الواقعية، وبذلك يتخلَّوْن عن اتجاهٍ آمن بأنه مقدّس ونهائي؛ أو التشدُّد على تلك القراءة، فيقع في التطرُّف الذي يدّعونه، حتّى جرّهم ذلك إلى أن يرووا عن النبيّ| أنه قال: «مَنْ قال بالقرآن برأيه وأصاب فقد أخطأ»(٢). وهذا الحديث، رغم مخالفة (متنه) للاعتياد؛ إذ الوصول إلى الحقيقة أو إصابة الحقّ غرضٌ شرعي لا ينسجم مع وصفه بأنه (أخطأ)؛ لأن ذلك إقرارٌ بالإصابة وتوصيف بالخطأ، وهذا لا يتصوَّر صدوره عن النبيّ|(٣).

ولقد ترتَّب على الاعتماد على فهم الزمن الأوّل لمتلقّي النصّ أن آراء الصحابة وفهمهم صارت آثاراً ملزمة لأهل الأزمنة اللاحقة، فصار الفهم الصحابي وضعاً مرجعيّاً، حتّى لو وقف الحديث عليه، فقد اعتبروه مرفوعاً. وقد وضعوا لذلك قاعدة أن

(١) محمد هادي معرفت، التفسير والمفسرون: ٥٦.

(٢) الملاّ علي القاري، المشكاة: ٢٣٥؛ سنن أبي داوود ٢: ٧٩٩.

(٣) قال عنه أهل العلم: إنه حديثٌ ضعيف وغريب.

انظر: سنن الترمذي ١: ٣٦٠.

موقوف الصحابي كمرفوعه(١)، وبرَّروا ذلك أن الصحابي رُبَما قد سمع ذاك من النبيّ|، فصار بحكم المرفوع.

مما تقدَّم يتبين أن الجذر الأول الذي شكّل أساساً تاريخياً ودينياً للتطرُّف هو القراءة الحرفية وأحادية الرؤية. وكان قد تأسّس في عصر الصحابة. وقد أطلق عليه بعد قرنين من الزمان مرجعية (فهم السَّلَف)، أو عقيدة السَّلَف. وارتبط هذا المفهوم بمبدأ عدالة الصحابي مطلقاً، حتى لو ثبت عليه ما هو خلاف العدالة، أو حتّى لو لم يكن الصحابي فقيهاً أو عنده شيءٌ من العلم.

لقد ظهرت مرجعية السَّلَف في فكر الإمام أحمد بن حنبل، وفي آراء تابعيه، الذين زادوا على آرائه، وسُمّي ذاك بتيار الحنابلة، الذي طوَّر مفهوم البدعة حتّى شمل كلّ الاجتهادات العقلانية، وعلى رأسهم المعتزلة(٢)، وأسّس لمبدأ رفض تأويل النصّ، والعمل بالظاهر «الحرفي»، ممّا أوقعهم بالتجسيم؛ لأن التأويل عندهم حمل الظاهر على محتملٍ مرجوح يُراد جعله راجحاً(٣). وتأسيساً عليه وصل الأمر الى تكفير المتأوّلين في القرن الرابع، فشمل المرجئة والمعتزلة والصفوية والشيعة والأشاعرة والإسماعيلية والمتكلّمين...إلخ.

وكانت نظرية الفرقة الناجية، وأطروحة الطائفة المنصورة، التي صرفت حصراً إلى أهل الحديث، من دون الناس، مستنداً على ضلال بقية الفرق والاتجاهات ما عدا أهل الحديث، الذين هم أحقّ مَنْ يتكلم بالمعرفة الدينية. وإذا كان الإمام أحمد يرى أن مَنْ خالف (المتواتر) فهو ضالٌّ فإن تيار الحنابلة اعتبره كافراً، وكان أحمد يرى أن البلاد التي تظهر فيها البدعة هي دار الكفر، تجب الهجرة عنها، ويجوز غزوها، وتقتيل أهلها. وقد حصل هذا في (ماردين).

وبذلك تأسَّست المبادئ الأولى لخطاب العنف:

أ. اعتماد منهج القراءة الحرفية للنصّ الديني، والتشديد على الاجتهاد، وإسقاط البرهنة والحوار.

ب ـ الالتزام بمعيارية فهم أهل الزمن الأول، بحيث يتحول الدين من حقيقة كونية تستوعب الإنجاز الإنساني إلى أنموذج تاريخي سكوني.

ج ـ استخدام مفهوم البدعة ومفهوم الفرقة الناجية ضدّ جميع فرق المسلمين، ليتحوّل الأمر بعد ذلك إلى التكفير.

إن آراء أحمد وما زاده الحنابلة عليها أسّست لنظرية الخطاب الديني المتشدِّد كمقدّمة لفكر التطرُّف، الذي سيصبح نظريةً عند ابن تيمية، الذي وسَّع البدعة إلى التكفير، ووسم بعض تفاسير القرآن بأنها مروّجة للبدعة، وتنقل عن (المتهمين)، وصنَّف في نقض المنطق، والردّ على الفلاسفة، وطالب بإقامة الدولة على غرار (الخلافة) وأنموذج السَّلَف، ثم كفّر الأشاعرة والصفوية والمعتزلة والماتريدية والمرجئة والشيعة والإسماعيلية والدروز، وهاجم مذاهب الفقهاء، ولا سيَّما مذهب أبي

---

(١) ابن الصلاح، مصطلح الحديث.

(٢) البدعة عند أحمد ما أحدث في الدين وليس منه، وما خالف السنّة، وما لم يؤيِّده سلوك الصحابة والتابعين وأتباعهم. وهي أخطر من الكفر. فأحمد لا يرى توبةً لمنْ دعا إلى بدعةٍ، بينما للكافر الحقّ في التوبة، ويرى أن الردّ على أهل البِدَع أعظم من جهاد الكفّار.

(٣) انظر: السبكي، جمع الجوامع: ١١٧.

حنيفة(١)، الذي اتَّهموه بالإرجاء. وجرّاء تناسل فكر التطرُّف دخل العالم الإسلامي بعد القرن الثامن الهجري في غيبوبةٍ كاملة، وقد أغلقت عليه السلطات سبل التطوير والتنوير. وقد استمرّت الفترة المظلمة حتّى القرن الثاني عشر، فكانت الحلقة التالية لهذا التناسل ظهور (اتجاه متطرِّف جديد يتبنّاه الشيخ محمد بن عبد الوهاب النَّجْدي، صاحب النظرية الوهابية المعاصرة).

لقد قدّمت الوهابية نفسها كحركةٍ تصحيحية للعقائد، معتمدة الوسائل العنيفة والغزو. وقد اعتنقت آراء تيار الحنابلة، ولا سيَّما ابن تيمية، حتّى عاد مرجعيةً فكرية وحيدة للوهابية. وبناء على رأيه في تحريم البناء على القبور فقد سوَّغوا هدم الأضرحة والمساجد التي فيها مقابر الصالحين، وأفتوا بقتل مَنْ يتوسَّل بالأولياء، وصرَّحوا بأن مَنْ أسموهم أهل البدع والضلالات أغلظ شركاً من المشركين الأوائل(٢)، واستتبّ الأمر لتجربة (دينية . قبلية)، وأعلنت الجزيرة إقليماً حصرياً لمذهبٍ واحد، بل لرؤية داخل المذهب الواحد. واعتمدت طرقاً تلقينية للتعليم الديني، صنعت به عقلاً متشدّداً أحادي التوجّه، صار بعد ذلك بيئةً فكرية للتطرُّف والعنف. ثم انتشر هذا الوباء في عموم العالم الاسلامي، محدثاً فيه البلاء الأعظم.

هذا هو التسلسل التاريخي والفكري لظاهرةٍ دينية . تاريخية .، تأسَّست من مناشئ عدّة، وساعدت عليها حالات التردّي المعرفي والانحراف السياسي لدولة المسلمين. فاذا عرفنا المناشئ الذاتية فكيف ترسم المواجهة عقائدياً وفكرياً؟

٢.٤. المناشئ الموضوعية للتطرُّف

يُراد بالمناشئ الموضوعية ما هو مقابل الذاتية (مكوّنات العقل الديني). أما الموضوعية فهي (الواقع الفعلي) الذي بدأ بتمرُّد الخوارج، إلاّ أن هذا التمرّد . الذي دام قرناً كاملاً . قد انتهى فكرياً وعملياً بعد النصف الثاني من القرن الثاني، حيث حصل الصدام بين السلطة وأحمد بن حنبل، وبهذا تكوّنت جماعات الحنابلة في القرن الرابع الهجري، وهو القرن الذي اعتبره آدم متز قرن الذروة الحضارية للمسلمين. بعد ذلك توالت الانتكاسات السياسية، سواء في تعدُّد الدويلات أو ظهور تيارات التشدُّد، ثم هجوم المغول على العالم الاسلامي. وبدل اللجوء إلى مشروع عقلاني لمواجهة التدهور الفكري وإعادة بناء المجتمع، وقع المسلمون في تداعيات الهزيمة، وكان انعكاسها في تيار ابن تيمية. وهكذا دخل العالم الإسلامي بالغيبوبة الحضارية، وأوجدت شعوباً ابتلت بالفقر والجهل والخرافة وسيطرة الأساطير، وتدنّي طرق التعليم والتلقينية، وغاب الاجتهاد والبرهانية غياباً تاماً. فلما حلَّ القرن التاسع عشر الميلادي هاجمت أوروبا بلدان العالم الإسلامي، بدءاً بالهند، ثم قامت بعد الحرب الأولى بتفكيك دولة الخلافة العثمانية، وشكل ذلك صدمةً حضارية أذهلت المسلمين، وشاهدوا الفرق الكبير بين ما حقّقه الغرب وبين ما هم عليه من أوضاع. وإزاء ذلك كانوا بين ثلاثة خيارات:

الأول: الاستسلام الكامل لحضارة الغرب بوصفها صانعة للتقدُّم. وهذا يقتضي الإعراض التامّ عن التراث والدين.

(١) ابن تيمية، منهاج السنة ٢: ٢٤١

انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوي ٧: ٣٣.

(٢) موسوعة مؤلّفات ابن عبد الوهّاب ٧: ١١١.

الثاني: التمسّك الكامل بالتراث المملوء بالتديّ المنهجي والمعرفي ونتاجات عصور التدهور الحضاري. وهذا يقتضي قدراً كبيراً من التشدُّد الديني.

الثالث: الاتجاه المدني العقلاني، الذي يحاول مراجعة وإعادة النظر بالتراث وإحياء الأفكار الحيوية، وإعادة صياغة مشروع النهضة على أساس مبادئ الإسلام عالية المضمون، من منهج عقلاني نقدي، منفتحٍ على الإفادة من تجارب الشعوب والأمم الراقية، ولديه قدرة المواءمة والتكييف بين مبادئ التراث المشرقة وإنجازات العقل البشري. لكنّ هذا الاتجاه تعرّض لهجمات واسعة من تيار الاغتراب المتطرّف، وهجمات أقسى وتكفير وتبديع من التيار السَّلَفي، فلم تظهر بصماته واستراتيجياته على واقع المسلمين.

لقد انفرد العلمانيون في صنع الحَدَث. واستمرّ التيار العلماني باضطهاد وقمع السَّلَفي. وجرّاء ذلك عانى المسلمون من مشكلات في فشل مشروعات التنمية المستدامة، وشيوع الفقر والمرض، وتديّ الخدمات والاستبداد، وعنف الدولة وإرهابها، والهزائم العسكرية أمام (عدوان إسرائيل)، والوقوع في التخادم للأجنبي...إلخ.

من مشكلاتنا المعاصرة أن هذا الواقع، بما فيه من تدهور في صناعة الأوطان، دفع بعض المنتفعين إلى تأسيس جماعاتٍ دينية متطرّفة، أسهمت بنشر فكرٍ متطرّف؛ لشدّها إلى طموحاته وأهدافه، فكانت هذه الجماعات تعتاش على تدهور الوضع الحضاري. ومن ذلك: شعار جماعة الإخوان المسلمين: «الإسلام هو الحلّ»، على الرغم من أن جماعة الخوان كانوا متقدِّمين خطوةً في طرح مشروع للنهضة لصالح الإنسان، في حين انشغل عموم التيار السَّلَفي بتصحيح العقائد، التي حسبها هو (منحرفة)، مع إهمال حاجات الإنسان وتطلُّعاته.

٣.٤. المناشئ النفسية والسياسية للتطرُّف

لزمان الهزيمة تداعيات، وهي التي دفعت قادة جماعات التطرُّف وعناصرها إلى تحقيق «أنا» مأزومة، سحقتها عصور الانحطاط الحضاري بعد القرن الخامس الهجري حتّى القرن التاسع عشر. فمن وجهةٍ نفسية إن التمرد على الدولة والمجتمع، وما استقر عليه العالم المعاصر من أنموذج للتعايش، يعكس حالةً ذهانية أو عصابية هدفها إرضاء الوضع النفسي المأزوم بين قِيَم الهزيمة وقِيَم النهوض.

ومن الناحية السياسية إن المتتبّع لجماعات التطرُّف وحركتهم من عصور الإسلام الأولى إلى اليوم يكشف أنها تنطلق من بواعث سياسية، وتتّجه إلى أهداف سياسية، موظّفة الدين كوسيلةٍ تعبوية وأيديولوجية للحصول على مغانم سياسية. فالتطرُّف يتشكَّل على خلفيةٍ سياسية بتنظيرٍ عقائدي. لذلك ترى فقه السياسة واضحاً في مدوّناتهم، أكثر من فقه القِيَم وبناء الضمير والجانب الروحي والعبادات والمعاملات.

ومن الوجهة الأيديولوجية يقول الباقلاني عن الخوارج: «إنهم جعلوا آيات العذاب التي نزلت في حقّ الكافرين في أهل الإيمان والتوحيد»(١).

ونجد ذلك في ما تُسَمّى بمحنة ابن حنبل، وصدامات تيار الحنابلة، ودعوة محمد بن الوهّاب، وحركات الإسلام السياسي، وصولاً إلى كتابات عبد الله عزّام، الذي بشرّ بأن أفغانستان

(١) الباقلاني، الإنصاف ١: ٦٧.

ستكون ميداناً للمهامّ السياسية. ففكر التطرُّف يسعى أوّلاً لإقامة الدولة، ومن ثم يُقام المجتمع؛ بينما الفكر المعتدل يخلق المجتمع أوّلاً، ثم المجتمع نفسه يخلق الدولة.

القسم الثاني: تصوُّرات لسبل المواجهة

إن خطورة مواجهة التطرُّف، الذي يعتمد العنف الديني الذي أنتج (الإرهاب) بالمصطلح المعاصر، تزيد على دخول البلاد في حربٍ كبرى مع دولة أو عدّة دول إقليمية، من حيث استنزاف الثروة والأرواح وتعطيل الحياة المدنية، بل هناك آثار نفسية كبيرة تقع على الناس؛ بسبب احتمالات الوقوع في واحدةٍ من عمليات الغدر بالمفخّخات والأحزمة الناسفة والعبوات العشوائية. وكلّ هذا يتطلَّب اكتشاف سبل المواجهة. وأتصور أن المبادئ العامة لسبل المواجهة ما يلي:

أ. إن الدولة القوية تقلّل من فرص الإرهاب وقوى التطرُّف. لذلك لا بُدَّ أوّلاً من بناء دولةٍ قوية.

ب . تقليل حالات الخصومة الوطنية «وإجراء عملية اندماج وطني»، وهو هدف أعلى من المصالحة.

ج . الدعوة والسعي الدؤوب إلى سياسات إقليمية تصغِّر المشكلات الجيوسياسية «باتفاقيات اقتصادية وأمنية».

د . تحليل مناشئ التطرُّف، ورسم الخطط على أساس فهم أسباب النشأة والتطوّر على مستوى الفكر والثقافة.

هـ . تحقيق التوافق بين المراكز الدينية في العالم؛ للتصريح بأن التطرُّف ظاهرةٌ مدانةٌ شرعاً، وأن العنف والارهاب جريمةٌ وانحطاط أخلاقي، بحيث يضع على الإرهابيين عاراً دينياً ووطنياً، والإعلان عن عدم استناد التطرُّف على أسس دينية صحيحة، وذلك:

١. بإعادة دراسة السيرة النبوية.

٢. بدراسة سيرة الصالحين من أجيال المسلمين.

٣. بإبراز القِيَم السلمية المشتركة.

٤. ببيان أن العقائد والمعتقدات هي حقٌّ خالص لله تعالى، ولم يفوِّض البارئ أحداً يحاسب الناس على عقائدهم وآرائهم. فليس من حقّ أحدٍ أدانة أحدٍ، إنما حقه الإعلان عمّا يعتقده صحيحاً، والبرهنة عليه، والتدليل على الزلل كما يراه في ما يعتقده الآخرون، دون إقصاء أو تكفير.

٥. بإعادة النظر بوسائل التعليم الديني وطرقه، وإعلاء شأن التفكير والبرهانية، وإعمال النقل في مسالك العقل.

٥– الخاتمة

١. يمكن القول: إن التطرف الحاضن للعنف الديني نمطٌ من استجابات غير واعية لوقائع الفشل، ولأهداف سياسية تختفي وراء فكر ديني متزمت ماضوي؛ لإثارة الضمير الديني، ونزعة انتقائية للذات، وإقصائية للآخر بواسطة البدعة والتكفير.

٢. إن للتطرُّف جذوراً في التاريخ الإسلامي، من القراءة الحرفية حتّى أدبيات الحركات (الجهادي) المعاصرة. ومهما تعدَّدت مراحل تطوُّر موجات التطرُّف فإنها متناسلةٌ مما قبلها، وكلّ مرحلةٍ لاحقة تضيف (فكراً متشدّداً) عمّا في سابقها.

٣. يجد الباحث أن هناك علاقة طردية بين التخلُّف وفشل التنمية ومشروع النهضة وبين الفرص المتاحة للتطرُّف.

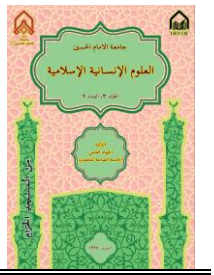

جامعة الإمام الحسين العلوم الإنسانية الإسلامية

الصفحة الرئيسية للمجلة

IHUIH

فلسفة الدين وشروط الحداثة العقلية

أ. نبيل علي صالح[1]

ديانة الإسلام، الحضارة الإسلامية، الحداثة العربية، الحداثة الاسلامية، الديمقراطية السياسية.

الملخّص

بَيْدَ أن التطرُّف يظهر تارةً كأنه حالات فردية؛ ويتحول تارةً أخرى إلى ظاهرة اجتماعية. وقد يطول زمن استحكام الظاهرة؛ وقد يقصر؛ بحَسَب نوع الوعي الذي يواجه الظاهرة، والبيئة الحاضنة، ووجود أسباب موضوعية تديم الظاهرة. ولا بُدَّ من أن نسجّل أنه ليس كلّ تطرف يلزم أن يقترن بالعنف؛ فهناك متطرّفون لا يستخدمون العنف لعرض أفكارهم. وقد تجبر الحركات المتطرّفة على عدم استخدام العنف، مع رغبتها فيه، أنّ ظروفاً قاهرة لها تمنعها. وتجربتنا في بلدان العالم الاسلامي تكشف أن ممارسة العنف الديني الناشئة عن التطرُّف هي من خلايا نائمة لا تظهر إلاّ في حالة ضعف أجهزة الدولة؛ إما لعدم وجود الكفاءات التي تدير مؤسّساتها؛ أو لعوامل أخرى. ويكاد يكون موضوعياً أن التطرُّف رؤية فكرية لممارسة العنف. ويقابل مناخ التطرُّف الوسطية، وهي القَدْر من التوازن بين المتبنّيات الفكرية وبين ما يختلف معها من أفكار، بحيث يبدأ الاعتدال من ذلك القَدْر من المقبولية للآخر، على أنه ليس بالضرورة أن ينتج عن المقبولية مشروعية تلك الأفكار. ولعلّ ذلك هو مفهوم التعارف الوارد في القرآن الكريم: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ...الآية﴾، ولعلّ الوسطية التي يُراد منها أن تكون المناخ الذي يغلق الطريق على تديّ الوعي المنتج للتطرّف هي الاعتبار الممنوح لكلّ صاحب رأيٍ، والسماح للاستماع له، ثم مطالبته بالبرهنة على ما يرى. فهي إذن في البداية منهج معرفي ينطوي على قَدْرٍ من الشمولية في الرؤية متعدّدة الأبعاد.

معلومات المقالة

جامعة الإمام الحسين

العلوم الإنسانية الإسلامية

المجلد ٣، العدد ٢ (١٤٤٧)، ٢٥-١٢

تاريخ الإرسال: ١١ محرم ١٤٤٧

تاريخ القبول: ٢٦ محرم ١٤٤٧

تاريخ النشر: ٢٥ ربيع الاول ١٤٤٧

مراجع: ٠

[1] **باحثٌ وكاتب في الفكر العربيّ والإسلاميّ من سوريا.**

١– المقدمة

ولا يزال للدين حقيقةً ـ شئنا أم أبينا ـ هذا الحضور الشامل الآسر، وتلك الهالة الكبيرة، في كلّ الأمم والحضارات الإنسانية المعاصرة. ففي مجتمعاتنا العربية، التي لم تتمكَّن بعدُ من وضع الأسس الأولى لولوج عالم الحداثة العقلية والمعرفية والعلمية، يبدو الدين وكأنّه هو المعيار والفيصل الحاكم على الناس، من خلال هيمنة ثقافته النمطية على الفرد والمجتمع ككلّ. فمن جهة المعنى والمظهر الروحي الداخلي لهذه الثقافة القديمة المهيمنة هناك تحكُّم كلّي لها بمسار هذا الفرد، يؤثِّر على آلية وكيفية إنتاجه وعطائه العملي؛ ومن جهة المظهر المادي الخارجي هناك أشكال ومظاهر الحضارة الحديثة التي أخذت بها تلك المجتمعات دونما تعمُّق أو إدراك حقيقي للفلسفة والوعي العقلي الحداثي الذي أنتجها.

هذا التناقض الصارخ بين الذات والخارج، المتمثِّل في عدم وجود حالة تصالح واقعي بينهما على مستوى الفكر والعمل، يبقي الناس عندنا في حالة القلق والتوتُّر، بما يؤثِّر على فاعليتها وحضورها في زمانها الراهن.

وبما أن طبيعة الحلول المقدّمة في هذا السياق ـ لتلك الأزمة الوجودية ـ لا تندرج ضمن الحلول الواقعية المتناسبة إيجاباً مع ثقافة وفكر وطبيعة النسيج التاريخي لمجتمعاتنا، بل هي في أغلبها مفروضة بقوّة القهر، وقانون الغلبة، مما يجعل استجابة الفرد العربي لها بطيئةً، وحَذِرة، ولا تتناسب مع تطوّرات الحياة والعالم من حوله، فإن ذلك كلّه سيؤدّي على الدوام إلى توليد الانتكاسات باستمرارٍ، بما يعني البقاء في قلب المشكلة، واجترارها دون تغييرٍ حقيقيّ، والتقلّب من أزمةٍ إلى أخرى، تخنق المواطن العربي في عيشه وحياته، وتضع مصيره المستقبل رهن المجهول.

وبالنظر إلى هذه المشاكل والتحدّيات الصعبة التي يواجهها الفرد والمجتمع العربي تبرز أمامنا اليوم أهمّية قصوى لتجديد البحث والتأمّل الجادّ والحيوي في تحديد المعنى الحقيقي لفلسفة الدين، والغاية منه، على صعيد الفرد أوّلاً؛ وإدراك وتحديد معايير حول كيفية انخراط هذا الفرد، ومن ثم المجتمع ككلّ ـ والثقافة الدينية المتأصلة عربياً وإسلامياً ـ، في شتّى ميادين ومجالات الحياة المعاصرة، بتنوّعاتها وتعابيرها ومعانيها الواقعية الواسعة والشاملة.

ولكنْ هناك سؤالٌ أساس يطرح نفسه حول وجود إمكانية فكرية وعملية في داخل ثقافتنا الدينية القديمة ـ المهيمنة على العباد والبلاد ـ يمكن أن تهيّئ المجال لحدوث توافقٍ ما أو انسجامٍ معين ومحدّد ومضبوط بين الدين (كفلسفة وجودية كينونية، وكهويّة حضارية تقوم على المعنى والتأويل، وتستنجد بالتاريخ لمقاربة الحاضر والمستقبل)، والحداثة (كواقعٍ اجتماعي واقتصادي متحرّك ومتغيّر، يقوم على العقل والتجربة، وينتج خطاباً ثقافياً تنويرياً متجدّداً يقترح على الوعي العربي والإسلامي عموماً رؤية للعالم والمجتمع والثقافة مغايرة للرؤية الدينية التقليدية). ألا يمكن الجمع بين الرؤيتين في بوتقةٍ واحدة؟!

٢– تمهيد

لا شَكَّ بأن المجتمعات العربية والإسلامية تعيش الآن حالة قَسْر بالمعنى العملي للكلمة، وتنوء تحت عجز تاريخي كبير وفاضح في وَعْيها للذات وللآخر، وفي ممارستها لدورها الطبيعي في الحياة والعصر.

ويظهر لنا أن هناك دَوْراً تعطيلياً تقوم به معظم المفاهيم والمعتقدات الدينية السائدة والمسيطرة على تلك المجتمعات، الغارقة في تخلُّف فكري واجتماعي يُعاد اجتراره وإنتاجه على الدوام، كما نقول دَوْماً؛ حيث إنه من المعروف . في هذا المجال . أن الفكر والمعرفة المختزنة في داخل كلّ فردٍ هي القاعدة والمحرّك الأساس لتصرُّفاته وسلوكياته، وبالتالي لقيامه بدوره، ومشاركته في صنع أحداث ووقائع حياته اليومية الخاصّة والعامّة، أي إن رؤية هذا الفرد وفلسفته في تسيير الوجود الخاصّ والعامّ هي المنطلق الجوهري لأيّ طموحٍ أو رغبة لديه في بناء عالمه، وتحقيق كماله الممكن له.

ويمكننا أن نطلق على تلك الرؤية أو المعرفة بكلّ بساطة «فلسفةُ الإنسان». وهي متكوّنة من خلاصة تجاربه، وتراكم خبراته، وتجسّد رؤيته، المنطلقة من ذاتيته المعرفية، المختلطة بما يحيط به من أحداثٍ وتحوّلات شاركت في تكوين وانبثاق تلك الفلسفة التي اكتسبها من وجوده في هذه الحياة، لتسمو وتتطوّر في سلّم الوجود، عبر حواراته وتفاعلاته واحتكاكاته واتصالاته وتواصله مع باقي المكوّنات الإنسانية في مجتمعه، ما قد يجعل هذا الفرد مدركاً للأحداث، ومتفاعلاً معها، سلباً أو إيجاباً. وهذا الكلام لا يعني عدم وجود بديهيات فكرية عقلية، وتصوّرات أولية، أعطَتْ المسيرة البشرية الدفع الأكبر في تطوّرها وترقّيها في الوجود.

من هنا كان الإسلام . كحالةٍ في الفكر والإحساس والممارسة، وكرؤيةٍ للكون والوجود والحياة، وكفلسفةٍ كونية، وكنزعةٍ خلاصية . هو مصدر الديناميكية التاريخية المؤسّسة لمجمل القِيَم والمبادئ المحرِّكة للإنسان المسلم عموماً في كل المراحل التاريخية التي قطعها هذا الدين، منذ البواكير الأولى وحتى الآن. هذه حقيقةٌ واضحة وصريحة، لا يمكن غضّ النظر عنها، أو محاولة القفز فوقها، واعتبارها شأناً ثانوياً، لا أثر أو لا معنى لها.

وإذا كانت الغاية المقصودة في كلّ حراكنا المعرفي والعملي تهدف إلى محاولة التأثير على سلوك الفرد المسلم، من خلال دفعه إلى الحضور في عصره، أي في المشاركة الفاعلة . الطوعية الإرادية . في بناء واقعه وحاضره وتأمين مستقبل أجياله الطالعة واللاحقة، أي استثمار وجوده الحيّ على نحوٍ فاعل ومنتج ومفيد، فإن المدخل الطبيعي إلى ذلك لا بُدَّ وأن يمرّ عبر دراسة وتحليل القوى المحرِّكة لهذا الفرد شبه الضائع أو شبه المغيَّب حالياً . وخصوصاً في ظلّ تطورات الحياة والوجود . بين واقعه النظري المفاهيمي (الإسلام كعقيدةٍ وانتماء وهوية ثابتة مقولبة وجامدة على معايير نصوصية ومقدّسات صلبة) وبين واقعه العملي الخارجي المتغيِّر والمتحوِّل باستمرارٍ. والقضية هنا هي أن طاقات الفرد غير مستثمرة مطلقاً، وهي مبدّدة وضائعة، مثل ثروات الأمّة الطبيعية الهائلة.

وهذه القوى النظرية غير المنظورة المؤثِّرة هي مجموعة القِيَم والمبادئ الأساسية المحرِّرة للإرادة، والمحفِّزة للذات، والدافعة لهذا الفرد للعمل والإنتاج والإبداع في كل حركة واقعه الخارجي. وليس هناك وسيلةٌ لتحقيق ذلك إلاّ من خلال ممارسة النقد والتحاور الفكري مع النصّ والنظرية المعرفية المؤسِّسة. فبهذا الثمن يمكن أن يستعيد المسلمون هويّة سابقة، كانت في لحظة تشكُّلها الأولى فكرةً إيجابية وقيمةً معطاءة ومحفِّزة للعمل والنشاط الحضاري، أو يجدِّدوا هوية هرمت، وفقدت بوصلتها ووعيها الذاتي والموضوعي؛ لعلّهم يستطيعون التعرُّف من خلالها على آليات الحداثة، وأولويات الاندماج في العصر، وبالتالي الارتقاء بممارستها وتطبيقها والسيطرة عليها بالعمل والإنتاج، أي أن يكون لهم دَوْرٌ وأَثَر محقّق من خلال إثبات فاعلية الحضور في المتن، وليس في الهامش المتجسِّد من خلال اجترار التقليد والتبعية للآخر، في استجلاب ونقل حداثته إلى داخل حدودنا الجغرافية من دون وَعْي معاييرها وبناها الفلسفية التحتية، ما

يجعلنا نكيل لها التُّهَم والشتائم من دون أن نَعِيَها وندرس طرائق وسبل تطوّرها لدى الآخر؛ ليس لأنها سلبية بحدّ ذاتها مع وجود سلبيّات فيها، وإنما لأن ظروف تشكّلها ومناخات نشوئها وعملها مختلفة عن ظروفنا وسياقاتنا الحضارية بصورةٍ وبأخرى.

من هنا يمكن التأكيد على أن تقدُّم مجتمعاتنا العربية الإسلامية مرهونٌ أساساً بتطوّر وتقدّم الفكر المؤسّس لإنساننا المسلم على طريق تقبّله وقناعته الكاملة بضرورة العيش زماناً ومكاناً (عقلاً ووَعْياً) في عصره الراهن، العيش الحقيقي المنتج، وليس الهامشي الدوني المستلحق للآخرين، أي أن لا أن يكون حاضر الجسد مغيَّب العقل، ومهمش الحضور. وهذه القناعة الذاتية لن تتولّد أو تنبثق عنده إلاّ بنقد الفكر المؤسّس، وتجديد المعرفة والهوية؛ ليكون إنساننا قادراً على ممارسة معيشته إنتاجاً وعملاً في زمانه، من خلال تجديد الفكر الزمني التاريخي نفسه.

٣– نظرةٌ تاريخية وفكرية إلى الحداثة العربية والإسلامية

تُقَدَّم الحداثة في عالمنا العربي والإسلامي على أساس أنها خطابٌ ثقافي جديد، أو رؤية مفاهيمية جديدة مختلفة عن مفاهيم الخطابات القديمة، وتهدف إلى تشكيل وتنظيم مجتمعاتنا العربية والإسلامية عموماً على معايير تأسيسية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار أولوية وجود الإنسان الفرد الحُرّ (بعقله وسلوكه) على أيّ شيءٍ آخر، مستفيدةً من أجمل ما في تراثنا وماضينا من قِيَم ومبادئ تلحظ تفعيل دَوْر ونشاط الإنسان الإيجابي في الحياة.

وقد انبثقت الحداثة خلال مرحلة الزحف السياسي والعسكري الأوروبي على عالمنا العربي والإسلامي، الذي امتدّ زماناً منذ غزوة بونابرت لمصر في خواتيم القرن الثامن عشر إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، ما رتَّب عند كثير من الباحثين العرب استنتاجاً يقضي بالشكّ في أصالة ميلاد فكرة الحداثة، وفي شرعيتها التاريخية.

وقد تمظهرت الحداثة في مجالنا الحضاري الإسلامي ـ بعد أن حدثت عملية التفاعل والتعرّف على حداثة الغرب ـ من خلال تيارين: الأوّل: تيار الليبرالية، والثاني: تيار الإصلاحية الدينية.

وكانت الليبرالية العلمانية في ذلك الوقت حدّية وجامحة ورافضة كلياً للواقع السائد، وقد حاولت نقل الحداثة الغربية كما هي ـ في نسختها الأصلية التأسيسية ـ في عالم الغرب إلى مجالنا المعرفي والديني الإسلامي.

أما أتباع الخطاب الإصلاحي فقد خضعوا لجاذبية الحداثة، وسلّموا بأهمّية النموذج الأوروبي، ودعوا إلى ضرورة الأخذ به، إلاّ أنهم في الوقت نفسه حذَّروا من الإذعان والتسليم لمنطقه، وأوحديته المرجعية، ورفضوا وجود أيّ تفوّق له على النموذج الإسلامي.

وفي اعتقادي إن معظم المثقّفين الروّاد الذين ذهبوا في القرن التاسع عشر إلى أوروبا، واحتكّوا مع تياراتها ونظمها الجديدة، لم يدركوا عمق هذه الحداثة الغربية، أو القطيعة التاريخية التي تمثّلها تلك الحداثة، فخلطوا بين مفهوم الحداثة وبين الثقافة الغربية التي أنتجته، وربطوا عضوياً بينهما، فبَدَتْ في نظرهم تعبيراً عن نظامٍ آخر، هو نظام الغرب الفكري والاجتماعي. ولا نزال نحن نعيد ونكرِّر ونجترّ هذه الأفكار عندما نربط بين الحداثة والغرب، أو ثقافته وخصوصياته، ولا نفرق بينهما، مع أن الحاضنة الثقافية للحداثة العلمية الغربية كانت واضحةً وظاهرة في نتاجات فلاسفة التنوير والعقلانية الغربية. وهكذا رأَوْا في ما هو حداثة نظاماً غربياً، وقارنوه مع نظامهم الشرقي. وبسبب ذلك لم يبحثوا في أصل هذه الحداثة، فبقي التاريخ الذي أوصل الغرب إلى ما هو عليه، تاريخ الحداثة، كلّه مغيّباً عنّا جميعاً.

بعد ذلك حدثت جملةٌ من التغيُّرات السياسية والاجتماعية؛ نتيجة حصول معظم بلدان المشرق على استقلالها . ولو بصورةٍ شكلية . عن دول الانتداب، بعد سنوات طويلة من حروب التحرير الوطنية فيها، ونجحت النخب الحاكمة (المنتصرة في معارك التحرير والاستقلال) في تكوين وإرساء أفكار غير وطنية، ذات طابع أيديولوجي شمولي، فتشكّلت نظم قمعية تسلُّطية أمنية في مجتمعاتنا، تكبح الحرّيات وتمنع الرأي المختلف، ما آذن بانتقالٍ دراماتيكي في الفكر والسياسة إلى حقبة تقهقرٍ وتراجع وانحسار، وتقدّم خطاب «الهوية» و«الأصالة» و«الثوابت» والشعارات الفحولية المنتفخة، على حساب تراجعٍ وانكماش واضمحلال لخطاب الحداثة والعقل التجريبي، حتّى وصلنا إلى ما نحن عليه الآن من تقهقرٍ وتخلُّف وانسداد في آفاق العمل والتغيير والإصلاح؛ نتيجة هيمنة شبه كاملة للتيارات الدينية والعقائد والخطابات الاصطفائية والنخب والنظم الشمولية . الكارهة للحرّية والتنوّع والتعدّد . على حياتنا العمومية، التي لم نحقّق فيها أيّ حداثةٍ عصرية صحيحة بالمعنى «المعرفي . العملي»، بل كلّ ما هناك لا يعدو أن يكون أكثر من مجرد حداثة قشرية، تُعْنى بالشكل والمظهر أكثر من عنايتها بالمضمون والجوهر.

إن ما نعيشه لا يعبّر عن كوننا لا نزال خارج الحداثة، كما يقول أكثر من مستشرق مستغرب، وإنما يجسّد بالعكس عمق أزمة هذه الحداثة العربية الرثّة (على حدّ تعبير برهان غليون)، أو النسخة المشوّهة منها التي وصلتنا من نخبنا الفكرية والعسكرية السياسية. وهنا مكمن العطل، وجذر الخلل. إنه في نمط الحداثة الرثّة الذي اخترناه وأنتجناه، مناخ ثقافي . ديني متعصّب للنصّ على حساب الواقع.

وبالعودة إلى طبيعة فهمنا التاريخي النمطي لمقولة الحداثة، الذي لا يزال مسيطراً على التفكير والعقول العربية عموماً حتّى الآن، نؤكّد على أن الحداثة ليست حالةً مقولبة جاهزة تفرض من عَلٍ، وإنما هي مسارٌ تاريخي طويل وغير مكتمل، وتطوّر متواصل، وتحوّلات مجتمعية كبيرة، له (لهذا المسار) بداية معينة بتواريخ وأحداث وتحوّلات كبيرة لم تكتمل ولم تُنْجَز بعد. وفي الأصل ليس المطلوب أن يكون لها حالةٌ من الثبات والنمطية المحددة، وإنما قيمتها وأهمّيتها وفائدتها هي في تحوّلها وسيرورتها، تعبيراً عن التغيُّر الذاتي والموضوعي للفرد والحياة والعوالم المادية والمعنوية. إنها طريقٌ مستمرّ معقّد ومركب، يتضمّن عناصر عديدة وكثيرة، متماثلة أو متباينة، من التحوُّلات التاريخية والمستويات، تنطوي على مراحل تقدّم ومراحل تراجع، على خطواتٍ قوية وأخرى ضعيفة، على أخطاء وتراجعات، على كوارث وإبداعات فذّة، في الوقت نفسه. هي تاريخٌ مليء بالتناقضات والالتقاءات، والنزاعات والتوافقات، والحروب واتفاقيات التفاهم والسلام.

وباختصارٍ: ينبغي أن ننزع من أذهاننا تلك الفكرة المسبقة «اللعينة» التي تظهر الحداثة كما لو أنها نظام أيديولوجي ثابت وكامل متكامل، ومتّسق بين مستوياته العقلية ومستوياته السياسية والاجتماعية ومستوياته الاقتصادية، لنرى بأنه يوجد في عمق الحداثة رؤى وورشات تاريخية مفتوحة، أي إنها عملية بناء مستمرّ ومتواصل لا يكتمل، يمارسه الإنسان بعقلٍ مفتوح على الحياة والعالم، ليتفاعل من خلال ذلك مع عوامل متعدّدة: البيئة، البشر، التراث، الموارد، الوضع والسياق الجغرافي والسياسي، الفرص التاريخية والمعيقات، إلخ. وعندما نقول: إن الحداثة فكرٌ مفتوح فإننا نعني أنها تنطوي على عوامل تتغيّر وتتحوّل من حالٍ إلى حال، وقد تكون حركتها تقدّمية أو تراجعية على مستوى العلم، أو على المستوى التقني، أو على مستوى النظم الاجتماعية.

٤– معايير الحداثة في السياق المعرفي التاريخي

سنحاول هنا تحديد طبيعة البناء الفكري والمعرفي للحداثة التي نشأت تاريخياً في الغرب الأوروبي، من خلال هذه المعطيات والمعايير التالية التي تبلورت ونضجت عبر زمنٍ طويل من الصراعات والسجالات والديناميات والتغييرات الهائلة التي حدثت منذ ما قبل عصر النهضة الأوروبي. ويمكن موضعة تلك المعايير على النحو التالي:

١.٤. أولوية العقل على النقل

من المعروف تاريخياً ـ بحَسَب ما أكّدت دراسات الباحثين التاريخيين في علم الحفريات الأثرية ـ أنه لم توجد جماعةٌ بشرية قطّ إلاّ وكان الدين محورها وناظمها ومحرّكها الأول، بصرف النظر عن طبيعته وخلفيته وأفكاره. ومنذ بداية الدعوات الدينية التوحيدية حضر كلٌّ من النصّ والعقل في مقابل بعضهما البعض، وارتبطت مقولة النصّ بالنقل للنصوص الدينية، أي بكلّ ما يتعلّق بالتراث الديني الإسلامي والمسيحي واليهودي (وبشكلٍ خاصّ الأديان السماوية)؛ لأن هذه الأديان تعتمد بالدرجة الأولى على النصّ الديني الثابت، وعلى المعرفة المرتبطة بالمعرفة الغيبية المنزلة، أي المستمدّة من الوحي كوسيطٍ بين عالميْ الروح والمادة.

وفي مقابل ذلك انبثقت وتطوّرت فكرة «العقل» مرتبطةً بما نسمّيه بمرحلة النهضة والإنسانية ((humanism، التي ابتدأت عندما بدأ الناس يفكّرون أن المخرج من الإحباطات الدينية والمذهبية، ومن التخبّط السياسي والانحطاط الأخلاقي والاجتماعي، ومن حالة الفوضى والجهل والتخلّف «والقذارة» الفكرية والاجتماعية، التي كانت تعيش في عمقها أوروبا في القرون الوسطى، ربما كان بالعودة إلى تراث القدماء العقلي اليوناني والروماني، أي العودة إلى تراث العقل والفلسفة، أو الحكمة العقلية التي عرفها الأوروبيون لفترةٍ طويلة من خلال الترجمات العربية، وبدأوا في لحظةٍ من اللحظات يبحثون عن حلول لمشكلاتهم الكبرى وتطلّعاتهم في تراث الماضي، ويعكفون على قراءته، وعلى تعلّم اللغات القديمة التي كتب بها أيضاً.

لقد كان الجهد الحقيقي للنهضة (برموزها ونخبها المفكّرة) متمثّلاً في الدفع باتجاه تزخيم مفهوم العقل، وتثويره إلى أقصى الحدود (إلى درجة تحوّله إلى ما يشبه الإله الأرضي)، واعتباره الحَجَر الأساس في وسائل المعرفة والتقدير والتأسيس الوجودي الحياتي، أي فتح الإمكانية والمسارات العملية أمام الإنسان لا ليكون مجرد وعاءٍ تسقط عليه التعاليم والوصايا والأحكام والمُثُل والمبادئ من عالم السماوات والأديان، وإنما ليكون عقل هذا الإنسان مصدراً أساسياً للمعرفة والإبداع الفكري، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في فتح آفاقٍ واسعة أمام الإنسانية على كلّ المستويات والأصعدة، وخصوصاً على مستوى انفجار الثورة العلمية والاكتشافات العلمية.

وتتجسّد الرؤية الحداثية الغربية في رؤيتها لجميع الأشياء الحقيقية، من حيث إنها تنطلق من العقل، والإنسان هو الذي يعكس تلك الأشياء والمدركات بواسطة وعبر إدراكاته المتنوّعة، وخاصّة الإدراك العقلي، أي العقل الذي يشكّل المنطلق والقوة الأساسية الحاسمة في الرؤية والتقدير والتحليل والتوصيف، ومن ثم التقييم والحكم، بما يساعد الإنسان على كشف ماهية وجوده الذاتي أوّلاً، ومحاولات فهم أسرار عوالمه المتعدّدة ثانياً، ليصبح لديه كامل الحرّية في الاختيار، وتحقيق المعرفة، والتفريق بين الخطأ والصواب. ولا تفهم العقلانية بالمعنى الاجتماعي البشري إلاّ من منظور البحث المستمرّ في المعايير التي تُقاس بها صحّة الاستراتيجيات التي تصوغها الجماعات، أو تسعى إلى

صياغتها، من أجل إحراز التقدّم ومسايرة التاريخ، وتحسين مردودية الجهد الإنساني، ورفع فعاليته.

والعلم الحديث طبعاً تطوّر ونشأ على أساس منطق التفكير العقلي النسبي في بناء مناهج البحث العلمي، وتنظيم التجربة. وشيئاً فشيئاً حصلت خطوة تجريد المعرفة من بُعْدها «الطوطمي» السحري والأسطوري، الذي كان يأخذ بالألباب والعقول والأفئدة. وشيئاً فشيئاً أصبحت المعرفة العلمية زمنية، مقوننة، صناعية، بنائية وتراكمية، ليست مستقلّة عن المعرفة الدينية أو متميّزة عنها في أسس بنائها فحَسْب، ولكنّها أيضاً مستقلّة عن جميع المعارف المنقولة والمتّبعة، والحكم المقدّسة، والأساطير الموروثة الماضية.

٢.٤. التغيُّر الجذري لمعنى الحقّ واكتشاف معنى القانون

حدث في الغرب تحول كبير على معنى مفهوم «الحق» و«الحقيقة»، قاد إلى إعادة اكتشاف الحقّ (.(le Droitوقد تأسّس هذا البُعْد الجديد على رؤية قانونية جديدة في سياق عملية بناء العدالة الاجتماعية، فأصبح معنى الحقّ مغايراً لمعنى الشريعة والعرف الديني السائد، الذي كان يطلب من أتباعه التسليم والخضوع والانصياع لأحكامٍ منصوص عليها، أو مطلوب تطبيقها من قبل سلطةٍ إلهية عليا فكّرت في العدالة مرّةً واحدة وإلى الأبد.

ولكن مع التحوّل باتجاه نسبية الحقيقة، وإعطاء القيمة الأكبر للواقع المنظور، على حساب النصّ المخبوء والمكنوز، اختلف الوضع، وأصبح الإنسان ـ بحَسَب الرؤية الحداثية ـ قادراً على بناء رؤى جديدة ونظرات فكرية متنوّعة غير نهائية، بل متحوّلة وسيالة، كجزء من التفكير الدؤوب والمستمرّ في معنى العدالة الإنسانية، أي تفكير المجتمع نفسه بعدالة أسسه ونظمه، وصلاحيتها ومدى فعاليتها. إنه نابعٌ من المجتمع المسؤول عنه وعن تطويره وتطبيقه، لا من مصدرٍ آخر. وبالنتيجة العملية يعني ذلك أن يمارس المجتمع مسؤوليته في ضبط النظام وتوجيه مساراته من داخل صفوفه ولتحقيق غاياته كمجتمعٍ لا على سبيل الطاعة أو التوافق مع مطالب الدين، أي الغايات التي ترسم له من خارجه، ولكنْ تلك التي يرسمها هو نفسه لوجوده. وبذلك تحوَّل إلى مجتمعٍ سياسي أيضاً، بعد أن كان مجتمعاً دينياً أو لاهوتياً في طبيعة السلطة والصلاحية التي تحكم نظامه. وفي هذا المخاض استقلّ مفهوم الحقّ، بالمعنى المدني القانوني، وتطبيقه معاً عن مفهوم الشريعة، فصار نظاماً إجرائياً متكاملاً، يضبط نفسه من خلال آلياتٍ واضحة تعبّر عنها درجات المسؤولية ومرتباتها، ولا يعتمد في وجوده على الإيمان والوَرَع الشخصي المتفاوت عند الأفراد بالضرورة، ولا أيضاً على مزاج أو معرفة فقيه بالدين أو عالم دين أو سلطان. كما لا يحتاج لتحصيل الحكم وتطبيقه على التأويل الذاتي بالضرورة لكتب الدين أو الحكمة.

٣.٤. القيمة العليا للفرد

(المعيار هو الحرّية، كأرضية تعيّن شرعية السلطة، وتؤكّد حقّ الإنسان في تقرير شؤونه المدنية، دون إكراهٍ أو قيد)، أي إعادة الاعتبار والقيمة الحقيقية للفرد بما هو ذاتٌ واعية حُرّة، مريدة، وبالتالي أيضاً قابلة للصياغة والتكوين والمساءلة القانونية والأخلاقية. فأنا إنسانٌ أي ذاتٌ عاقلة وقادرة، مثل: الآخر الإنسان. وأشخاصُنا يتساوون في الحقوق والواجبات. هذا يعني اعتراف الجميع ببعضهم كأنداد، لا كأسياد أو أزلام ومحاسيب. وهذا هو مظهر الاعتراف الرسمي القانوني بالمساواة المطلقة في الإنسانية. فلا أحد يملك سابقةً أو أفضلية على آخر، لا بالوراثة

ولا بالمعرفة ولا بالعلم ولا بالثروة ولا بالحَسَب والنسب (وهذه نفسها قِيَم دينية من جوهر الدين ذاته). فليس بين أعضاء المجتمع الحديث من هو تابعٌ ولا إمَّعة ولا زلمة. هذا كلّه من تقاليد القرون الوسطى والثقافة التقليدية.

من هنا لا قيمة لما يقال من أن القِيَم السائدة في المجتمع الحديث الغربي هي قِيَم الفردية، بينما ما يَسِمُ مجتمعاتنا هو القِيَم الجَمْعية. العكسُ هو الصحيح تماماً. أفرادنا لا يرَوْن المجتمع إطلاقاً خارج نطاق دائرة الأهل والعشيرة، وفي أحسن الحالات فئات المحرومين الذين تحلّ لهم الصدقات. فالقِيَم الجَمْعية هنا متعلّقة بالعصبية والقرابة أو الدين، لا بالمسؤولية الاجتماعية، والاهتمام بمصير المجتمع ونظامه ككلّ. وهذا ما يفسِّر ضعف الحوافز السياسية في مجتمعاتنا إلى اليوم، على الرغم من اندراجها منذ قرنين في منطق الحداثة السياسية.

٤.٤. الديمقراطية السياسية وحكم القانون

في مسارها التاريخي الطويل توصّلت البشرية إلى تثبيت قِيَم ومبادئ الديمقراطية السياسية، بديلاً عن حكم الاستبداد والديكتاتورية واحتكار الحقيقة وادّعاء الحكم المقدّس. وهذا التعميم لا يغني عن بعض التخصيص الضروري في هذا المجال؛ ذلك أنّ مبدأ فصل السلطات ربما كان أهمّ ما في الديمقراطية، بصفتها طريقة في التدبير السياسي والحاكمية. لا بل إنّ مونتسكيو رأى أنّ العلامة الفارقة للمستبدّ هي، بالضبط، أنه يدمج السلطات جميعاً، ويتولاّها بنفسه.

إنّ فصل السلطات، في شكله الحديث، هو ما عُرِف أساساً عبر كتابات مونتسكيو، وخصوصاً «روح القوانين». ومؤدّى نظرية الفصل تلك أن ثمّة ثلاث سلطات ينبغي أن لا تتداخل في ما بينها لدى ممارستها الحكم، هي: التشريعية والتنفيذية والقضائية. الأولى: تصوغ السياسة، وتنفّذها بوصفها قانوناً. والثانية: تتولّى تطبيقها وتنفيذها في الحيّز العملي. والثالثة: تفضُّ النزاعات، طبقاً للقانون، وتَبَعاً لمعايير العدالة.

وعليه، ليست الديمقراطية هَدَفاً بحدّ ذاته، وإنما هي وسيلةٌ يتمكن من خلالها الشعب من اتخاذ مواقفه البناءة، بما يجعله أكثر قدرةً على الإبداع والإنتاج والتشارك، عوض أن يكون أداةً للمباركة والتصفيق والتصديق على قرارات الحكام الفرديين. وليست الديمقراطية أيضاً مفهوماً غربياً ضيّقاً، من شأن تبنّيها الوقوع في التبعية للغرب والخضوع لوصاياه. إنها أكثر تواضعاً ممّا يعتقده البعض حولها أو ينسبه إليها أو يطالبها به، فهي أبعد من أن تكون عقيدةً شاملة، وهي أقلّ من أن تكون نظاماً اقتصادياً ـ اجتماعياً له مضمونٌ عقائدي ثابت.

إنّ الديمقراطية المعاصرة منهجٌ لاتخاذ القرارات العامّة من قبل الملزمين بها، وهي منهجُ ضرورةٍ يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، منهجٌ يقوم على مبادئ ومؤسّسات تُمَكِّن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكلٍ سلمي، وتُمَكِّن الدولة، بالتالي، من السيطرة على مصادر العنف، ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية. وتصل الديمقراطية المعاصرة إلى ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستورٍ يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الفاعلة في المجتمع، وتؤسّس عليها الجماعة السياسية أكثريّة كافية. وقد تمكَّنت الديمقراطية المعاصرة من ذلك عندما حرّرت منهجها في الحكم من الجمود، فتأصّلت في مجتمعاتٍ مختلفة من حيث الدين والتاريخ والثقافة.

إن الديمقراطية المعاصرة منهجٌ يبدع الحلول، ويكيّف المؤسّسات، دون إخلال بالمبادئ الديمقراطية أو تعطيل المؤسّسات

الدستورية، التي لا تقوم للممارسة الديمقراطية قائمةٌ دون مراعاتها والعمل بها.

وفي هذا السياق فإننا نميّز بين ثلاثة مستويات للديمقراطية:

أوّلها: المستوى الشكلي (ديكور خارجي)، ينحصر في مجرد إقامة المؤسّسات الديمقراطية، المتمثّلة في المجالس النيابية والأحزاب وغير ذلك من هياكل المجتمع المدني، من دون وجود أيّ فاعليةٍ لها في المستوى العملي، بل ينحصر عملها ساعتئذٍ في الإمضاء على توجُّهات وسياسات النخب الحاكمة، من دون أيّ نقاشٍ أو مساءلة.

وثانيها: (الأداء الديمقراطي الفعّال)، يتمثَّل في أداء الوظيفة الديمقراطية عبر المشاركة والمساءلة الحقيقيتين؛ لأننا تعلّمنا من تجارب عدّة ـ وخصوصاً في عالمنا العربي ـ أنه من الممكن أن تقوم المؤسّسات الديمقراطية، فتنشأ أحزاب، وتُشَكَّل مجالس نيابية، ويُفْسَح المجال لهامش من التعبير من خلال صحف المعارضة، ومع ذلك كلّه لا يتحقّق الأداء الديمقراطي. إنه من الممكن أن تُقام جميع الهياكل المطلوبة بينما تُعَطَّل الوظيفة تماماً، فلا تتوافر المشاركة في القرار السياسي، ولا يُتاح لممثِّلي الأمة حقّ مساءلة السلطة التنفيذية، كما هو الحال في كثيرٍ من بلداننا العربية والإسلامية.

وثالثها: (التدرُّب على الثقافة والقِيَم الديمقراطية). وهذا ينصبُّ على شيوع القِيَم الديمقراطية، وأهمّها: قيمة التسامح السياسي، وتداول السلطة، واحترام حقوق الإنسان؛ لأنه من الممكن أن تقوم الهياكل وتؤدّى الوظيفة، بينما يفتقد المجتمع تلك القِيَم التي لا تستقرّ إلاّ بمضيّ الوقت، واستمرار الممارسة، وتوافر الأنموذج الذي يرسّخ القِيَم الديمقراطية والسلوك الحضاري بين أبناء المجتمع.

٥- نظرةٌ إلى واقع السياسة العربية الراهنة

لقد كان لغياب الفكر التعدّدي وثقافة الاعتراف بالآخر، وضعف المشاركة السياسية، وسيطرة الأنظمة المستبدّة في اجتماعنا الديني العربي والإسلامي، آثار سلبية، تمظهرت من خلال خلق وتعمّق نزعات سلطوية مدمّرة لدى النخب الحاكمة، لا تزال قائمةً ومستمرة، وخصوصاً عندما يطول وقت احتلال مَنْ يحكمون لمقاعدهم الثابتة، فتبدو رؤيتهم للأمور ورديةً ومغلوطة؛ لأنها تقوم على أساسٍ مفتَعَل لا يدرك الواقع، ولا يعايش نبض الجماهير، ولا يستشعر معاناتها؛ حيث باتت هناك فجوةٌ كبيرة تفصل بين الشعوب والمجتمعات من جهة وبين الحكام والنظم القائمة من جهةٍ أخرى. وهذه الأزمة والفجوة القائمة ليست جديدةً، بل هي تاريخيةٌ بامتياز، ولا تزال تغلِّف العلاقة بين الطرفين إلى حدٍّ أدّى إلى عزلة مَنْ يحوزون السلطة عن الجماهير العريضة بآمالها وآلامها وأحلامها وتطلّعاتها وطموحاتها. وهو أمرٌ يؤكّد أن جزءاً كبيراً من الصراع المحتدم نجم عن حال الفراغ السياسي الذي يحتلّ المساحة بين القمة والقاعدة لدى معظم الشعوب العربية.

إن الشرعية السياسية في معظم النظم العربية تعود إلى أفكار ومرجعيات يصعب الأخذ بها، أو التسليم باستمرارها وصلاحيتها. فالتغيُّر هو الثابت الوحيد في هذا العالم، والدنيا تتغيّر، والأحوال تتبدّل، وتبدو مع كلّ فترةٍ زمنية تجلّيات لم تكن مطروحةً، أو كانت مطروحة على استحياءٍ من خلال مقولات صامتة تتحدّث عن الإصلاح والتغيير والديمقراطية. فقد أضحَتْ الديمقراطية ـ على الرغم من مصدرها الغربي ـ مطلباً إنسانياً ونزعة تحرُّرية من شأنها إذا توافرت شروطها الذاتية

والموضوعية أن تمكّن الشعوب من تحقيق استقلالها التاريخي، والتعبير عن قدراتها الحيّة، ومكنوناتها الهائلة.

إنّ إعادة بناء مفهوم الدولة داخل الفكر السياسي المعاصر، منظوراً إليها من زاوية كونها مجالاً يعكس تناقضات البنية الاجتماعية وتوازنات القوى فيها، سمحَتْ بإعادة تمثُّل مسألة الديمقراطية والنضال الديمقراطي. كما أخرجت حركات التقدُّم من عزلتها الاضطرارية أو الاختيارية عن الساحة الجماهيرية، ودفعتها إلى الخروج بالعمل السياسي من دائرته السرّية المطلقة إلى الدائرة الجماهيرية الأوسع، وأنقذت التفكير السياسي من مصطلحات القاموس العسكري، كما قلَّصت من مظاهر ممارسة السياسة بمنطق الحرب.

إذن هذه المعايير الأربعة للحداثة لا تزال قائمةً. وهي تتبدَّل باستمرارٍ، لم ينتَهِ العملُ بها بعدُ؛ حيث نشهد بين الفينة والأخرى صراعات ونزاعات حول العديد من الخيارات التي توجّه نشاطها.

فهل يمتلك الإسلام ـ كدينٍ حاكم على القلوب، ومهيمنٍ على الأفئدة والعقول، عندنا ـ القدرة الفكرية والعملية للتكيُّف مع ما تقدَّم ذكره من معايير ومقتضيات ومتطلّبات الحداثة، وضرورة الانخراط الجدّي العملي في عملية الإصلاح الديني والثقافي والسياسي في عالمنا العربي والإسلامي؟!

في الواقع لا نزال نعيش حالياً في مجتمعاتنا حياةً حديثة بكلّ ما تعنيه هذه الكلمة من معنىً، من حيث التعامل الشكلي والمظهري مع مقتضيات تلك الحداثة. فنحن نتعامل مع الإنترنت، ونسافر بالطائرات، ونعمل وفق قوانين حديثة، ونتواصل تفاعلياً وتبادلياً مع مختلف بقاع الأرض، وتخضع كثيرٌ من حكوماتنا ونظمنا السياسية لمؤسّسات وهيئات ومنظّمات دولية اقتصادية وسياسية وثقافية متعدّدة...إلخ. إذن نحن لسنا متخلّفين في أساليب الحداثة ووسائلها وطرقها. ومجتمعاتنا العربية لا تعيش حياة القرون الوسطى، بل هي مجتمعات خاضعة بشكلٍ أو بآخر لقوانين ونظم الحداثة العالمية ذاتها. ولكنّ الخطر والخطأ في الموضوع هو أننا فهمنا الحداثة مجرّد نقل لمنجزات الآخر وتقنياته واختراعاته الكبيرة، لا صنعاً واستنباتاً لها في تربتنا المحلّية، وإنما استهلاكاً وشراءً. وهذا لا شَكَّ أمرٌ عظيم وجيّد، ولكنه غير كافٍ لصنع الحضارة والحداثة العلمية. وهذا ما ندعوه بالحداثة القشرية أو الحداثة الكسيحة. إنه منطق التناقضات والتشوّهات المرتبطة بهذه الحداثة من جهتنا نحن، لا من جهة الغرب؛ فنحن لا نزال نعيش على استهلاكٍ متزايد لثمرات الحداثة الناشئة والمتطوّرة خارج دائرتنا الحضارية الإسلامية، على الرغم من أننا ساهمنا في الماضي في التأسيس لها بصورةٍ وبأخرى، كما أننا عجزنا حتّى الآن عن زرع شجرة الحداثة عندنا، وبما يناسب مجالنا وسياقنا الحضاري الإسلامي، فلم نفتح ورشات لها خاصة بنا وبشروط وجودنا، لا ورشات المعرفة الزمنية، المدنية، الإنسانية، البحث العلمي، التطوّر الفكري الحُرّ، ولا ورشة الدولة الحديثة، دولة الحقّ والقانون. نحن لا زلنا إلى حدٍّ كبير مجتمعات حديثة تخضع لسلطة الأعيان والأتباع، وكل مظاهر العشائرية والقَبَلية البغيضة، التي حاربها الإسلام ذاته. ولم نطوِّر أيضاً بما رُبَما فيه الكفاية مسألةَ الفرد كذاتٍ، أو الفردية الحُرّة والمسؤولة.

٦– على مَنْ تقع مسؤولية التأخُّر والتقهقر الحضاري؟!

في الحقيقة، وعلى الرغم من التسليم بدور ومسؤولية العامل الخارجي في ما وصل إليه حال العالم العربي من تخلُّف وانقسام وتجذّر الأمراض الثقافية والسياسية، إلاّ أن هناك وَعْياً متزايداً لدى الغالبية العظمى من أفراد مجتمعاتنا العربية بأن الكوارث

التي تعيشها تلك المجتمعات ليست ناجمةً بكليّتها عن الأطماع والتدخُّلات الأجنبية وحدها، وأن الكثير منها يعود إلى عجز النخب السياسية الحاكمة (التي أوصلت مجتمعاتنا المُنْهَكة للارتماء في حضن الإرهاب، بعدما عانَتْ ولعقودٍ من أنظمة الاستبداد) عن إيجاد الحلول الملائمة لتناقضاتٍ كامنة في بنية وثقافة المجتمعات، ونظم الحكم العربية.

وقد ترتَّب على إهمالها وتراكمها نجاح القوى الخارجية في تعميقها واستغلالها، إلى أن وصلت إلى نقطة الانفجار، أو انفجرت بالفعل، كما هو الحال في دول عربية كثيرة.

فالعراق لا يعاني من الاحتلال الأجنبي فقط، وإنما تجتاحه في الوقت نفسه صراعات متنوّعة الأبعاد والمستويات، ترشّحه للدخول في نفق حرب أهلية واسعة النطاق، وتهدِّده بالتفتُّت والانقسام إلى دويلاتٍ طائفية عدّة.

ولبنان كذلك الأمر لم يتمكَّن بعدُ من الانتصار لسيادته، بل تهدِّده على الدوام فتن طائفية، يبدو أنها لن تبقي ولن تَذَر إذا ما بدأت فتائلها بالاشتعال.

والأراضي الفلسطينية لا تعاني من حروبٍ مستمرة، واحتلال إسرائيلي مقترن بحصار دولي، فحَسْب، وإنما أيضاً من صراعٍ تناحري مقيت، وصل إلى حدّ الاقتتال بين الإخوة، وما تزال جذوره حيّةً، وتشكّل خطراً يهدّد بتصفية قضيةٍ كانت وما تزال من أنبل وأعدل قضايا العالم قاطبة.

والصومال لا يعاني فقط من تدخُّلٍ أجنبي شجَّع أثيوبيا على احتلاله، وإنما أيضاً من صراعٍ قبلي ظلّ حيّاً لسنواتٍ طويلة، وأدى الفشلُ في احتوائه إلى إغراء الآخرين على التدخُّل، تحت دعوى ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار.

والأمر ذاتُه في السودان، الذي يعاني من صراعاتٍ عرقية ومذهبية تهدِّده ليس فقط بتجدُّد الحروب الأهلية، وإنّما بالتفتُّت والتقسيم أيضاً.

أما حال بقية الدول العربية فلا تبدو أفضل كثيراً. فها هي سوريا دخلت منذ أكثر من ثلاث سنوات في نفق وجوديّ مجهول، يتهدَّد مصيرها ووجودها كدولة وشعب ومجتمع متعدّد ومتنوّع الأعراق والانتماءات والمكوّنات التاريخية والمجتمعية.

إن البطالة وتعثُّر الإصلاح السياسي، والخلل الرهيب في توزيع الثروة والمداخيل، تحوَّلت إلى أمراض مزمنة، راحت تنخر في عظام هذه الدول؛ لتشكل قنابل موقوتة قابلة للانفجار في جسدها في أيّ لحظةٍ. ومن هنا نؤكِّد على الحقائق التالية في سياق ضرورة قبولنا وتبنّينا لأفكار الحداثة التي تنسجم مع ذاتنا الحضارية:

١. إن الإصلاح الداخلي المنطلق من ترتيب أوضاع بيوتنا الداخلية أفضل وأقوى وأمتن من أيّ إصلاحٍ خارجي مفروض، لن يأتي إلينا إلاّ نتيجة الغياب المتعمّد لانطلاقة مناخ الإصلاح الطبيعي في المجتمعات والشعوب بما ينبع منها، ويتّفق مع تقاليدها، ويرتبط بهويتها.

٢. الإصلاح الحقيقي المطلوب الذي يستمرّ ويبقى هو فقط الإصلاح الذي يتمّ بالطرق السلمية التسووية الحضارية، مع رفضٍ كامل لمنطق الثورة في العملية السياسية الإصلاحية؛ لأن مفاجآتها كثيرة، وردود فعلها معقّدة، ونتائجها غير مضمونة. بينما الإصلاح التدريجي المدروس، وفقاً لخطّة زمنية معلنة، هو السبيل الأفضل للانتقال نحو غايات الأمم وأهداف الشعوب الكبرى في العيش الآمن والحُرّ والمستقرّ وبناء الذات الفاعلة والمزدهرة. وتستطيع نظم عربية كثيرة أن تتواءم مع التطوُّرات المقبلة، بشرط أن تستوعب حقائق العصر، وأن تمضي نحو

المستقبل بخطىً ثابتة، بَدَلاً من ترديد شعاراتٍ خادعة للاستهلاك المحلّي، وتسويف التغيير، وإجهاض الإصلاح.

٣. إن المؤسسة الدينية الحاكمة ـ ظاهراً أم باطناً ـ في العالمين العربي والإسلامي مطالَبةٌ أكثر من أيّ وقتٍ مضى باعتماد العقل والحوار والانفتاح على الآخر، وإطلاق خطابٍ ديني عصري واضح، يعتمد على عنصر النقد الفاعل البنّاء، وليس التلقّي والقبول والتسليم الكامل.

ولكنْ هنا نتساءل: كيف يمكن الاتّفاق في هذه الحال على مسألة النقد، وإشكاليات النصوص والتأويلات الدينية لها، والهادفة إلى تجديد الفكر والهوية؛ لتصبح منفتحةً مستوعبة تواصلية على مستوى تصالحها مع الذات وانفتاحها المتوازن على الآخر، من دون الاتفاق حول الغايات والقِيَم الأساسية التي سوف تحكم إعادة بناء المجتمعات الإسلامية المفكّكة أو اجتماعاتها السياسية؟!

لقد انطلقت الثورة التقنية والصناعية (وما رافقها من إنجازاتٍ علمية هائلة) نتيجة انبثاق تراكم معرفي وثقافي تنويري كبير ـ كما ذكرنا ـ، قادته مجموعة كبيرة من النخب الفكرية المعرفية، من أمثال «مونتسكيو» و«ديديرو» و«فولتير». ولئن حدث هذا التحول الذي عرفته مجتمعات الغرب الأوروبي بفضل ذلك المناخ الثقافي التنويري فإننا نسأل: هل يمكن لثقافتنا العربية الإسلامية أن تتمثَّل (وتستفيد وتستثمر) بما أنجزته الثقافة الأوروبية؛ حتّى تتمكّن من إحداث النقلة النوعية المتوخّاة داخل المجتمعات العربية والإسلامية؟! وإذا كان لكلّ أمّةٍ ثقافتها الخاصة فلا يعني هذا أن مستوى الثقافة واحدٌ لكل الشعوب، لكنّ هذا المستوى يختلف من شعبٍ إلى آخر، لتعدُّد درجات الثقافة في مراتب الرقيّ.

فعلى مستوى عالمنا العربي شاع سابقاً ـ في بعض المفاصل الزمنية القليلة ـ تأويلٌ منفتح عقلاني للدين، منسجمٌ مع ذاته، ومتفاعلٌ مع الحضارات الأخرى. ولكنْ بدءاً من عصر الانحطاط أخذ يسود التأويل الآخر، أي الفهم الجامد، المنغلق، المتعصِّب. وغنيٌّ عن القول هنا: إن الثقافة العربية هي بطبيعتها ثقافةٌ جذرية تأصيلية، فيها إمكانات هائلة للنظر والوعي والنقد والبناء المعرفي الحضاري، إلاّ أن حاجتها للتجدُّد في عالم التحوّل والتغيّر والتنوّر يفرض عليها مزيداً من المساهمة الفاعلة؛ لتتمكن من أداء دورها الريادي؛ بغية تنوير المجتمعات المؤمنة عَقْدياً بهذه الثقافة، وترشيدها بما يكفل لها الارتقاء في سلّم الرقيّ والتقدُّم، كباقي الشعوب والأمم، أي إنه لا يكفي أن نؤمن نظرياً بقدرة ثقافتنا على البناء والنموّ والتصاعد، بل لا بُدَّ من الاعتقاد أن شرط النموّ هنا هو في مدى قدرة ثقافتنا على الدخول في حوارٍ ونقد مع مسبّبات أزمة وجودنا الراهنة مع أنفسنا أوّلاً قبل الآخر.

ولم يَعُدْ مقبولاً أبداً اليوم أن تراوح هذه الثقافة الإسلامية في مكانها؛ ليجترّ أصحابها مقولات ومفاهيم خارج نطاق الحياة والعصر والتاريخ الحديث، أو أن تكتفي بإنشاد وترديد موشّحات الماضي التليد وإنجازات العصور القديمة، بل عليها أن تواكب حركات التقدُّم الذي وصلت إليه الثقافات الأخرى، وأن تتفاعل بشكلٍ خلاّق ومبدع مع كلّ الانجازات العلمية والفكرية التي ساهم بها مثقَّفو الأمم الأخرى.

وهنا نؤكّد دائماً على أن تجاوز هذه الإشكالية قائمٌ على مسألةٍ نظرية بسيطة، لكن معقَّدة، وهي أن نعمل على الاستفادة من ثقافتنا وحضارتنا العربية بما يتلاءم ويتناسب مع حاجات مجتمعاتنا الراهنة المتغيرة، ومن دون أن نكون أسرى لقِيَم الماضي، ومستغرقين في مناخاته القديمة، وأن نأخذ بمعطيات الحاضر ونساهم في تطويره بما يمكننا من استشراف المستقبل. وأهمّ ما نحتاج إليه هو الثقافة التنويرية؛ حيث لم يَعُدْ مقبولاً الاكتفاء

بالنشاطات الثقافية الشكلية التي لا تمتّ إلى الجوهر، بل علينا أن نساهم في عملية البناء الفكري الذي يصوِّب سهامه إلى مكامن الجهل في زوايا مجتمعاتنا، المتعطّشة إلى نور العلم والمعرفة. وهذا ما يتطلَّب توفير كلّ المقوّمات والإمكانات، عن طريق إيجاد مناخٍ يكفل حُرّية البحث العلمي والإنتاج الأدبي والنقد السياسي، بما يؤهِّل مجتمعاتنا لأن تكون رائدةً في ثقافتها منسجمة مع ماضيها، مترقّبة لمستقبلها الواعد.

٧– الخاتمة

وتلك هي مسيرة الثقافات عبر التاريخ وخلال العصور. فالتواصل الثقافي بين الأمم أشبه بسلسلةٍ ذات قنوات متداخلة، كل قناةٍ تأخذ مما قبلها، وتعطي ما بعدها. هكذا كان حال ثقافات الأمم الغابرة، من مصرية ورومانية وفارسية ويونانية وعربية إسلامية، مروراً بثقافة أوروبا في عصر النهضة والتنوير، وانتهاء بالثقافة المعاصرة التي نعيش في رحاب نتاجها، الذي يرفد الإنسانية بعوامل الرقيّ والإبداع لما فيه خير البشرية جمعاء.

ولا بديل لنا كعربٍ عن الانخراط في الواقع المعاصر، والاهتمام بكل أحداثه ووقائعه وأحداثه وشؤونه المختلفة. وهذا يتطلَّب البحث الجدّي منّا عن مضامين معرفية جديدة، بما يؤهِّلنا لـ «التكيُّف الإيجابي» مع معطيات ومواقع هذا العالم، وبالتالي الانخراط في مقتضياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بما يقلِّل من الخسائر التي علينا دفع أثمانها نتيجة فواتنا التاريخي، ريثما تتوفّر شروطٌ عامة للتحرُّر والانعتاق في المستقبل.

فنحن لسنا وحدنا في هذا العالم، كما أننا لسنا مركزه، أو غايته، أو منتهاه، بل نحن أمّةٌ مثل باقي الأمم والحضارات، لها ما لها وعليها ما عليها. إننا أمة من جملة أمم وثقافات، لا يمكن أن نتكوّر على أنفسنا ونتقوقع، ونعيش من دون جيران وأصدقاء، ومصالح وتوترات، ومناخات باردة أو ساخنة، وغير ذلك، ولا نستطيع أن ننعزل عن أيّ تأثيرات وتطوّرات قد تحدث في العالم الذي نعيش فيه.

طبعاً نحن عندما ندعو أهل وأتباع ثقافتنا الأصيلة إلى أهمّية الانفتاح على العصر وقِيَم الحداثة المعاصرة لا نقصد الغَرَق في بحور نتاجاتها الغربية بلا وَعْي ولا إدراك؛ لأن هناك حاجات ذاتية في عمق الإنسان لا تستطيع حتّى هذه الحداثة بكلّ ما فيها من حيوية وفاعلية ومعانٍ مادية وثقافية وفلسفية إشباعَها، فمعنى الوجود والحياة والغاية والعلّة منها لا يمكن لغير الدين أن يشبعها، ويقدِّم إجابات «بمعانٍ وافرة» عليها. إنها أسئلة الوجود والخلق الأولى.

والقصة هنا هي بكلّ أريحية وبساطة أن أسئلة الضمير الفردي حول الوجود، وإجابات الدين حول المعنى والحياة والكون والروح، تعطينا فكرةً عن أن هذا الدين الذي نطالب معاييره وأنظمته الفكرية دَوْماً بالانفتاح على العصر هو بالأساس رسالةٌ إلى الضمير الفردي، إلى الروح والنفس الباطنية؛ للتربية والتقويم والتكامل النفسي والسلوكي على سلّم الكمال المعنوي؛ لأن بناء الإنسان من الداخل هو أساس حركة الوجود الخارجي. هذا ما عبَّرت عنه مختلف النصوص:

«إنما بُعثت لأتمِّم مكارم الأخلاق».

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾.

«إنّما بُعثْتُ رحمةً مهداة، ولم أُبْعَثْ لعّاناً».

إذن، ولتحقيق هذه النهضة الذاتية الفردية الضميرية، قبل الانتقال للخارج، تبدو الديمقراطية بأوجهها المتعدّدة السياسية

والاجتماعية ـ إذا صحّ التعبير ـ في رأس أولويات هذا التجديد، وهذه النهضة المعرفية؛ لأن النظام الديمقراطي كآليةٍ إجرائية للعمل السياسي والاجتماعي يسمح للذات الفردية (وهي المقموعة على طول مساراتنا التاريخية الإسلامية) بالتعبير عن وجودها الحقيقي، أي يعطي للفرد قيمته الحقيقية كذات حُرّة، وتشعره بأهمّيته كطاقةٍ خلاّقة تحتاج لرعايةٍ خارجية، ومن ثم لاحقاً تأتي وتتحرّك مسألة التقدُّم الخارجي، التي تستدعي الانفتاح الكامل على مفاهيم وطروحات ومقولات جديدة باتت معروفة حالياً على نطاقٍ واسع، كالمجتمع المدني، الديمقراطية، الدولة الحديثة، المواطنة. وهذا كله يمكن اختصاره بمقولةٍ واحدة هي: الحكم الصالح.

وتبدو أهمّية ذلك واضحةً إذا أدركنا أنه لن يكون باستطاعتنا حيازة أو تطوير لغة سياسية حديثة، منظّمة ومؤسّسة، في بنانا السياسية والثقافية، إذا بقينا خارج تسلسل وتاريخ الأحداث والتغيّرات الهائلة التي تعصف بالعالم المعاصر. وهذا أوّل وأهمّ شرطٍ من شروط الانتظام في واقع الحداثة والتنوير الحقيقي المطلوب.

جامعة الإمام الحسين العلوم الإنسانية الإسلامية

الصفحة الرئيسية للمجلة

IHUIH

نَقْدُ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ فِي فِكْرِ الثَّوْرَةِ الإِسْلَامِيَّةِ: الجُذُورُ التَّارِيخِيَّةُ فِي العَالَمِ الإِسْلَامِيِّ وَالغَرْبِ

مُحْسِن كُلْبَايِكَانِيُّ[1]

الملخّص

عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَأْكِيدِ قَادَةِ الثَّوْرَةِ الإِسْلَامِيَّةِ عَلَى مَشْرُوعِ إِصْلَاحِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ المُقَارَبَاتِ المُتَعَلِّقَةَ بِهَذَا المَشْرُوعِ تَبَايَنَتْ فِي العَالَمِ الإِسْلَامِيِّ وَالغَرْبِ. وَمِنْ هَذَا المَنْظُورِ، فَإِنَّ أَغْلَبَ الإِشْكَالِيَّاتِ الَّتِي تُوَاجِهُ مَشْرُوعَ إِصْلَاحِ عُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ فِي إِيرَانَ تَتَعَلَّقُ بِالمَضَامِينِ وَالمَنْهَجِيَّاتِ. وَلِبُلُوغِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ المَطْلُوبَةِ، لَا بُدَّ مِنَ اعْتِمَادِ رُؤْيَةٍ شَامِلَةٍ لِخَلْفِيَّةِ هَذِهِ العُلُومِ وَتَطَوُّرَاتِهَا المَاضِيَةِ، بِهَدَفِ اسْتِخْلَاصِ الإِشْكَالِيَّاتِ الإِصْلَاحِيَّةِ وَتَقْدِيمِ الحُلُولِ المَنْشُودَةِ. تَتَنَاوَلُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ –بِاعْتِمَادِ المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ– إِعَادَةَ قِرَاءَةِ أَفْكَارِ مُفَكِّرِي العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ فِي الحَضَارَتَيْنِ الإِسْلَامِيَّةِ الإِيرَانِيَّةِ وَالغَرْبِيَّةِ، لِتَقْدِيمِ الحُلُولِ فِي مِحْوَرَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ: الأُسُسُ الفَلْسَفِيَّةُ وَالمَنْهَجِيَّاتُ.

معلومات المقالة

جامعة الإمام الحسين

العلوم الإنسانية الإسلامية

المجلد ٣، العدد ٢ (١٤٤٧)، ٣٧-٢٦

تاريخ الإرسال: ٠٤ صفر ١٤٤٧

تاريخ القبول: ٢٥ صفر١٤٤٧

تاريخ النشر: ٢٥ ربيع الاول ١٤٤٧

مراجع: ٠

مراسلة: mog1626@gmail.com

[1]. أُسْتَاذٌ مُسَاعِدٌ بِكُلِّيَّةِ الإِلَهِيَّاتِ وَمَعَارِفِ أَهْلِ البَيْتِ. قِسْمُ الفَلْسَفَةِ وَالعُلُومِ الإِسْلَامِيَّةِ، جَامِعَةُ أَصْبَهَانَ. mog1626@gmail.com

١– مُقَدِّمَةٌ

لِدِرَاسَةِ مَوْضُوعِ إِصْلَاحِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ دِرَاسَةً رَصِينَةً وَدَقِيقَةً، يَنْبَغِي أَوَّلًا تَوْضِيحُ المَفَاهِيمِ الوَارِدَةِ فِي هَذَا العُنْوَانِ تَوْضِيحًا تَامًّا، لِتَتَبَيَّنَ مَحَالُّ النِّزَاعِ بِوُضُوحٍ. وَالنُّقْطَةُ الجَوْهَرِيَّةُ وَالأَسَاسِيَّةُ فِي هَذَا التَّحْدِيدِ تَكْمُنُ مِنْ جِهَةٍ فِي مُصْطَلَحَيْ "العِلْمِ" وَ"إِسْلَامِيّ" أَوْ "دِينِيّ"، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فِي مَفْهُومَيْ "الإِصْلَاحِ" وَ"أَسْلَمَةِ". ذَلِكَ أَنَّ ثَمَّةَ تَصَوُّرًا وَاضِحًا إِلَى حَدٍّ مَا لِمَفْهُومِ "الإِنْسَانِ" يَشْكُلُ قَاسِمًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ الذِّهْنِيَّاتِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ التَّعْرِيفَاتِ اللَّفْظِيَّةَ قَدْ تَخْتَلِفُ مِنْ حَيْثُ المِصْطَلَحَاتُ. وَسَنَنْتَقِلُ لَاحِقًا إِلَى دِرَاسَةِ هَذِهِ المِصْطَلَحَاتِ وَعَلَاقَتِهَا الدِّلَالِيَّةَ بِإِصْلَاحِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ.

١.١. الدِّينُ

يُقَدَّمُ اليَوْمَ تَعْرِيفَاتٌ لَاحَصْرَ لِلدِّينِ، كُلٌّ مِنْهَا يَنْظُرُ إِلَى الدِّينِ مِنْ زَاوِيَةٍ وَمَنْظُورٍ خَاصٍّ. إِلَّا أَنَّ الجَامِعَ المُشْتَرَكَ بَيْنَ جَمِيعِ هَذِهِ التَّعْرِيفَاتِ يُمْكِنُ رَصْدُهُ فِي بُعْدَيْنِ: جَوْهَرِ الدِّينِ وَكَيْنُونَتِهِ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَمَظْهَرِهِ الخَارِجِيِّ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى. فَمِنْ جِهَةٍ، عَرَّفَ بَعْضُهُمْ جَوْهَرَ الدِّينِ بِأَنَّهُ –مَثَلًا– المُوَاجَهَةُ مَعَ المُقَدَّسِ وَالمُتَعَالِي، أَوْ بِأَنَّهُ الشُّعُورُ بِالتَّبَعِيَّةِ المُطْلَقَةِ لِلأَمْرِ المُتَعَالِي، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، يَرَى آخَرُونَ أَنَّ الدِّينَ هُوَ هَذَا النَّسْقُ الخَارِجِيُّ مِنَ المَعَايِيرِ وَالقِيَمِ، وَاللَّاهُوتِيَّاتِ وَالشَّعَائِرِ. عَلَى أَيِّ حَالٍ، فَإِنَّ المَقْصُودَ بِالدِّينِ فِي بَحْثِنَا يَتَوَافَقُ مَعَ أَيٍّ مِنْ هَذِهِ التَّعْرِيفَاتِ.

٢.١. العلم

مِنْ أَكْثَرِ جَوَانِبِ النِّقَاشِ إِشْكَالِيَّةً هُوَ تَحْدِيدُ مَعْنَى هَذَا المِصْطَلَحِ البَسِيطِ شَكْلِيًّا والعَمِيمِ انتِشَارًا، لَعَلَّهُ المَنْشَأُ الأَسَاسِيُّ لِهَذِهِ الإِشْكَالِيَّةِ. يُعَرَّفُ العِلْمُ مِنْ مَنْظُورٍ حَدِيثٍ بِأَنَّهُ نَوْعَانِ: الحَدِيثُ وَالتَّقْلِيدِيُّ، فَالحَدِيثُ مِنْهُ يُقَابِلُ المَعْرِفَةَ. فَالعِلْمُ يُمَثِّلُ نَمَطًا جَدِيدًا لِكَسْبِ المَعْرِفَةِ فِي العَالَمِ الحَدِيثِ، تَرَكَ الأَنْمَاطَ التَّقْلِيدِيَّةَ، وَيَتَّبِعُ فِي غَالِبِ أَشْكَالِهِ مَنْهَجَ الوَضْعِيَّةِ (البُوزِيتِيفِيَّةِ). فِي هَذَا النَّمَطِ الجَدِيدِ، تُعْتَبَرُ طَرِيقَةُ المَعْرِفَةِ وَكَسْبِهَا أَمْرًا جَوْهَرِيًّا، وَأَيُّ شَيْءٍ يُحَصَّلُ بِغَيْرِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي يَقْبَلُهَا العِلْمُ يُرْفَضُ.

فِي هَذَا النَّمَطِ، لَا يُهَمُّ فِي مَرْحَلَةِ الكَشْفِ وَجَمْعِ مَوَادِّ المَعْرِفَةِ اتِّبَاعُ نَهجٍ مُعَيَّنٍ، لَكِنْ فِي مَرْحَلَةِ الحُكْمِ وَالتَّقْيِيمِ يَجِبُ اتِّبَاعُ نَهجِ العِلْمِ، الَّذِي قَدْ يَكُونُ الوَضْعِيَّةَ أَوْ القَابِلِيَّةَ لِلتَّكْذِيبِ (الفَلسَفَةُ البُوبِرِيَّةُ) أَوْ أَيُّ مَنْهَجٍ آخَرَ. عَلَى عَكْسِ المَعْرِفَةِ التَّقْلِيدِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ كُلُّ مَعْرِفَةٍ فِيهَا تُقَيَّمُ فِي حَدُودِهَا وَبِأَدَوَاتِهَا، فِي هَذَا النَّمَطِ الجَدِيدِ يَجِبُ احْتِرَامُ مَنْهَجِ العِلْمِ، وَإِلَّا فَإِنَّ المَعْرِفَةَ المُكْتَشَفَةَ سَتَكُونُ غَيْرَ عِلْمِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَتْ دِينِيَّةً أَوْ عِرْفَانِيَّةً أَوْ كَلَامِيَّةً أَوْ أَدَبِيَّةً، فَأَيًّا تَكُنْ، لَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً وَمَوْثُوقًا بِهَا.

وَبِالتَّالِي، فَالِاكْتِشَافَاتُ مِثْلَ الِاكْتِشَافَاتِ الدِّينِيَّةِ، الَّتِي تَكُونُ قِيمِيَّةً وَهَنْجَرِيَّةً (مَعْيَارِيَّةً) وَلَيْسَتْ خَاضِعَةً لِلتَّقْيِيمِ العِلْمِيِّ فِي مَرْحَلَةِ الكَشْفِ، لَا تُعَدُّ مِنَ الوَاقِعِيَّاتِ العِلْمِيَّةِ، وَفِي هَذَا السِّيَاقِ، حَتَّى المُعْجِزَاتُ تُنْفَى بِسُهُولَةٍ.

لِذَلِكَ، يَجِبُ التَّنَبُّهُ هُنَا لِلِاخْتِلَافِ بَيْنَ العِلْمِ وَالمَعْرِفَةِ، حَيْثُ أَنَّ مَجَالَ الأَوَّلِ سَمَاوِيٌّ وَكُلِّيٌّ، وَمَجَالَ الثَّانِي أَرْضِيٌّ وَجُزْئِيٌّ. وَنَتِيجَةً لِذَلِكَ، إِذَا كَانَ المُرَادُ بِالعِلْمِ هُوَ العِلْمُ الحَدِيثُ، فَإِنَّ أَسْلَمَتَهُ أَوْ جَعْلَهُ دِينِيًّا سَيَحْمِلُ تَنَاقُضًا فِي ذَاتِهِ. لِأَنَّ العِلْمَ لَا يَقْبَلُ طَرِيقَةَ الدِّينِ فِي عَرْضِ المَعْرِفَةِ، وَمَثَلُ العِلْمِ الدِّينِيِّ هُوَ كَإِثْبَاتِ الأَمْرِ غَيْرِ التَّجْرِيبِيِّ بِطَرِيقَةٍ تَجْرِيبِيَّةٍ، أَيْ: عِلْمٌ غَيْرُ عِلْمٍ.

هَذَا يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَمَّةَ تَحَدٍّ، فَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي مَنْهَجِ العِلْمِ وَمَنْهَجِ الدِّينِ. وَإِذَا أَرَدْنَا تَحْدِيدَ مَوْقِعِ العِلْمِ وَالدِّينِ بِطَرِيقَةٍ مَنْهَجِيَّةٍ وَقَائِمَةٍ عَلَى قَوَاعِدَ، فَإِنَّ المَسْأَلَةَ الأُولَى هِيَ دِرَاسَةُ مَنْهَجِ كُلٍّ مِنْهُمَا، كَمَا فَعَلَ (هِرْشِلْ) حَيْثُ مَيَّزَ بَيْنَ مَرْحَلَةِ الكَشْفِ وَمَرْحَلَةِ الحُكْمِ، وَاعْتَبَرَ الأُولَى مُضَافَةً إِلَى الأَيْدْيُولُوجِيَا، كَالدِّينِ وَغَيْرِهِ.

٣.١. الإصْلاحُ وَالأَسْلَمَةُ

يُمْكِنُ اعْتِبَارُ نَحْوِ نِصْفِ الاِعْتِرَاضَاتِ الوَارِدَةِ عَلَى مَنْاقَشَةِ إصْلاحِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ مُرْتَبِطَةً بِأَسْلَمَتِهَا، لِأَنَّ الأَسْلَمَةَ تُوَاجِهُ مُشْكِلَاتٍ جَوْهَرِيَّةً مِنْ وَجْهَتَيْنِ:

مِنْ جِهَةٍ، يُوجَّهُ اعْتِرَاضٌ بِأَنَّ القَائِلِينَ بِالأَسْلَمَةِ قَدْ قَبِلُوا هُمْ أَنْفُسُهُمْ بِالفِكْرِ غَيْرِ الإِسْلَامِيِّ، ثُمَّ هُمْ فِي المَرْحَلَةِ التَّالِيَةِ يُحَاوِلُونَ عَرْضَ مُنْتَجٍ غَيْرِ قَابِلٍ لِلاِسْتِهْلَاكِ بِلَوْنٍ آخَرَ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، يُطْرَحُ اعْتِرَاضٌ بِأَنَّ الإِسْلَامَ يَقَعُ فِي إِطَارِ المَفَاهِيمِ الثَّقَافِيَّةِ الإِنْسَانِيَّةِ الأُخْرَى، وَكَما أَنَّ المَارْكِسِيَّةَ وَنَحْوَهَا تُؤَدِّي إِلَى الاِخْتِزَالِ فِي العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ، فَكَذَلِكَ الإِسْلَامُ سَيَنْزِلُ بِهَا إِلَى هَذَا المُسْتَوَى. وَيَسْتَدِلُّ أَصْحَابُ هَذَا الرَّأْيِ لِتَأْيِيدِ فِكْرِهِمْ بِنَظَرِيَّةِ السُّلْطَةِ وَالمَعْرِفَةِ عِنْدَ فُوكُو، حَيْثُ يَزْعُمُونَ أَنَّ النُّقَّادَ الَّذِينَ يَرُدُّونَ العِلْمَ الغَرْبِيَّ بِاسْتِعْمَالِ نَظَرِيَّةِ فُوكُو، يَغْفُلُونَ عَنْ أَنَّ هَذَا المَنْطِقَ نَفْسَهُ سَيَسْتَدِيمُ رَفْضَ العَدِيدِ مِنْ مُكْتَسَبَاتِ الثَّقَافَةِ الإِسْلَامِيَّةِ الإِيرَانِيَّةِ.

وَجَبَ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ المُرَادَ مِنْ إِصْلاحِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ فِي هَذَا المَشْرُوعِ هُوَ تَهْيِئَةُ الأَرْضِيَّةِ لِازْدِهَارِ العِلْمِ الإِسْلَامِيِّ وَتَنْشِئَةِ العَالِمِ الإِسْلَامِيِّ. فَيَجِبُ تَوْفِيرُ سِيَاقٍ ثَقَافِيٍّ يَضْمَنُ أَلَّا يَنْسَى الفِيزِيَائِيُّ – عِنْدَ وَضْعِهِ النَّظَرِيَّةَ – إِسْلَامَهُ، وَلَا يَتَجَاهَلُ تُرَاثَهُ الإِيمَانِيَّ. وَأَنْ يَتَنَشَّأَ الرِّيَاضِيُّ فِي رَحَابِ الثَّقَافَةِ الإِسْلَامِيَّةِ الإِيرَانِيَّةِ، عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ هَدَفُ كُلِّ مُنَظِّرٍ مُجَرَّدَ الاِلْتِجَاءِ مُبَاشَرَةً إِلَى النُّصُوصِ الوَحْيِيَّةِ وَالرِّوَايَاتِ لِبِنَاءِ نَظَرِيَّتِهِ، بَلْ أَنْ يَنْمُوَ فِي فَضَاءَاتِ الإِسْلَامِ، وَأَنْ يُقَدِّمَ رَأْيَهُ التَّخَصُّصِيَّ مُسْتَمِدًّا مِنْ تَرْبِيَتِهِ فِي حِضْنِ هَذَا الدِّينِ. فَمِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ المُؤَلِّفِ، هَذَا هُوَ المَقْصُودُ الحَقِيقِيُّ لِلإِصْلاحِ. وَلِهَذَا، يَجِبُ التَّأَمُّلُ الجَادُّ فِي هَذِهِ التَّمْيِيزَاتِ لِتَسْتَبِينَ حَقِيقَةُ هَدَفِ هَذَا المَشْرُوعِ وَمَسَارُهُ المُحَدَّدُ بِدِقَّةٍ وَوَضُوحٍ.

٢– ٢. تَحْدِيدُ الإِشْكَالِيَّةِ

عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِمْكَانِيَّةِ بَسْطِ قَوَائِمَ مُطَوَّلَةٍ فِي تَحْلِيلِ إِشْكَالِيَّةِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَتَحَدِّيَاتِهَا، فَإِنَّنَا سَنُشِيرُ فِيمَا يَلِي إِلَى بَعْضِ أَهَمِّ التَّحَدِّيَاتِ الَّتِي تُوَاجِهُنَا حَسَبَ رَأْيِ جُمْهُورِ المُتَخَصِّصِينَ حَالِيًّا. وَتَشْمَلُ هَذِهِ الإِشْكَالِيَّاتُ نَقْدَاتِ عِلْيَةِ القَوْمِ وَأَصْحَابِ الفِكْرِ مِنَ القِيَادَةِ الثَّوْرِيَّةِ وَالشَّهِيدِ مُطَهَّرِي حَتَّى المُثَقَّفِينَ الدِّينِيِّينَ.

الف. فَرَاغٌ مَضْمُونِيٌّ: وَهَذَا بِدَوْرِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى فَرْعَيْنِ:

- الأَوَّلُ: العَجْزُ عَنْ إِنْتَاجِ الفِكْرِ وَتَأْصِيلِ المَوْجُودِ.
- الثَّانِي: الاِقْتِصَارُ فِي التَّعْلِيمِ عَلَى مُجَرَّدِ نَقْلِ المُتَرْجَمَاتِ.

ب. عَدَمُ تَجْسِيدِ نُمُوذَجٍ لِعُلَمَاءِ هَذِهِ التَّخَصُّصَاتِ: وَهَذِهِ المُشْكَلَةُ تُعَدُّ مِنَ المُعْضِلَاتِ المِفْتَاحِيَّةِ، لِأَنَّ عَدَمَ التَّعَرُّفِ الصَّحِيحِ عَلَى عُظَمَاءِ الفِكْرِ مِثْلَ ابْنِ سِينَا وَالفَارَابِيِّ، وَعَدَمَ اسْتِخْلَاصِ كُلَاسِيكِيَّاتِهِمْ، سَيَحْرِمُنَا طَبْعًا مِنْ نَظَرِيَّاتٍ وَأَفْكَارٍ أَصِيلَةٍ تُجَابِهُ مُتَطَلَّبَاتِ المُجْتَمَعِ الحَدِيثَةِ.

ج. تَخَلُّفُ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ عَنِ العُلُومِ التِّقْنِيَّةِ وَالتَّجْرِيبِيَّةِ فِي إِيرَانَ: وَهَذَا بِنَاءً عَلَى عَوَامِلَ مِثْلَ:

- مَوْضُوعِيَّةِ العُلُومِ التَّجْرِيبِيَّةِ وَعَدَمِ مَوْضُوعِيَّةِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ.
- عَدَمِ وُجُودِ مِعْيَارٍ لِلتَّشْرِيعِ بِشَأْنِ الإِنْسَانِ كَكَائِنٍ هَادَفٍ، ذِي رُوحٍ وَإِرَادَةٍ وَأَفْعَالٍ ذَاتِ دَلِيلٍ.

وَيَجِبُ التَّنْبِيهُ أَنَّ الغَرَبَ الحَدِيثَ يَسِيرُ فِي اتِّجَاهٍ مُعَاكِسٍ، حَيْثُ تَتَقَدَّمُ الدُّوَلُ المُتَحَضِّرَةُ عَامَّةً فِي العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ أَكْثَرَ مِنَ العُلُومِ التِّقْنِيَّةِ وَالتَّجْرِيبِيَّةِ، فَنَحْنُ الَّذِينَ اسْتَوْرَدْنَا خَاصَّةً الخِطَابَ التَّجْرِيبِيَّ وَالتِّقْنِيَّ.

د. عَقْدَةُ النَّقْصِ وَالخُضُوعُ لَدَى كَثِيرٍ مِنْ خَرِّيجِي وَأَسَاتِذَةِ هَذِهِ التَّخَصُّصَاتِ أَمَامَ النَّظَرِيَّاتِ الغَرْبِيَّةِ: وَهَذِهِ المُشْكَلَةُ – حَسَبَ رَأْيِ مَقَامِ القِيَادَةِ الرَّفِيعِ – تُعَدُّ مِنْ أَكْبَرِ مُشْكِلَاتِ مُنَاقَشَةِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ.

هـ. التَّوَهمُ وَعَقْدَةُ النَّقْصِ أَمَامَ الخُرَافَاتِ وَالجَهَالَةِ الحَدِيثَةِ: تَحْتَ عَنَاوِينَ مِثْلَ العِرْفَانَاتِ الكَوْنِيَّةِ وَحَلَفَائِهِمْ، وَمِنَ الوَاضِحِ أَنَّ الانْخِدَاعَ بِمِثْلِ هَذِهِ المَسَالِكِ العِرْفَانِيَّةِ وَالرُّوحِيَّةِ العَشْوَاءِ يَقْضِي عَلَى حَاجَةِ العَقْلِ الإِنْسَانِيّ لِتَقَبُّلِ الفِكْرِ السَّلِيمِ.

٣– ٣. أَهَمِيَّةُ إِصْلاحِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ قَائِدِ الثَّوْرَةِ المُعَظَّمِ وَالإِمَامِ الخُمَيْنِيّ (قُدِّسَ سِرُّهُ)

١.٣. أَوَّلًا: الإِمَامُ الخُمَيْنِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ)

مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الإِمَامِ الخُمَيْنِيّ، تَحْتَاجُ العُلُومُ الإِنْسَانِيَّةُ إِلَى إِنْسَانٍ مُلْتَزِمٍ، لِأَنَّ الإِنْسَانَ الَّذِي لَا يَتَوَفَّرُ عَلَى الالْتِزَامِ بِقَوَاعِدِ الإِسْلَامِ وَأُسُسِهِ المَتِينَةِ المتمَثِّلَةِ فِي التَّوْحِيدِ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُومَ بِعَمَلٍ فِي مَجَالِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ إِلَّا وَيَكُونَ مُصِيبَتُهُ الإِضْلَالُ. (الصَّحِيفَةُ النُّورَانِيَّةُ لِلإِمَامِ الخُمَيْنِيّ، ج ١٤، ص ٢٩٢).

وَقَدْ أَشَارَ حَضْرَةُ الإِمَامِ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى الغُورْبَاتْشُوفِ إِلَى ضَعْفِ الأُسُسِ المَعْرِفِيَّةِ لِلغَرَبِ بِهَذِهِ الكَلِمَاتِ البَلِيغَةِ:

«فَكِّرْ مَرَّةً أُخْرَى فِي الرُّؤْيَتَيْنِ لِلْعَالَمِ: المَادِّيَّةِ وَالإِلَاهِيَّةِ. فَأَصْحَابُ الرُّؤْيَةِ المَادِّيَّةِ يَعْتَبِرُونَ الحِسَّ مِعْيَارًا لِلْمَعْرِفَةِ فِي رُؤْيَتِهِمْ لِلْعَالَمِ، وَيَسْتَبْعِدُونَ كُلَّ مَا لَا يُمْكِنُ إِدْرَاكُهُ حِسِّيًّا مِنْ دَائِرَةِ العِلْمِ. وَيُساوُونَ بَيْنَ الوُجُودِ وَالمَادَّةِ، فَلَا يَعْتَرِفُونَ بِوُجُودِ مَا لَا مَادَّةَ لَهُ. وَلِهَذَا، يَعْتَبِرُونَ العَالَمَ الغَيْبِيَّ بِمَا فِيهِ وُجُودُ اللَّهِ تَعَالَى وَالوَحْيُ وَالنُّبُوَّةُ وَاليَوْمُ الآخِرُ، مُجَرَّدَ أَسَاطِيرَ. فِي حِينِ أَنَّ مِعْيَارَ المَعْرِفَةِ فِي الرُّؤْيَةِ الإِلَاهِيَّةِ لِلْعَالَمِ يَشْمَلُ كُلًّا مِنَ الحِسِّ وَالعَقْلِ، وَكُلُّ مَا يُمْكِنُ إِدْرَاكُهُ عَقْلِيًّا يَدْخُلُ فِي دَائِرَةِ العِلْمِ، حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَحْسُوسًا. وَلِذَلِكَ، فَالوُجُودُ أَعَمُّ مِنَ العَالَمِ الغَيْبِيِّ وَالشَّاهِدِ، وَقَدْ يَكُونُ المَوْجُودُ بِلا مَادَّةٍ. وَكَمَا أَنَّ المَوْجُودَ المَادِّيَّ يَرْتَكِزُ عَلَى المَجْرُودِ، فَكَذَلِكَ المَعْرِفَةُ الحِسِّيَّةُ تَعْتَمِدُ عَلَى المَعْرِفَةِ العَقْلِيَّةِ». (رِسَالَةُ الإِمَامِ الخُمَيْنِيّ إِلَى الغُورْبَاتْشُوف، ج ٢١، ١١ دي ١٣٦٧ هـ.ش).

٢.٣. ثَانِيًا: مَقَامُ القِيَادَةِ المُعَظَّمَةِ (حَفِظَهُ اللَّهُ)

مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عَقْدَيْنِ، وَقَدْ أَعْلَنَ السَّمَاحَةُ آيَةِ اللَّهِ الخَامِنَئِيّ (دَامَ ظِلُّهُ) فِي كَثِيرٍ مِنْ خِطَابَاتِهِ عَنْ حَسَّاسِيَّةِ هَذَا المَوْضُوعِ وَأَهَمِيَّةِ إِصْلاحِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَمُرَاجَعَتِهَا. وَإِلَى نَمُوذَجٍ مِنْ كَلِمَاتِهِ فِي هَذَا الصَّدَدِ:

«لِلْإِبْدَاعِ العِلْمِيّ – الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ فِي ثَقَافَةِ المَعَارِفِ الإِسْلَامِيَّةِ بِـ"الاجْتِهَادِ" – أَمْرَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا: أَحَدُهُمَا: القُدْرَةُ العِلْمِيَّةُ، وَالثَّانِي: الجُرْأَةُ العِلْمِيَّةُ. فَالعُلُومُ الإِنْسَانِيَّةُ وَالاجْتِمَاعِيَّةُ وَالسِّيَاسِيَّةُ وَالاقْتِصَادِيَّةُ، وَمُخْتَلَفُ القَضَايَا الَّتِي تَلْزَمُ لِإِدَارَةِ المُجْتَمَعِ وَالدَّوْلَةِ إِدَارَةً عِلْمِيَّةً، تَحْتَاجُ إِلَى الإِبْدَاعِ وَالتَّفْكِيرِ العِلْمِيّ الحَدِيثِ؛ أَيْ إِلَى الاجْتِهَادِ. وَإِنَّمَا المَلَاحَظُ فِي أَجْوَائِنَا العِلْمِيَّةِ –وَهِيَ فِي نَظَرِي مِنْ أَكْبَرِ العُيُوبِ– هُوَ أَنَّنَا لِعُقُودٍ نُكَرِّرُ وَنَقْرَأُ وَنَحْفَظُ وَنَتَعَلَّمُ وَنُعَلِّمُ مُجَرَّدَ نُصُوصٍ وَافِدَةٍ، لَكِنَّنَا لَا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا قُدْرَةَ التَّسَاؤُلِ أَوْ إِقَامَةِ النَّقْدِ! يَجِبُ قِرَاءَةُ النُّصُوصِ العِلْمِيَّةِ وَتَعَلُّمُ العِلْمِ مِنْ أَيِّ مَصْدَرٍ، لَكِنَّ العِلْمَ لِيَسْتَمِرَّ فِي ارْتِقَائِهِ، يَحْتَاجُ إِلَى أَرْوَاحٍ قَوِيَّةٍ رَاسِخَةٍ قَادِرَةٍ تَتَحَلَّى بِجُرْأَةِ دَفْعِ العِلْمِ قُدُمًا. هَكَذَا تَحْدُثُ الثَّوْرَاتُ العِلْمِيَّةُ فِي العَالَمِ. فَإِذَا أَرَدْتُمُ التَّقَدُّمَ عِلْمِيًّا، فَعَلَيْكُمْ بِجُرْأَةِ الإِبْدَاعِ. يَجِبُ أَنْ يَتَحَرَّرَ الأُسْتَاذُ وَالطَّالِبُ مِنْ قُيُودِ الجَزْمِيَّاتِ العِلْمِيَّةِ المَفْرَضَةِ وَالتَّصَوُّرِ بِأَنَّهَا أَبَدِيَّةٌ». (جَلْسَةُ حِوَارٍ مَعَ طُلَّابِ وَأَسَاتِذَةِ جَامِعَةِ أَمِيرْكَبِيرَ الصِّنَاعِيَّةِ، ١٣٧٩/١٢/٩ هـ.ش).

وَقَدْ أَكَّدَ سَلامَتُهُ –مَعَ تَشْدِيدِهِ عَلَى أَنَّ إِصْلَاحَ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى إِنْتَاجِ أَفْكَارٍ غَيْرِ مُضَبَّطَةٍ أَوْ خُرَافِيَّةٍ– عَلَى ضَرُورَةِ الاسْتِفَادَةِ مِنَ الرَّصِيدِ المَحَلِّيّ، وَفِي النَّفْسِ الوَقْتِ أَوْصَى بِالتَّفَاعُلِ العِلْمِيّ مَعَ الغَرَبِ فِي إِطَارٍ مِنَ الضَّوَابِطِ:

«وَلْيُتَنَبَّهْ؛ فَإِنِّي لَا أَحُثُّ عَلَى الفَوْضَى العِلْمِيَّةِ أَوِ الهُرَاءِ العِلْمِيّ. فَفِي أَيِّ مَجَالٍ، إِذَا أَرَادَ أَشْخَاصٌ لَا يَمْلِكُونَ المُؤَهِّلَ العِلْمِيَّ أَنْ يُبْدِعُوا حَسَبَ ظَنِّهِمْ، فَسَيَسْقُطُونَ فِي الهُرَاءِ. وَنَحْنُ نَرَى هَذَا فِي بَعْضِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالمَعَارِفِ الدِّينِيَّةِ. يَجِبُ التَّعَلُّمُ، لَكِنْ لَا

يَجُوزُ أَنْ نَكُونَ مُجَرَّدَ مُسْتَهْلِكِينَ لِمُنْتَجَاتِ الآخَرِينَ العِلْمِيَّةِ. يَجِبُ إِنْتَاجُ العِلْمِ بِالمَعْنَى الحَقِيقِيِّ للكَلِمَةِ. وَطَبْعًا لِهذَا العَمَلِ أُسْلُوبِيَّتُهُ وَضَوَابِطُهُ. الأَهَمُّ أَنْ تَحْيَا رُوحُ الإِبْدَاعِ العِلْمِيِّ فِي المُحِيطِ الجَامِعِيِّ وَتَسْتَمِرَّ. فَإِذَا اقْتَرَنَ العِلْمُ بِهِدَايَةِ الإِيمَانِ وَالعَوَاطِفِ الصَّحِيحَةِ وَالمَعْرِفَةِ الوَاعِيَةِ المُسْتَبْصِرَةِ، فَإِنَّهُ يَصْنَعُ مُعْجِزَاتٍ عَظِيمَةٍ، وَيُمْكِنُ لِبِلَادِنَا أَنْ تَتَوَقَّعَ هذِهِ المُعْجِزَاتِ». (نَفْسُ المَصْدَرِ).

٤– ٤. الأَدَبِيَّاتُ المُرْتَبِطَةُ بِإِصْلَاحِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ

لِتَنْفِيذِ الإِسْتِرَاتِيجِيَّاتِ الكُلِّيَّةِ بِشَكْلٍ أَكْثَرَ دِقَّةً فِي مُعَالَجَةِ إِشْكَالِيَّةِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ، يَعْتَبِرُ الاِهْتِمَامُ بِالسَّابِقَاتِ وَمَا تَمَّ إِنْجَازُهُ حَتَّى الآنَ عُنْصُرًا مُهِمًّا. فَمِنْ خِلَالِ الاسْتِفَادَةِ مِنْ نَقَاطِ الضَّعْفِ وَالقُوَّةِ فِي الأَعْمَالِ المُنْجَزَةِ، يُمْكِنُ السَّيْرُ فِي الطَّرِيقِ المُقْبِلِ بِأَقَلِّ خَطَأً. وَنَظَرًا لِأَنَّ إِشْكَالِيَّةَ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ تُعَدُّ مِنْ تَبِعَاتِ الحَدَاثَةِ، يُمْكِنُ تَحْلِيلُ أَهَمِّ المحَاوَلَاتِ لِمُعَالَجَتِهَا فِي قُطْبَيْنِ: القُطْبُ الإِيرَانِيُّ الإِسْلَامِيُّ مِنْ جِهَةٍ، وَالعَالَمُ الغَرْبِيُّ الَّذِي يُمَثِّلُ مَهْدَ الحَدَاثَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

١.٤. أَوَّلًا: السَّابِقَاتُ فِي إِيرَانَ وَالعَالَمِ الإِسْلَامِيِّ

فِي دِرَاسَةِ سَابِقَاتِ الأَعْمَالِ الإِصْلَاحِيَّةِ فِي مَجَالِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ، سَنُشِيرُ بِإِيجَازٍ إِلَى بَعْضِ أَهَمِّ الشَّخْصِيَّاتِ وَالتَّيَّارَاتِ الفِكْرِيَّةِ المؤَثِّرَةِ، وَأَسْبَابِ صُعُودِهَا وَأُفُولِهَا، وَأُسُسِهَا وَغَايَاتِهَا. وَسَيُسَاعِدُنَا هَذَا عَلَى فَهْمٍ أَعْمَقَ لِلْوَضْعِ القَائِمِ وَتَخْطِيطٍ أَفْضَلَ لِمَسَارِ الخُرُوجِ مِنَ الأَزْمَةِ.

وَقَبْلَ الاِطِّلَاعِ عَلَى هَذِهِ السَّابِقَاتِ، مِنَ المفِيدِ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ المؤجَةَ تُمَثِّلُ الثَّانِيَةَ جِدِّيًا بَعْدَ الثَّوْرَةِ الإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي تُوَاجِهُ إِصْلَاحَ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ. أَمَّا المؤجَةُ الأُولَى فَكَانَتْ مُرَافِقَةً لَانْتِصَارِ الثَّوْرَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَتَكْوِينِ لَجْنَةِ الثَّوْرَةِ الثَّقَافِيَّةِ، وَنَظَرًا لِتَنَوُّعِ المذَاهِبِ وَالآرَاءِ، لَمْ تُؤَدِّ فِي النِّهَايَةِ إِلَى النَّتِيجَةِ المطْلُوبَةِ. وَقَدْ تَضَارَبَتْ فِيهَا ثَلَاثُ نَظَرِيَّاتٍ: القَبُولُ المطْلَقُ، وَالرَّفْضُ المطْلَقُ، وَالقَبُولُ المرَافِقُ بِالنَّقْدِ. وَقَدْ قُدِّمَتْ هَذِهِ النَّظَرِيَّاتُ مِنْ قِبَلِ مُخَالِفِي المارْكِسِيِّينَ وَمُؤَيِّدِي التِّكْنُولُوجِيَا المنَاسِبَةِ وَالعُلَمَاءِ وَالمثَقَّفِينَ. وَفِي النِّهَايَةِ، فَازَتِ النَّظَرِيَّةُ الثَّالِثَةُ الَّتِي حَظِيَتْ بِدَعْمٍ خَاصٍ مِنْ قِبَلِ السِّيَاسِيِّينَ الحَوْزَوِيِّينَ وَالإِمَامِ الخُمَيْنِيِّ (قُدِّسَ سِرُّهُ).

وَاسْتَمَرَّتْ هَذِهِ المؤجَةُ الَّتِي بَدَأَتْ فِكْرَتُهَا مُنْذُ بَدَايَةِ الثَّوْرَةِ حَتَّى نِهَايَةِ العَقْدِ الثَّامِنِ وَمُنْتَصَفِ العَقْدِ التَّاسِعِ مِنَ القَرْنِ المَاضِي، وَقَدْ تَبَنَّاهَا كِبَارُ عُلَمَاءِ الحَوْزَةِ مِثْلَ آيَةِ اللهِ الجَوَادِيِّ وَآيَةِ اللهِ المِصْبَاحِ مِنْ جِهَةٍ، وَأَكَادِيمِيِّينَ مِثْلَ جَلَالِ الدِّينِ الفَارِسِيِّ وَعَبْدِ الكَرِيمِ سُرُوشٍ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. لكِنَّهَا لَمْ تُحَقِّقْ نَجَاحًا بَلْ أَدَّتْ إِلَى اطِّلَاعِ العُلَمَاءِ الحَوْزَوِيِّينَ عَلَى المعَارِفِ الإِنْسَانِيَّةِ الحَدِيثَةِ أَكْثَرَ مِنْ إِحْدَاثِهَا تَحَوُّلًا فِي العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ.

أَمَّا المؤجَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي بَرَزَتْ بَعْدَ الثَّوْرَةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي إِيرَانَ، فَقَدْ ظَهَرَتْ بِشَكْلٍ جَدِّيٍّ بَعْدَ أَحْدَاثِ عَامِ ٢٠٠٩م، حَيْثُ عَزَا كَثِيرُونَ مُعْضِلَاتِ هَذِهِ الفِتْنَةِ إِلَى القَطِيعَةِ مَعَ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ الإِيرَانِيَّةِ. وَنَظَرًا لِضَرُورَةِ الاِخْتِصَارِ وَالعَرْضِ الانْتِقَائِيِّ، سَنُشِيرُ هُنَا إِلَى سَابِقَاتِ هَذَا المسَارِ التَّحَوُّلِيِّ مَعَ التَّرْكِيزِ عَلَى بَعْضِ الشَّخْصِيَّاتِ البَارِزَةِ:

السَّيِّد جَمَال الدِّين الأَسَدآبَادِي

رَأَى السَّيِّد جَمَال أَنَّ مِنْ أَعْظَمِ مُعْضِلَاتِ المجْتَمَعِ الإِسْلَامِيِّ الاِسْتِبْدَادَ الدَّاخِلِيَّ وَالاِسْتِعْمَارَ الخَارِجِيَّ، وَمِنْ مَظَاهِرِ هَذَا الاِسْتِعْمَارِ الخَارِجِيِّ –مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِهِ– التَّخَلُّفُ فِي العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ. وَقَدْ حَدَّدَ مَخْرَجَهُ مِنْ هَذِهِ الأَزْمَةِ فِي تَسْيِيسِ المسْلِمِينَ وَعَوْدَتِهِمْ إِلَى الرُّوحِ الأَصِيلَةِ لِتَعَالِيمِ الإِسْلَامِ الخَالِصَةِ.

كَانَ يُحَذِّرُ المسْلِمِينَ بِشِدَّةٍ مِنَ التَّغْرِيبِ المفْرِطِ، وَفِي نَفْسِ الوَقْتِ كَانَ يُشَجِّعُهُمْ عَلَى تَعَلُّمِ العُلُومِ الحَدِيثَةِ وَالتِّقْنِيَّةِ وَالصِّنَاعِيَّةِ. وَقَدْ آلَمَهُ تَخَلُّفُ المسْلِمِينَ التِّقْنِيُّ، فَحَثَّهُمْ عَلَى الاِهْتِمَامِ بِهَذِهِ العُلُومِ،

مُحَذِّرًا فِي نَفْسِ الوَقْتِ مِنَ الانْجِذَابِ نَحْوَ الرُّؤْيَةِ العَالَمِيَّةِ الغَرْبِيَّةِ وَالانْضِمَامِ إِلَى مَذَاهِبِهَا. وَقَدْ نَاضَلَ السَّيِّد ضِدَّ الاسْتِعْمَارِ السِّيَاسِيِّ وَالثَّقَافِيِّ الغَرْبِيِّ مَعًا. وَكَابْنِ خَلْدُونَ، كَانَ يُثْنِي عَلَى الحَمِيَّةِ وَالعَصَبِيَّةِ دُونَ إِفْرَاطٍ، مُؤْمِنًا بِضَرُورَةِ التَّمَسُّكِ بِالعَصَبِيَّةِ الدِّينِيَّةِ. وَكَانَ هَدَفُهُ الأَسَاسِيُّ هُوَ بِنَاءُ مُجْتَمَعٍ إِسْلَامِيٍّ مُتَّحِدٍ بِدُونِ اخْتِلَافٍ يُطْغَى عَلَى الأُخُوَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ.

الشَّيْخ مُحَمَّد عَبْدُهُ

يَعْتَبِرُ عَبْدُهُ –أَحَدُ تَلَامِذَةِ السَّيِّد جَمَال– مِثْلَ أُسْتَاذِهِ أَنَّ أَكْبَرَ آلامِ المجْتَمَعِ الإِسْلَامِيِّ نَتَجَتْ عَنِ اصْطِدَامِهِ بِالحَضَارَةِ الغَرْبِيَّةِ، فَسَعَى لِإِيجَادِ حَلٍّ لِإِشْكَالِيَّةِ «الإِسْلَامِ وَمُتَطَلَّبَاتِ العَصْرِ». وَفِي الحَقِيقَةِ، تُعَدُّ مُشْكِلَةُ عَبْدُهُ هَذِهِ قِرَاءَةً مُعَاصِرَةً لأَحَدِ أُسُسِ إِشْكَالِيَّةِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ.

سَعَى عَبْدُهُ –مِنْ خِلَالِ وَضْعِ قَوَاعِدَ وَكَلَاسِيكِيَّاتٍ جَدِيدَةٍ (كَالْفِقْهِ المقَارَنِ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ العِبَادَاتِ وَالمعَامَلَاتِ)– إِلَى تَحْدِيثِ الفِقْهِ وَالأَحْكَامِ الإِسْلَامِيَّةِ لِدَفْعِ الفَرَاغِ الفِكْرِيِّ وَالثَّقَافِيِّ عَنِ المسْلِمِينَ المغَرَّبِينَ.

وَكَانَ الفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ أَنَّ السَّيِّدَ كَانَ ثَوْرِيًّا يُقَدِّمُ الحَرَكَةَ السِّيَاسِيَّةَ عَلَى التَّرْبَوِيَّةِ، فَإِنَّ عَبْدَهُ كَانَ يُؤْمِنُ بِالإِصْلَاحِ التَّدْرِيجِيِّ وَيُرَجِّحُ التَّرْبِيَةَ الدِّينِيَّةَ لِلْمُجْتَمَعِ عَلَى التَّوْجِيهِ السِّيَاسِيِّ. وَإِضَافَةً إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ تَأْثِيرَ حَرَكَةِ السَّيِّدِ كَانَ عَالَمِيًّا، بَيْنَمَا ظَلَّتْ أَفْكَارُ عَبْدُهُ فِي مُعْظَمِهَا مُرْتَبِطَةً بِمِصْرَ.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ الكَوَاكِبِي

هُوَ تِلْمِيذُ عَبْدُهُ، وَقَدِ انْفَصَلَ عَنْهُ بِاتِّخَاذِهِ الحُرِّيَّةَ وَمُحَارَبَةَ الاسْتِبْدَادِ شِعَارًا لَهُ، فَاقْتَرَبَ مِنَ السَّيِّدِ جَمَالٍ. وَرَأَى أَنَّ سَبَبَ تَخَلُّفِ المسْلِمِينَ هُوَ إِهْمَالُهُمُ للعُلُومِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي تُوقِظُ الإِنْسَانَ وَتُحَرِّرُهُ مِنَ الاسْتِبْدَادِ وَالكَتَمِ العِلْمِيِّ وَالدِّينِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ.

مُحَمَّد إِقْبَال اللَّاهُورِي

عَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ الجَيِّدَةِ بِالغَرَبِ وَدَعْوَتِهِ النَّاسَ لِتَعَلُّمِ عُلُومِهِ وَفُنُونِهِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُحَذِّرُهُمْ مِنَ التَّغْرِيبِ وَالانْجِذَابِ نَحْوَ المذَاهِبِ الغَرْبِيَّةِ. وَسَعَى –كَعَبْدُهُ– لِإِيجَادِ طَرِيقٍ لِلْحِفَاظِ عَلَى أُصُولِ الإِسْلَامِ وَحَلِّ مُشْكِلَاتِ المسْلِمِينَ السِّيَاسِيَّةِ وَالاقْتِصَادِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ. وَكَانَ حَلُّهُ الأَوَّلُ لِهَذِهِ الإِشْكَالِيَّةِ هُوَ الاجْتِهَادُ، وَرَآهُ ضَرُورِيًّا لِإِعَادَةِ قِرَاءَةِ الإِسْلَامِ. وَكَانَ يُؤْمِنُ بِضَرُورَةِ العَوْدَةِ إِلَى الذَّاتِ المضِيئَةِ وَالهَوِيَّةِ المنْسِيَّةِ لِلْعَالَمِ الإِسْلَامِيِّ وَنَفْخِ الرُّوحِ الإِسْلَامِيَّةِ فِيهَا. وَمِنْ هُنَا أَسَّسَ «فَلْسَفَةَ الذَّاتِ» لِإِعَادَةِ الهَوِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ إِلَى المجْتَمَعِ. وَإِضَافَةً إِلَى ذَلِكَ، كَانَ مُتَأَثِّرًا بِجَلَال الدِّين الرُّومِيِّ وَمَائِلًا إِلَى التَّصَوُّفِ، وَكَانَ ضَعْفُهُ الرَّئِيسِيُّ فِي عَدَمِ وُجُودِ مَعْرِفَةٍ كَافِيَةٍ لَدَيْهِ عَنِ الإِسْلَامِ.

الشَّهِيد مُطَهَّرِي

اِسْمُ الشَّهِيد مُطَهَّرِي وَمُعْتَقَدَاتُهُ مَعْرُوفَةٌ لِلكَثِيرِينَ. فَقَدْ كَانَ عَارِفًا فَيْلَسُوفًا وَمُفَسِّرًا لِلإِسْلَامِ، وَبِسَبَبِ تَوْضِيحِهِ الصَّحِيحِ وَالحَدِيثِ اسْتَطَاعَ أَنْ يُسَاهِمَ بِشَكْلٍ كَبِيرٍ فِي تَقَدُّمِ الأَفْكَارِ الإِسْلَامِيَّةِ. وَمَا يَهُمُّنَا هُنَا مِنْ أَفْكَارِهِ هُوَ تَحْلِيلُهُ لِإِشْكَالِيَّةِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ الحَدِيثَةِ وَالمجْتَمَعِ الإِيرَانِيِّ الحَالِيِّ.

مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِ مُطَهَّرِي، فَإِنَّ خَطَأَ المثَقَّفِينَ الكَبِيرَ هُوَ اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ مُجْتَمَعَنَا الحَالِيَّ هُوَ نَفْسُ مُجْتَمَعِ الغَرَبِ الحَالِيِّ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ يُرِيدُونَ تَطْبِيقَ نَفْسِ الحُلُولِ الغَرْبِيَّةِ عَلَى إِيرَانَ. فِي حِينِ أَنَّهُمْ يَتَجَاهَلُونَ فَرْقَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ: أَحَدُهُمَا الاخْتِلَافُ بَيْنَ الإِسْلَامِ

وَالمسِيحِيَّةِ، وَالثَّانِي الاِخْتِلَافُ فِي المرَاحِلِ التَّارِيخِيَّةِ بَيْنَ إِيرَانَ وَالغَرَبِ.

سَيِّد فَرِيد وَ نَقِيب العَطَّاس (كُوَالَالَامْبُور)

فَرِيد والعَطَّاسِ يَعْتَقِدان أَنَّ العَالَمَ يَمُرُّ بِفَتْرَةِ الإِمْبِرِيَالِيَّةِ الأَكَادِيمِيَّةِ، وَهَذِهِ النَّظْرَةُ مَوْجُودَةٌ فِي جَمِيعِ مَجَالَاتِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ. وَمِنْ وِجْهَةِ نَظَرِه، فَإِنَّ اسْتِبْدَالَ بَعْضِ النَّظَرَاتِ الأُخْرَى بِشَكْلٍ فُجَائِيٍّ وَبِلَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ غَيْرُ مُمْكِنٍ. وَمِنْ وِجْهَةِ نَظَرِ هَذَيْنِ المفَكِّرَيْنِ، فَقَدْ ظَهَرَتْ بَعْضُ النَّظَرَاتِ البَدِيلَةِ، وَلكِنَّهَا تَظَلُّ أَحْيَانًا فِي إِطَارِ النَّمَطِ القَدِيمِ، وَأَحْيَانًا تُسْمَعُ أَصْوَاتٌ قَلِيلَةٌ لِمِنْهَجِيَّاتٍ بَدِيلَةٍ.

آيَةُ اللهِ المِصْبَاحِ

كَانَ مِنْ بَيْنِ مُعَارِضِي فِكْرِيةِ تَعَارُضِ العِلْمِ وَالدِّينِ، وَكَانَ يُؤْمِنُ بِأَنَّهُ فِي حَالَةِ وُجُودِ تَعَارُضٍ، يَجِبُ الشَّكُّ فِي نِسْبَةِ الأَمْرِ إِلَى الدِّينِ أَوْ فِي عِلْمِيَّةِ المشْكِلَةِ. وَحَلُّهُ لِهَذِهِ التَّعَارُضَاتِ الظَّاهِرِيَّةِ بَيْنَ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالدِّينِ هُوَ ضَرُورَةُ طَرْحِ الأَفْكَارِ المخَالِفَةِ لِلْفِكْرِ الإِسْلَامِيِّ فِي المجْتَمَعَاتِ العِلْمِيَّةِ، وَذَلِكَ بِشَرْطَيْنِ: أَنْ تُدَرَّسَ الأَفْكَارُ الإِسْلَامِيَّةُ إِلَى جَانِبِ الأَفْكَارِ غَيْرِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي الجَامِعَاتِ، وَأَنْ تُنَقَّدَ الأَفْكَارُ غَيْرِ الإِسْلَامِيَّةِ بِدِقَّةٍ.

سَيِّد جَوَاد الطَّبَاطَبَائِي

يَنْقُدُ سَيِّد جَوَاد الطَّبَاطَبَائِي إِصْلَاحَ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ مِنْ نَاحِيَتَيْنِ: الأُولَى أَنَّهُ يَرَى أَنَّ مَهْدَهَا هُوَ الغَرْبُ وَأَنَّ تَغْيِيرَ جَوْهَرِهَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَالثَّانِيَةُ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ العُلُومَ الإِنْسَانِيَّةَ قَدْ وَقَعَتْ فِي أَسْرِ الأَيْدْيُولُوجِيَا. فَمِنْ وِجْهَةِ نَظَرِه، فَإِنَّ العُلُومَ الإِنْسَانِيَّةَ – وَسِيَّمَا العُلُومَ السِّيَاسِيَّةَ– قَدْ وَقَعَتْ لِعُقُودٍ تَحْتَ ظِلِّ الأَيْدْيُولُوجِيَا وَالسِّيَاسَةِ، وَفَقَدَتْ قُدْرَتَهَا عَلَى الإِبْدَاعِ.

مُصْطَفَى الملِكِيَان

بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ مُعْتَقَدَاتِهِ فِي إِمْكَانِيةِ الإِصْلَاحِ أَوْ عَدَمِهَا، يَرَى الملِكِيَانُ أَنَّ وُجُودَ بَعْضِ المقَدِّمَاتِ ضَرُورِيٌّ لِهَذَا الإِصْلَاحِ، وَمِنْ أَهَمِّهَا: مَعْرِفَةُ الإِسْلَامِ بِالمعْنَى الحَقِيقِيِّ للكَلِمَةِ، وَمَعْرِفَةُ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَنَقْصِهَا، وَتَوْضِيحُ العَلَاقَةِ بَيْنَ الدِّينِ وَالمعْرِفَةِ، وَإِيجَادُ طَرِيقٍ لِإِقْنَاعِ الآخَرِينَ. وَهُوَ يُؤْمِنُ بِأَنَّ إِصْلَاحَ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَأَسْلَمَتَهَا مُمْكِنٌ فَقَطْ إِذَا وُجِدَتْ هَذِهِ المقَدِّمَاتُ الخَمْسُ.

وَفِي كَلَامِهِ، أَشَارَ إِلَى عَشَرَةِ عَوَامِلَ أَسَاسِيَّةٍ مُتَرَابِطَةٍ فِي ضَعْفِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ فِي إِيرَانَ: ضَعْفُ حَصِيلَةِ الذَّكَاءِ بَيْنَ خِرِّيجِي العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ، وَقِلَّةُ دَخْلِهَا، وَعَدَمُ تَجَسُّدِهَا وَتَعَيُّنِهَا –الأَمْرُ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى الدَّعَاوِي الزَّائِفَةِ فِي التَّقْيِيمِ–، وَدُخُولُ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ إِلَى إِيرَانَ بِشَكْلٍ غَيْرِ مُنْتَظِمٍ، وَالاِهْتِمَامُ الفَوْرِيُّ بِالعُلُومِ التِّقْنِيَّةِ، وَعَدَمُ حَلِّ مُشْكِلَاتِ المعْرِفَةِ وَمَنْهَجِيَّاتِهَا، وَعَدَمُ تَطْبِيقِ الأَبْحَاثِ، وَشُعُورُ الاِسْتِغْنَاءِ بِسَبَبِ وُجُودِ حُكُومَةٍ دِينِيَّةٍ، وَتَحْدِيدُ نَتِيجَةِ الأَبْحَاثِ سَلَفًا.

عَبْدُ الكَرِيمِ سُرُوش

مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِ الدُّكْتُورِ سُرُوش، لَا يُوجَدُ فَرْقٌ بَيْنَ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالعُلُومِ التَّجْرِيبِيَّةِ فِي مَوْضُوعِ الإِصْلَاحِ، وَالتَّحَدِّي الَّذِي يُوجَدُ فِي أَسْلَمَةِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ هُوَ نَفْسُ التَّحَدِّي فِي أَسْلَمَةِ العُلُومِ التَّجْرِيبِيَّةِ. وَحَلُّهُ لِهَذِهِ العَقْمِ هُوَ التَّدْرِيسُ الحُرُّ لِلأَسَاتِذَةِ وَالنَّقْدُ الحُرُّ لِفَلَاسِفَةِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ. وَفِي هَذَا النَّقْدِ الفَلْسَفِيِّ، يُمْكِنُ الاِسْتِعَانَةُ بِالدِّينِ وَغَيْرِهِ.

الحَجَّارِيَان

يَرَى أَنَّ مِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ الضَّعْفِ هُوَ دُخُولُ النَّظَرِيَّاتِ الغَرْبِيَّةِ بِشَكْلٍ غَيْرِ مُنَظَّمٍ –وَهِيَ فِي الأَغْلَبِ مَقْرُونَةٌ بِالأَيْدْيُولُوجِيَا–، وَمَعَ دُخُولِ الأَسَاتِذَةِ حَامِلِي هَذِهِ النَّظَرِيَّاتِ بِدُونِ تَفْكِيرٍ نَاقِدٍ، أَدَّى ذَلِكَ إِلَى اِنْتِشَارِ هَذِهِ الأَفْكَارِ وَشُيُوعِهَا أَكْثَرَ.

زِيْبَاكَلَام

مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِهِ، فَإِنَّ أَصْلَ هَمِّ هَذِهِ التَّحَوُّلَاتِ فِي العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ هُوَ دَافِعُ تَرْبِيَةِ طَالِبٍ مُوَافِقٍ لِلثَّوْرَةِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَهُوَ –فِي نَظَرِهِ– هَمٌّ غَيْرُ مُنَاسِبٍ، وَيَرَى السَّبَبَ فِي النِّظَامِ الثَّقَافِيِّ وَالتَّعْلِيمِيِّ وَأَدَاءِ الحُكُومَةِ. فَمِنْ وِجْهَةِ نَظَرِهِ، لَيْسَ المحْتَوَى التَّعْلِيمِيُّ هُوَ المشْكِلَةُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ حَلُّ المشْكِلَةِ خَارِجَ الجَامِعَاتِ. وَكَمَا قَالَ مُؤَيِّدًا رَأْيَهُ: إِنَّ جَمِيعَ قَادَةِ وَشُهَدَاءِ الثَّوْرَةِ الإِسْلَامِيَّةِ كَانُوا مِنْ تِلْكَ الطَّبَقَةِ مِنْ طُلَّابِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالتَّجْرِيبِيَّةِ الغَرْبِيَّةِ فِي زَمَنِ الطَّاغُوتِ.

٢.٤. ثَانِيًا: السَّابِقَاتُ فِي الخَارِجِ مِنَ العَالَمِ الإِسْلَامِيِّ

إِذَا أَخَذْنَا مَفْهُومَ إِصْلَاحِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ بِمَعْنًى أَوْسَعَ قَلِيلًا، وَخَرَجْنَا بِهِ مِنَ حَدِّ "الإِسْلَامِيَّةِ" المحْضَةِ، أَصْبَحَ بِإِمْكَانِنَا أَنْ نَأْخُذَ بِعَيْنِ الاعْتِبَارِ التَّحَوُّلَاتِ الَّتِي حَدَثَتْ خَارِجَ العَالَمِ الإِسْلَامِيِّ أَيْضًا، وَأَنْ نَسْتَفِيدَ مِنْ جَوَانِبِهَا الإِيجَابِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِنَا المحَلِّيَّةِ.

وَقَبْلَ الاِشْتِغَالِ بِاخْتِصَارٍ عَلَى تَحَوُّلَاتِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ خَارِجَ العَالَمِ الإِسْلَامِيِّ، وَغَالِبًا فِي الغَرْبِ، يَجِبُ أَنْ نُلَاحِظَ أَنَّهُ، وَنَظَرًا لِأَنَّ العُلُومَ الإِنْسَانِيَّةَ الغَرْبِيَّةَ وَالدِّعَايَةَ لِلتَّرْجَمَاتِ الغَرْبِيَّةِ لَهَا تَقَعُ فِي صُمِيمِ التَّحَدِّي بَيْنَ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ الحَدِيثَةِ وَالثَّقَافَةِ الإِيرَانِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ، فَإِنَّ الاِهْتِمَامَ بِالحُلُولِ الَّتِي قَدَّمَهَا مُصْلِحُونَ غَرْبِيُّونَ قَدْ يَكُونُ مُنَاسِبًا وَمُلَائِمًا لِلظُّرُوفِ المحَلِّيَّةِ الإِيرَانِيَّةِ فِي بَعْضِ الحَالَاتِ.

لِذَلِكَ، سَنُشِيرُ إِلَى بَعْضِ أَهَمِّ الرُّدُودِ الَّتِي طُرِحَتْ إِزَاءَ إِصْلَاحِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ. وَيُمْكِنُ اعْتِبَارُ أَهَمِّ التَّحَدِّيَاتِ الَّتِي أَدَّتْ إِلَى تَحَوُّلٍ فِي الفِكْرِ الغَرْبِيِّ نَتِيجَةً لِحَرَكَةِ الإِصْلَاحِ الدِّينِيِّ، وَمَا تَبِعَهَا مِنْ عَصْرِ التَّنْوِيرِ وَتَعْظِيمِ العَقْلِ وَالاِعْتِمَادِ عَلَى العِلْمِ فِي مُوَاجَهَةِ الدِّينِ.

هَذَا التَّصَادُمُ بَيْنَ العِلْمِ وَالدِّينِ، الَّذِي كَانَ فِي بَدَايَتِهِ مُجَرَّدَ مُخَالَفَةِ القَوَاعِدِ الدِّينِيَّةِ بِالقَوَانِينِ العِلْمِيَّةِ المسَلَّمِ بِهَا، أَخَذَ شَكْلًا مُنْظَّمًا تَدْرِيجِيًّا، وَأَدَّى إِلَى تَحَوُّلٍ وَتَغَيُّرٍ فِي العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ.

فِي كُلِّ مَرْحَلَةٍ، سَعَى العُلَمَاءُ إِلَى حَرْقِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ وَاللَّاهُوتِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى مِنْ بَرَاثِنِ الوَضْعِيَّةِ (البُوزِيتِيفِيَّةِ) وَالتَّجْرِبِيَّةِ المحْضَةِ، وَقَدْ بَذَلُوا فِي ذَلِكَ مُحَاوَلَاتٍ سَنَسْتَعْرِضُهَا بِاخْتِصَارٍ فِي مَا يَلِي.

وَيَجِبُ التَّنْبُّهُ فِي هَذِهِ الإِشَارَاتِ إِلَى أَنَّ الاهْتِمَامَ مُنْصَبٌّ فِي المقَامِ الأَوَّلِ عَلَى الاتِّجَاهَاتِ وَالحُلُولِ المقْتَرَحَةِ، وَلَيْسَ ضَرُورِيًّا عَلَى المذَاهِبِ وَالأَشْخَاصِ، فَهَذِهِ أَوْلَوِيَّتُهَا ثَانَوِيَّةٌ.

الرُّومَانْتِيكِيَّةُ

مِنْ أَوَائِلِ المحَاوَلَاتِ الجَادَّةِ فِي التَّارِيخِ الفِكْرِيِّ لِلْغَرَبِ لِحِفْظِ حُرْمَةِ الدِّينِ مِنْ تَعَدِّيَاتِ العُلُومِ الأُخْرَى (سَوَاءٌ الإِنْسَانِيَّةُ أَمِ التَّجْرِيبِيَّةُ) كَانَتِ العَوْدَةَ الجَدِّيَّةَ إِلَى المجَالَاتِ الخَاصَّةِ بِالإِنْسَانِ، مِثْلَ الرُّوحِ وَالعَوَاطِفِ، مُقَابِلَ الاهْتِمَامِ الَّذِي أَبْرَزَهُ عَصْرُ التَّنْوِيرِ وَالعَقْلَانِيَّةِ بِالجَانِبِ الفِكْرِيِّ وَالعَقْلِ المجَرَّدِ. هَذِهِ الطَّرِيقَةُ، الَّتِي تَحَوَّلَتْ تَدْرِيجِيًّا إِلَى مَدْرَسَةٍ فِكْرِيَّةٍ وَكَسَبَتْ أَعْدَادًا كَبِيرَةً مِنَ المؤَيِّدِينَ، وَاجَهَتْ ضَعْفًا جَسِيمًا، وَهُوَ أَنَّهَا سَلَبَتِ الدِّينَ مَسْأَلَةَ المعْرِفَةِ وَالإِدْرَاكِ، وَأَسْنَدَتْهَا إِلَى الإِنْسَانِ. وَقَدْ أَدَّى هَذَا التَّمَايُزُ فِي الفَهْمِ وَالاِخْتِلَافُ فِي المعَارِفِ إِلَى تَحْوِيلَاتٍ جَوْهَرِيَّةٍ فِي الأُسُسِ الدِّينِيَّةِ، وَمَا يَزَالُ أَثَرُهَا المِلَاحَظُ فِي الكَلَامِ الحَدِيثِ فِي الغَرْبِ.

الإِصْلَاحَاتُ الدَّاخِلِيَّةُ

عِنْدَمَا أَحَسَّ النِّظَامُ المهَيْمِنُ عَلَى المجْتَمَعِ الغَرَبِيّ –وَالَّذِي كَانَ فِي مُعْظَمِ الحَالَاتِ، حَسَبَ الرِّوَايَةِ التَّارِيخِيَّةِ، هُوَ الكَنِيسَةُ الكَاثُولِيكِيَّةُ– بِعَجْزِهِ أَمَامَ هَذِهِ المؤجَةِ، بَدَأَ، إِضَافَةً إِلَى المقَاوَمَةِ الخَارِجِيَّةِ لِلْغَزْوِ الثَّقَافِيّ وَالسِّيَاسِيّ، بِاتِّخَاذِ إِجْرَاءَاتٍ إِصْلَاحِيَّةٍ فِي جَسَدِهِ. وَكَانَ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الإِجْرَاءَاتِ الَّتِي قَامَتْ بِهَا الكَنِيسَةُ الكَاثُولِيكِيَّةُ: إِنْشَاءُ نِظَامٍ تَعْلِيمِيّ مِنْ جِهَةٍ، وَإِحْدَاثُ تَحَوُّلٍ فِي النَّشَاطَاتِ الثَّقَافِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. وَمِنْ أَمْثِلَةِ هَذِهِ الإِجْرَاءَاتِ: تَأْسِيسُ جَمَاعَةِ فُرْسَانِ مَالْطَا.

٥– ٥. الحلول والآليات المُقْتَرَحَة

بَعْدَ الاسْتِعْرَاضِ المخْتَصَرِ لإِشْكَالِيَّةِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَسَابِقَاتِهَا، نَسْعَى فِي هَذَا الجُزْءِ إِلَى تَحْدِيدِ اسْتِرَاتِيجِيَّتِنَا فِي هَذَا المجَالِ. وَلِهَذَا، وَبِالاِعْتِمَادِ عَلَى خِبْرَاتِ عُظَمَاءِ الفِكْرِ فِي الإِسْلَامِ وَالغَرَبِ، مَعَ الاِهْتِمَامِ المحْوَرِيّ بِأَفْكَارِ وَاسْتِرَاتِيجِيَّاتِ مَقَامِ القِيَادَةِ الرَّفِيعِ (حَفِظَهُ اللَّهُ)، نَصِلُ إِلَى الحُلُولِ التَّالِيَةِ –وَتَرْتِيبُ الذِّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَوْلَوِيَّةٍ–:

١. الاِسْتِفَادَةُ مِنْ مَبَادِئَ مَا بَعْدَ الوَضْعِيَّةِ (البُوزِيتِيفِيَّة) فِي الغَرَبِ وَالنَّظْرَةِ المعْرِفِيَّةِ الجَدِيدَةِ:

كَمَا طَرَحَهَا كُوهَن وَبُوبَر، حَيْثُ أُكِّدَ أَنَّ العُلُومَ المخْتَلِفَةَ قَدْ أَقَرَّتْ تَدْرِيجِيًّا بِعَجْزِهَا عَنْ التَّنَبُّؤِ (Prognosis) بِالحَوَادِثِ، لِأَنَّ وُجُودَ الإِنْسَانِ وَالعَالَمَ لَيْسَ أُحَادِيَّ السَّاحَةِ، بَلْ مُعَقَّدٌ جِدًّا. هُنَا، يُنَاقَشُ تَعَدُّدُ أَنْوَاعِ المعْرِفَةِ وَعَدَمِ اِحْتِصَارِهَا بِالمعْرِفَةِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّجْرِيبِيَّةِ أَوِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَقَدْ طَرَحَ أَشْخَاصٌ مِثْلَ فَايَرَابِنْد نَقْدَاتٍ وَضَعْفًا فِي مَنَاهِجِ هَذِهِ العُلُومِ.

وَفِي هَذَا السِّيَاقِ، تُؤَكِّدُ الوَثَائِقُ العُلْيَا وَالمسْؤُولُونَ فِي النِّظَامِ –بِمَا فِيهِمْ مَقَامُ القِيَادَةِ الرَّفِيعِ (حَفِظَهُ اللَّهُ)– عَلَى التَّفَاعُلِ البَنَّاءِ مَعَ الغَرَبِ. لِذَلِكَ، فِي خِضَمِّ هَذَا الخَلِيطِ المتَنَوِّعِ الدَّاخِلِ إِلَى ثَقَافَتِنَا المحَلِّيَّةِ مِنْ بُرْجِ بَابِلَ الفِكْرِ الغَرَبِيّ، يُمْكِنُ فِي سِيَاقٍ شَامِلٍ وَدَقِيقٍ انتِقَاءُ مَا يَصْلُحُ لِبِنَاءِ فِكْرٍ مُنَاسِبٍ لِلثَّقَافَةِ الإِيرَانِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالاِخْتِصَاصُ بِهِ تَمَامًا.

وَفِي هَذَا الصَّدَدِ، صَرَّحَ مَقَامُ القِيَادَةِ الرَّفِيعِ فِي سِيَاقِ التَّعَامُلِ الفِكْرِيّ وَالعِلْمِيّ مَعَ مُفَكِّرِي الغَرَبِ وَالاِسْتِفَادَةِ مِنْ أَفْكَارِهِمْ بِمَا نَصُّهُ:

«يَجِبُ أَنْ تَكُونَ العَلَاقَةُ بَيْنَ الدُّوَلِ فِي مَجَالِ العِلْمِ عَلَى غِرَارِ العَلَاقَةِ فِي التِّجَارَةِ: تَصْدِيرًا وَاسْتِيرَادًا؛ أَيْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَعَادُلٌ وَتَوَازُنٌ. فَكَمَا هُوَ الحَالُ فِي الشَّئُونِ الاقْتِصَادِيَّةِ وَالتِّجَارِيَّةِ، إِذَا زَادَ الاسْتِيرَادُ عَلَى التَّصْدِيرِ فَإِنَّ المِيزَانَ يَصْبِحُ سَالِبًا وَيَشْعُرُ البَلَدُ بِالغَبْنِ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ فِي مَجَالِ العِلْمِ. لَا بَأْسَ بِاسْتِيرَادِ العِلْمِ، وَلَكِنْ عَلَى الأَقَلِّ بِقَدْرِ مَا تُصَدِّرُ – أَوْ أَكْثَرَ. يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّدَافُعُ فِي الاِتِّجَاهَيْنِ. وَإِلَّا، فَإِنَّكُمْ إِذَا ظَلَلْتُمْ تَتَغَذَّوْنَ بِفُضَلَاتِ مَوَائِدِ عُلُومِ الآخَرِينَ، فَهذَا لَيْسَ بِتَقَدُّمٍ».(فِي لِقَاءٍ مَعَ طُلَّابِ وَأَسَاتِذَةِ جَامِعَةِ أَمِيرْكَبِيرَ الصِّنَاعِيَّةِ، ١٣٧٩/١٢/٩ هـ.ش).

وَأَضَافَ (حَفِظَهُ اللَّهُ):

«اِجْلِسُوا وَفَكِّرُوا؛ وَاضَعُوا نَظَرِيَّاتٍ؛ لِنَسْتَفِيدَ مِنْ رَصِيدِ هذِهِ المعَارِفِ فِي العَالَمِ؛ وَنَزِيدَ عَلَيْهَا؛ وَنَكْشِفَ خَطَأَهَا. وَهذَا مِنَ الأَعْمَالِ الَّتِي تُعَدُّ مِنْ مُلْزِمَاتِ التَّقَدُّمِ الحَتْمِيَّةِ».(فِي لِقَاءٍ مَعَ أَسَاتِذَةِ وَطُلَّابِ جَامِعَاتِ كُرْدِسْتَانَ، ١٣٨٨/٢/٢٧ هـ.ش).

٢. غِيَابُ مَنَصَّاتِ الحِوَارِ الفِكْرِيّ الحُرّ الحَقِيقِيّ:

يُمْكِنُ الإِشَارَةُ إِلَى غِيَابِ مَنَصَّاتِ الحِوَارِ الفِكْرِيّ الحُرّ الحَقِيقِيّ كَوَاحِدَةٍ مِنَ الأَسْبَابِ الأُخْرَى لِتَرَاجُعِ المعْرِفَةِ البَشَرِيَّةِ المتَجَانِسَةِ مَعَ رُوحِ الإِسْلَامِ. فَعِنْدَمَا تُفْرَضُ قُيُودٌ عَلَى الفِكْرِ وَأَصْحَابِهِ فِي سِيَاقٍ عِلْمِيّ وَثَقَافِيّ، يَنْتُجُ عَنْ ذَلِكَ هُرُوبُ أُولِي الأَفْكَارِ إِلَى فَضَاءٍ آخَرَ، وَبِالتَّالِي يَصْبِحُ مَوْقِفُهُمُ الأَوَّلُ، مُسَلَّحِينَ بِالأَدَوَاتِ العِلْمِيَّةِ، هُوَ نَقْدُ السِّيَاقِ السَّابِقِ – نَفْسِهِ الَّذِي قَيَّدَ الحُرِّيَّةَ الفِكْرِيَّةَ.

وَتَصْبِحُ هَذِهِ القَضِيَّةُ أَوْضَحَ عِنْدَمَا نُضِيفُ إِلَيْهَا تَوْجِيهَ الإِمَامِ الخُمَيْنِيّ (قُدِّسَ سِرُّهُ) بِضَرُورَةِ إِحْضَارِ مُنَظِّرِي الشُّيُوعِيَّةِ إِلَى إِيرَانَ لِنَتَعَلَّمَ مِنْهُمْ نَظَرِيَّاتِهِمْ مَعَ مَزَايَاهَا وَعُيُوبِهَا، أَوْ الحَدِيثَ النَّبَوِيّ الشَّرِيفِ: «أُطْلُبُوا العِلْمَ وَلَوْ بِي الصِّينِ»، أَوْ قَوْلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): «أُطْلُبُوا العِلْمَ مِنَ المَهْدِ إِلَى اللَّحْدِ»، أَوْ حَدِيثِهِ الآخَرِ: «لَوْ كَانَ العِلْمُ فِي الثُّرَيَّا لَتَنَاوَلَهُ رِجَالٌ مِنْ فَارِسَ»، وَغَيْرِهَا مِنَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي تُؤَكِّدُ هَذَا المَفْهُومَ.

وَفِي هَذَا الإِطَارِ، وَبِالإِشَارَةِ إِلَى نَهْجَيْنِ شَائِعَيْنِ (الاِسْتِسْلَامِ وَالتَّقْلِيدِ الأَعْمَى مِنْ جِهَةٍ، وَالمواجهَةِ الصَّلبةِ لِلْفِكْرِ الجَدِيدِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى) وَاللَّذَيْنِ يَعُوقَانِ تَحْقِيقَ هَذَا الأَمْرِ، قَدَّمَ مَقَامُ القِيَادَةِ الرَّفِيعِ (حَفِظَهُ اللَّهُ) تَوْجِيهَهُ بِمَا نَصُّهُ:

«أَبْوَابٌ كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ العُلُومِ مُغْلَقَةٌ أَمَامَ بُلْدَانٍ مِثْلِ بَلَدِنَا وَغَيْرِ الحَاصِلِينَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يُسْمَحُونَ بِنَقْلِ العِلْمِ عِنْدَمَا يَكُونُ قَدْ بَلِيَ وَتَلَاعَبَتْ بِهِ الأَيْدِي وَفَقَدَ جِدَّتَهُ وَنَضَارَتَهُ. وَطَبْعًا الأَمْرُ سِيَّانُ فِي جَمِيعِ المجَالَاتِ؛ وَفِي مَجَالِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ أَيْضًا. قُلْتُ ذَلِكَ اليَوْمَ لِلأَصْدِقَاءِ العَامِلِينَ فِي مَجَالِ الاقْتِصَادِ وَالإِدَارَاتِ المخْتَلِفَةِ لِلْبِلَادِ وَالحَاضِرِينَ هُنَاكَ: إِنَّ بَعْضَ مَا يَتْبَعُهُ البَعْضُ هُنَا اليَوْمَ قَدْ أُلْغِيَ. فَنَظَرِيَّاتُهُمُ الأَفْضَلُ قَدْ خَرَجَتْ إِلَى السُّوقِ وَطُبِّقَتْ، وَهُمْ مُنْشَغِلُونَ بِالعَمَلِ، فَإِذَا بِفِئَةٍ هُنَا – مُعْجَبِينَ بِكَلَامِهِمْ – لَا يَزَالُونَ يُثِيرُونَ تِلْكَ البَقَايَا».(لِقَاءُ أَعْضَاءِ الهَيْئَةِ التَّدْرِيسِيَّةِ وَخُبَرَاءِ جِهَادِ الجَامِعِيّ، ١٣٨٣/٤/١ هـ.ش).

وَأَضَافَ (حَفِظَهُ اللَّهُ):

«بِقَدْرِ مَا يُؤْمِنُ المؤْمِنُونَ بِالقُرْآنِ وَكَلَامِ اللَّهِ وَالوَحْيِ الإِلَاهِيّ، يُؤْمِنُ هَؤُلَاءِ بِآرَاءِ فُلَانٍ مِنْ عُلَمَاءِ أُورُوبَّا! وَالمدْهِشُ أَنَّ تِلْكَ الآرَاءَ تَتَقَادَمُ وَتُلغَى وَيَحُلُّ مَحَلَّهَا آرَاءٌ جَدِيدَةٌ؛ وَلكِنْ هَؤُلَاءِ يَتَمَسَّكُونَ بِنَفْسِ الآرَاءِ القَدِيمَةِ الَّتِي تَعُودُ إِلَى خَمْسِينَ عَامًا كَأَنَّهَا نَصٌّ مُقَدَّسٌ أَوْ دِينٌ! لَهُمْ عَيْبَانِ: الأَوَّلُ: أَنَّهُم مُقَلِّدُونَ. الثَّانِي: أَنَّهُمْ غَيْرُ مُطَّلِعِينَ عَلَى التَّطَوُّرَاتِ الحَدِيثَةِ؛ فَهُمْ يُحَافِظُونَ عَلَى نَفْسِ النَّصِّ الأَجْنَبِيِّ الَّذِي دُرِّسَ لَهُمْ كَكِتَابٍ مُقَدَّسٍ فِي صُدُورِهِمْ، وَاليَوْمَ يُعْطُونَهُ لِشَبَابِنَا. بَلَدُنَا مَهْدُ الفَلْسَفَةِ، وَلكِنَّهُمْ لِفَهْمِ الفَلْسَفَةِ يَرْجِعُونَ إِلَى الآخَرِينَ!».(لِقَاءُ أَسَاتِذَةِ وَطُلَّابِ جَامِعَاتِ مُحَافَظَةِ هَمَذَانَ، ١٣٨٨/٤/١٧ هـ.ش).

وَخَلَصَ (حَفِظَهُ اللَّهُ) إِلَى:

«طَبْعًا لِلْإِبْدَاعِ العِلْمِيّ – وَالَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ فِي ثَقَافَةِ المعَارِفِ الإِسْلَامِيَّةِ بِالاِجْتِهَادِ – أَمْرَانِ لاَ بُدَّ مِنْهُمَا: أَحَدُهُمَا القُدْرَةُ العِلْمِيَّةُ، وَالثَّانِي الجُرْأَةُ العِلْمِيَّةُ. وَبِلاَ شَكٍّ فَالقُدْرَةُ العِلْمِيَّةُ أَمْرٌ مُهِمٌّ. فَالذَّكَاءُ الوَافِرُ، وَالمخْزُونُ العِلْمِيُّ اللَّازِمُ، وَالجِهَادُ الكَبِيرُ فِي التَّعَلُّمِ، مِنَ العَوَامِلِ الضَّرُورِيَّةِ لِكَسْبِ القُدْرَةِ العِلْمِيَّةِ؛ وَلكِنَّ هَذَا لَا يَكْفِي. فَقَدْ يَكُونُ بَعْضُ النَّاسِ مُتَمَتِّعِينَ بِالقُدْرَةِ العِلْمِيَّةِ، وَلكِنْ مَخْزُونَهُمُ العِلْمِيُّ المتَرَاكِمُ لَا يُجْدِي نَفْعًا فِي أَيِّ مَكَانٍ؛ لَا يَقُودُ رَاكِبَ العِلْمِ قُدُمًا، وَلَا يَرْفَعُ أُمَّةً إِلَى العُلُوِّ العِلْمِيّ. لِذَلِكَ، فَالجُرْأَةُ العِلْمِيَّةُ ضَرُورِيَّةٌ.».(لِقَاءُ طُلَّابِ وَأَسَاتِذَةِ جَامِعَةِ أَمِيرْكَبِيرَ الصِّنَاعِيَّةِ، ١٣٧٩/١٢/٩ هـ.ش).

٣. عَرْضُ مُقَوِّمَاتٍ أَسَاسِيَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ لِتَعْزِيزِ الإِبْسْتِيمُولُوجْيَا الدِّينِيَّةِ وَالإِسْلَامِيَّةِ:

فِي مُوَاجَهَةِ الشُّذُوذَاتِ النَّظَرِيَّةِ وَالعَمَلِيَّةِ المتَرَسِّخَةِ فِي العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ الغَرْبِيَّةِ، يُمْكِنُ مُلَاحَظَةُ غِيَابِ الأُسُسِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي تَشَكُّلِهَا بِوَضُوحٍ. يُمْكِنُ لِتَشَكُّلِ مُقَوِّمَاتٍ أَسَاسِيَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ فِي سِيَاقٍ مُعَاصِرٍ، مَعَ هَدْمِ هَيْكَلِ الأُسُسِ الغَرْبِيَّةِ، أَنْ يَكُونَ طَرِيقًا لِحَلِّ هَذِهِ المشْكِلَةِ. وَالاِسْتِثْمَارُ فِي هَذَا المجَالِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ قَدْ يَكُونُ طَوِيلَ الأَمَدِ، سَيُؤَسِّسُ لِقَاعِدَةٍ مُتَمَاسِكَةٍ لِعُلُومٍ أَسَاسِيَّةٍ لِلعُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ.

وَقَدْ حَذَّرَ قَائِدُ الثَّوْرَةِ المعَظَّمُ (حَفِظَهُ اللَّهُ) مِرَارًا فِي هَذَا الصَّدَدِ وَقَدَّمَ الحُلُولَ، مُؤَكِّدًا:

«لَقَدْ تَضَجَّرْتُ –مِرَارًا، وَآخِرُهَا الحِينُ– مِنَ المجْمَعَاتِ الجَامِعِيَّةِ بِشَأْنِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ: إِنَّ عُلُومَنَا الإِنْسَانِيَّةَ مُبْنِيَّةٌ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ

وَأُسُسٍ تُنَاقِضُ أُسُسَ القُرْآنِ وَالإِسْلَامِ. فَعُلُومُ الإِنْسَانِ الغَرْبِيَّةِ قَائِمَةٌ عَلَى رُؤْيَةٍ لِلْعَالَمِ مُخْتَلِفَةٍ؛ قَائِمَةٌ عَلَى فَهْمٍ آخَرَ لِعَالَمِ الخَلْقِ، وَغَالِبًا مَا تَقُومُ عَلَى نَظْرَةٍ مَادِّيَّةٍ. حَسَنًا، هَذِهِ النَّظْرَةُ خَاطِئَةٌ؛ وَهَذَا الأَسَاسُ خَاطِئٌ».(لِقَاءُ نِسَاءٍ بَاحِثَاتِ القُرْآنِ فِي البِلَادِ، ١٣٨٨/٧/٢٨ هـ.ش).

وَأَضَافَ (حَفِظَهُ اللَّهُ):

«مَعَ كُلِّ هَذَا التَّأْكِيدِ عَلَى العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ، فَإِنَّهَا تُدَارُ تَقْرِيبًا بِنَفْسِ طَرِيقَةِ العُلُومِ الأَسَاسِيَّةِ، وَلَا تَزَالُ نَفْسُ المشَاكِلِ قَائِمَةً بِقُوَّتِهَا. لَقَدْ فَتَحْنَا أَذْرُعَنَا، وَالكَلِمَاتُ الَّتِي تُطْرَحُ الْآنَ فِي مَجَالَاتِ عِلْمِ الاجْتِمَاعِ، وَعِلْمِ النَّفْسِ، وَالتَّارِيخِ، وَحَتَّى الفَلْسَفَةِ وَالأَدَبِ، يُمْلَى عَلَيْنَا مِنَ الخَارِجِ».(لِقَاءُ أَعْضَاءِ مَجْلِسِ الثَّوْرَةِ الثَّقَافِيَّةِ العُلْيَا، ١٣٨٤/١٠/١٣ هـ.ش).

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، يَرَى قَائِدُ الثَّوْرَةِ المعَظَّمُ أَنَّهُ:

«يَجِبُ أَنْ نَعُودَ إِلَى ثَقَافَتِنَا الإِيرَانِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ لِكَيْ يَكُونَ لَدَيْنَا عُلُومٌ إِنْسَانِيَّةٌ فَعَّالَةٌ وَحَدِيثَةٌ. فَنَحْنُ فِي جُزْءٍ مِنْ تَخَصُّصَاتِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ، نُسَبِّقُ العَالَمَ بِقُرُونٍ. نَحْنُ أَكْثَرُ تَقَدُّمًا بِكَثِيرٍ مِنَ الَّذِينَ يُعْتَبَرُونَ رَائِدِينَ فِي هَذَا المِجَالِ فِي العَالَمِ اليَوْمَ. لِمَاذَا لَا نَتْبَعُ هَذِهِ؟ فَفِي مُخْتَلَفِ فُرُوعِ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ: الأَدَبِ، الفَلْسَفَةِ، التَّارِيخِ، الفَنِّ، لَدَيْنَا تَارِيخٌ طَوِيلٌ جِدًّا. وَهُنَاكَ بَعْضُ العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ الأُخْرَى الَّتِي، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ أَتَتْ مِنَ الغَرْبِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَمْعَنَّا النَّظَرَ فِيهَا، نَجِدُ أَنَّ عَجِينَتَهَا الأُولَى –وَهِيَ العَقْلَانِيَّةُ وَالتَّجْرِبِيَّةُ– قَدْ جَاءَتْ مِنَ الفِكْرِ وَرُوحِ إِيرَانَ الإِسْلَامِيَّةِ. فَأُورُوبَّا الخُرَافِيَّةُ لَمْ تَكُنْ لِتَسْتَطِيعَ تَنْظِيمَ عِلْمِ الأَحْيَاءِ وَالاقْتِصَادِ وَالإِدَارَةِ وَعِلْمِ النَّفْسِ وَعِلْمِ الاجْتِمَاعِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ. إِنَّهَا هَدِيَّةُ تَيَّارِ العَقْلَانِيَّةِ وَالتَّجْرِبِيَّةِ الشَّرْقِيِّ، وَبِالتَّحْدِيدِ إِيرَانَ الإِسْلَامِيَّةِ، الَّذِي ذَهَبَ إِلَى هُنَاكَ وَأَدَّى إِلَى هَذَا التَّحَوُّلِ».(لِقَاءُ النُّخَبِ الشَّابَّةِ، ١٣٨٦/٦/١٢ هـ.ش).

٤. تَوَاصُلٌ مُرَاقَبٌ مَعَ الخُبَرَاءِ الغَرْبِيِّينَ:

يُعَدُّ إِقَامَةُ عَلَاقَاتٍ وَاسِعَةٍ بَيْنَ بَعْضِ الجَمَاعَاتِ الفِكْرِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ، وَالمثَقَّفِينَ أَوِ المدَّعِينَ لِلثَّقَافَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، مَعَ مَرَاكِزِ الفِكْرِ خَارِجَ البَلَدِ، وَاحِدًا مِنْ عَوَامِلِ نَجَاحِ المثَقَّفِينَ الدِّينِيِّينَ فِي بَلَدٍ مِثْلِ إِيرَانَ. نَفْسُ هَذِهِ القَضِيَّةِ تُسَبِّبُ اطِّلَاعَ أَحَدِ الأَطْرَافِ وَالسُّلُوبِيَّةَ الدَّائِمَةَ لِلطَّرَفِ الآخَرِ. لِذَلِكَ، يُمْكِنُ بِتَخْطِيطٍ مُنَسَّقٍ عَكْسُ هَذَا المسَارِ وَالاِسْتِفَادَةُ مِنْ كِلَا الجَانِبَيْنِ.

٥. تَطْوِيرُ المذَاهِبِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي التَّخَصُّصَاتِ الجَامِعِيَّةِ:

وَيَعْنِي ذَلِكَ أَنَّهُ بَدَلًا مِنَ الاِهْتِمَامِ غَيْرِ المنَظَّمِ بِالمذَاهِبِ الفَلْسَفِيَّةِ الغَرْبِيَّةِ، يَجِبُ تَوْجِيهُ النَّظَرِ التَّعْلِيمِيِّ وَالبَحْثِيِّ نَحْوَ الدَّاخِلِ الثَّقَافِيِّ الإِيرَانِيِّ وَالإِسْلَامِيِّ. عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ، بَدَلًا مِنْ تَخْرِيجِ المِئَاتِ مِنْ مُتَخَصِّصِي "كَانْت"، يَجِبُ التَّوَجُّهُ نَحْوَ "الفَارَابِي". وَتُعَدُّ هَذِهِ القَضِيَّةُ سِيَاقًا جَدِّيًّا لِوِلَادَةِ أَفْكَارٍ وَنَظَرِيَّاتٍ إِسْلَامِيَّةٍ إِيرَانِيَّةٍ فِي العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ.

٦. الإِصْلَاحُ الثَّقَافِيُّ مِنْ خِلَالِ إِصْلَاحِ فِكْرِ وَأَفْكَارِ مُنَفِّذِي النِّظَامِ:

وَفْقًا لِمَا ذُكِرَ فِي الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ طَرَفَيْنِ (الشِّيعَةِ وَالسُّنَّةِ)، فَإِنَّ إِصْلَاحَ المجْتَمَعِ سِيَاسِيًّا وَفِكْرِيًّا مَرْهُونٌ بِإِصْلَاحِ النُّخَبِ السِّيَاسِيَّةِ وَالمفَكِّرِينَ وَالعُلَمَاءِ. وَقَدْ أَكَّدَ أَمِيرُ المؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى هَذَا الأَمْرِ عِدَّةَ مَرَّاتٍ فِي نَهْجِ البَلَاغَةِ، حَيْثُ قَالَ: «إِنَّ الوَالِيَ كَالنَّهْرِ العَظِيمِ، تَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ الصَّغِيرَةُ. فَإِنْ كَانَ مَاءُ ذَلِكَ النَّهْرِ العَظِيمِ عَذْبًا، كَانَ مَاءُ الأَنْهَارِ الصَّغِيرَةِ عَذْبًا؛ وَإِنْ كَانَ مِلْحًا أَجَاجًا، كَانَ مَاؤُهَا مِلْحًا أَجَاجًا».(شَرْحُ ابْنِ أَبِي الحَدِيدِ، بَيْرُوتَ، ١٣٧٨ هـ.ق، ج٢٠، ص ٢٧٩).

٧. الإِصْلَاحُ الثَّقَافِيُّ وَالدِّينِيُّ مِنْ خِلَالِ إِصْلَاحِ الهَيْكَلِ الاجْتِمَاعِيِّ:

كَمَا أَنَّ بُلُوغَ مُجْتَمَعٍ ذِي أَخْلَاقٍ وَثَقَافَةٍ فَاضِلَتَيْنِ يَتَحَقَّقُ بِتَنْظِيمِ مُعْتَقَدَاتِ أَفْرَادِ المجْتَمَعِ عَلَى أُسُسِ المعَارِفِ الإِلَاهِيَّةِ

وَالإِنْسَانِيَّةِ، وَإِصْلاحِ الهَيْكَلِ الاجْتِمَاعِيِّ وَفْقًا لِأَسَالِيبَ وَسُنَنٍ سَامِيَةٍ، فَإِنَّ وُقُوعَ المجْتَمَعِ فِي السُّنَنِ الخَاطِئَةِ وَالبَاطِلَةِ يَحْدُثُ أَيْضًا نَتِيجَةً لِهَيْكَلٍ مَرِيضٍ وَخَالٍ مِنَ الرُّوحَانِيَّةِ. وَقَدْ قَامَ أَمِيرُ المؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِإِصْلاحِ الهَيْكَلِ الاجْتِمَاعِيِّ عَلَى ثَلَاثَةِ مَحَاوِرَ رَئِيسِيَّةٍ:

الف. القَضَاءُ عَلَى الخِلَافَاتِ الشَّيْطَانِيَّةِ القَبَلِيَّةِ وَالدِّينِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَالَّتِي تُؤَدِّي إِلَى الفَوْضَى وَانْهِيَارِ القِيَمِ الإِنْسَانِيَّةِ.

ب. مُحَارَبَةُ رُوحِ الاسْتِكْبَارِ وَحُبِّ الدُّنْيَا؛ وَقَدْ وردَتْ رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ تُؤَكِّدُ عَلَى هَذَا، وَقَدْ أَكَّدَ أَمِيرُ المؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى ذَلِكَ فِي نَهْجِ البَلَاغَةِ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ، كَقَوْلِهِ: «إِنِّي أَخَافُ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ أَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَهَا سُفَهَاؤُهَا وَفُجَّارُهَا، فَيَتَنَاوَلُوا مَالَ اللَّهِ بَيْنَهُمْ دُولًا، وَيَتَّخِذُوا عِبَادَ اللَّهِ خَوَلًا...».

ج. مُحَارَبَةُ البِدَعِ وَإِحْيَاءُ السُّنَنِ الإِسْلَامِيَّةِ؛ وَقَدْ قَالَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي هَذَا الشَّأْنِ: «الحَقُّ الَّذِي عَلَيْنَا لَكُمْ: العَمَلُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَسِيرَةِ رَسُولِهِ، وَالقِيَامُ بِحَقِّهِ، وَاتِّبَاعُ سُنَّتِهِ». وَفِي الخُطْبَةِ رَقْمِ ٥٠، حَذَّرَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَيْضًا مِنْ دَوْرِ البِدَعِ وَالفِتْنَةِ فِي الضَّلَالِ وَالغَوَايَةِ.

IHUIH

Imam Hossein University Islamic Humanities

Journal Home Page

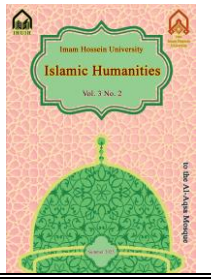

Investigating the factors and components of the efficiency and productivity of university teachers

Nicka Phoesigya[1]

Success, productivity, efficiency, successful teacher, efficient education system.

ARTICLE INFO

Imam Hossein University
Islamic Humanities
Vol.3 No.2 (2025), pp 38-44

Received Apr 16 2025
Accepted Apr 28 2025
Published Sep 18 2025

References: 9

Correspondence:

Nicka_Phoesi@gmail.com

ABSTRACT

One of the serious needs of teachers and university professors is to be familiar with the factors of success and greater productivity in the organization. If a teacher can identify these factors and components, his productivity in the organization will increase. This article attempts to introduce such things as: a lasting interest in the profession, a sense of responsibility, the manifestation of good ethics, sufficient requirements for educational activities, positive personality traits, educational and organizational skills, and creativity as part of the psychological factors of a teacher's success.

[1] Associate Professor, Education Learning Center, Kuala Lumpur. Malaysia. Nicka_Phoesi@gmail.com

1. Introduction

During the years of independence, a new system of personnel training was established in our republic, and the training of highly qualified, competitive specialists who can work independently in their chosen field of study and who are able to contribute to the social, economic, and cultural development of the nation has been implemented consistently. According to the "Strategy of actions for the further development of the Republic of Uzbekistan", important tasks include "Further improvement of the continuous education system, increasing the possibilities of quality education services, and continuing the quality of training of highly qualified personnel in accordance with the modern needs of the labor market"

Improving the quality and effectiveness of education is currently regarded as one of the most pressing issues. The Presidential Decree of 5 June 2018 PD–3775 "On additional measures to improve the quality of education in higher education institutions and ensure their active participation in comprehensively implemented reforms of the country" is a clear indication of this.

2. Literature Review

Studying the important aspects of professional training of teaching staff and its scientific justification became a priority task of pedagogic sciences in the years of independence. In particular, the experiments carried out by Yu.N. Abdullaev, M.A. Abdullajonova, B.R. Adizov, M.E. Jumaev, S. Lashin, M.Yu. Makhkamova, N.D. Makhmudova, G.I. Makhmutova, G.N. Najmiddinova, R.U. Nurjonova, D.Sh.Olimova, M. Ochilov, B.Kh. Rakhimov, R.G. Safarova, B.G. Sersenbaeva, M. Kuronov, N.M. Orinova, S. Usmonov, T. Gafarova, O.Q. Haydarova, F.R. Yuzlikaev on this problem in the following years were studied in scientific and research works. The study of various psychological aspects of professional training of teachers is becoming a wide research object of the science of psychology in recent years. In this field, the psychological researches of M.G Davletshin, E.G. Ghoziev, V.M. Karimova, B.R. Kadirov, G.B. Shoumarov, R.Z. Gainutdinov, A.M. Jabbarov, V.A. Tokareva, Sh.R. Barotov, Z.T. Nishonova, R.I. Sunnatova, N.S. Safoev, G. Berdiev, B.T. Gappirov, S. Kh. Djalilova, M. Koplonova, M.M. Mavlanov, N.M. Majidov, A.M. Mashkurov, N.H. Muratalieva, X.A. Ruxieva, Sh.A. Eshmetov, K.B. Kadirov, E.A. Khidirov, E. Utanov and others were analyzed.

3. Research Methodology

Decree PD–3775 "On additional measures to improve the quality of education in higher education institutions and ensure their active participation in comprehensive reforms implemented in the country", Decree of the President of the Republic of Uzbekistan dated February 7, 2017 No. PD–4947 "On the strategy of actions for the further development of the Republic of Uzbekistan", Decree of the President of the Republic of Uzbekistan "On measures to further develop the higher education system" No. PD–2909, of the Republic of Uzbekistan "On state policy regarding youth" – legal and regulatory documents served as the research's methodological foundation.

Accordingly, an approach based on the principles of vitality, historicity, and scientificity in determining the psychological factors affecting the effectiveness of the teacher's work formed the theoretical and methodological basis of the research work. In addition, observation, survey, test, comparison, analysis, and synthesis methods were widely used throughout the research process.

4. Analysis and Results

The fulfillment of the tasks set by the government of our republic in the field of higher and public education largely depends on the pedagogue. In the current economic situation, it is the responsibility of the pedagogue to achieve educational objectives, organize various student and youth activities, and develop them into

educated, courteous, loyal, hard–working, well–rounded individuals. The future of our people and the independence of Uzbekistan depend heavily on the teacher, his level of preparation, education, and upbringing of the young generation. In this regard, the work of improving the skills of pedagogues, organizing and retraining them has been put in the center of attention of the state and society.

It should be said that pedagogy is an honorable but very difficult profession. At present, great attention is being paid to pedagogues being philosophically broad–minded, highly skilled, and thoughtful. To become a good pedagogue, it is not enough to acquire pedagogical theory. Because, in the pedagogical theory, general rules and general methodological ideas about teaching and educating students are stated, but the practical process is diverse, and there are situations that do not correspond to the pedagogical theory.

This requires extensive knowledge, thorough practical training, high pedagogical skills and creativity from the pedagogue. That is why it is important for a pedagogue working in educational institutions to be a capable, creative, business–minded person, who has mastered national culture and universal human values, worldly and religious knowledge, be morally perfect, has a correct understanding of patriotic duty, be a citizen of faith, has specialized, psychological, pedagogical knowledge and skills. We know that in order to become a true master of a profession, one must have natural abilities, certain physical and mental qualities. In order to effectively carry out the work of teaching and educating young people in pedagogical activities, and to be worthy of the respect of parents and students, a person must possess the aptitude, ability, skill, and passion for this work.

For example, pedagogues–teachers perform the following functions in their activities:

1. The teacher imparts knowledge, cultivates skills and abilities, and encourages students to take actions that lead to the mastery of educational material.

2. The educator should instill in students high moral, mental, volitional, and aesthetic feelings, and should be concerned with the development of their overall personality.

3. To be an expert and a scientist in his field: a teacher must have a thorough understanding of his subject and conduct scientific research that results in informative conclusions.

4. The teacher should organize the independent work and activities of students. The teacher is responsible

for maintaining classroom discipline and order, supervising and evaluating student work, and

organizing counseling. This process always represents the characteristics of the components of the activity. In particular, the goal, motive and methods are components of the teacher’s activity, and the goal is the imagined result of this activity: to achieve high mastery of students, to prepare them for independent work, to provide them with education and upbringing, to form the necessary knowledge, skills and abilities, and personal qualities in them.

Motives encourage the teacher to be active and achieve the goal: interest in his work, understanding of obligations, a sense of responsibility for the quality of specialist training, helping active students in mastering science, etc.

Methods are procedures and means for achieving a goal. These include the assignment of educational tasks, the oral presentation of educational material, the use of technological education tools, etc. The mastery of a teacher’s methods of activity manifests itself in the clear expression of ideas, the skillful use of expressive speech characteristics, the ability to influence students by setting a personal example, and the correct application of technological means of education. The activity of the teacher has a

specific sequence and stages according to the components:

– determination of the goal, determination of educational and scientific tasks;

– to achieve the goal, to create a plan for completing the task;

– preparation for actions leading to the expected result;

– completing tasks, implementing actions to achieve the goal;

– analysis and assessment of what has been done;

– improving further actions based on the experience gained in achieving the goal.

As the aforementioned processes explain the activity of the teacher in the continuous education system, the distance and proximity of the interaction between the teacher and students indicate negative or positive psychological states. In particular, the greater the distance between the teacher and the student, the more difficult it is to manage educational activities. Therefore, a pedagogue–teacher is unique in that he conducts pedagogical activity scientifically and methodologically according to his goals and results, the character of the object, and his work is productive when it is scientifically organized effectively.

In this regard, the effectiveness of the teacher's activity depends on many factors: economic, political, scientific, organizational, and others. They affect the activity through the inner world of the individual. Various factors increase or decrease the effectiveness of teacher activity. The efficiency indicator is represented by the achievement of the goal through the conscious application of forces and means. The effectiveness of the teacher's activity is a characteristic of the person, which is manifested in accordance with the requirements for the tasks to be performed. In other words, for effectiveness, the structure and functions of the teacher's psyche should correspond with the structure and dynamics of his activity.

Determining the effectiveness of a teacher's activity involves the analysis of a number of issues: it is necessary to know the teacher's motives, attitudes and level of pedagogical skills, etc. It is not easy to determine how much moral and knowledge of students has increased. In addition, each teacher differs from each other in terms of experience and personality, and can achieve their goals through different means and methods. Their application requires a certain outlook, ability, character and psychological state.

The study of the activities of experienced teachers shows that the goal–oriented institution is an educational and moral orientation that is manifested in the analysis of the level of readiness of students, the tasks and goals of the subject, and the real pedagogical possibilities.

In order for pedagogical activity to be effective – to achieve pedagogical professionalism – the pedagogue should have the following types of abilities and should be trained: cognitive ability, the ability to explain, the ability to speak, the ability to organize, the ability to gain authority, the ability to divide attention. These pedagogic abilities characterize the moral and emotional side of a person. All of these qualities are interconnected, mutually influential and form a whole.

We focused our research on such issues, and teachers of vocational science in the field of economics of higher education were selected for experimental work. Teachers were assigned 14 different pedagogical situations that determine professional pedagogical skills.

According to experience, 49% of 26 teachers have high professional pedagogical skills, 34% of them are women and 15% are men. Of these, 11% have a degree and 38% are teachers with higher education. It is important that most of those with high professional pedagogical skills are teachers aged 31 to 45 years. This can be an indication of

their experience. We can see from the table that 34% of teachers have secondary professional pedagogical skills, 3.9% of them have a academic degree, and 31% are teachers with higher education. 16% of those with lower professional pedagogical activity were teachers aged 26–30.

Continuing the experiment carried out on the example of economic education teachers, when a group of teachers with high pedagogical skills was invited to list the psychological factors that affect the effectiveness of teacher activity, they (group A) cited pedagogical tact and pedagogical skills, knowledge in their field, feeling their work, personal qualities such as creative approach to the profession, sense of responsibility, organization, liking one's work, and hard work as factors. According to teachers with medium and low professional pedagogical skills in groups B and C, the most important factors are the possession of material and technical tools and equipment, the ability to use modern teaching methods effectively, the active participation and attendance of students, and the students' willingness to study (Table 1). This is probably due to teachers' age and lack of experience, as well as the fact that their skills have not been fully formed.

Therefore, teachers with high professional pedagogical skills expressed personal factors as the primary psychological factors affecting the effectiveness of their work, while teachers with medium and low professional pedagogical skills identified situational factors as the primary ones. The driving force and effectiveness of the didactic process depend on the motive, which is in the first place. Studying the motive and using it correctly, forming the desired one, is the heart and core of the didactic process and the teacher's work aimed at developing the individual in the right direction. The motive is a manifestation of the teacher's attitude to science and activity, and it becomes a clear cause, consequence, confidence, and a factor that motivates a person to act.

The following are sources of motivation for educational activities:

1. Internal sources. They are defined by human inborn or acquired needs. The most important of them is the innate need for information. Acquired needs are considered gnostic and socially positive desires.

2. External sources. They are determined by the social life conditions of the individual. According to the above experience, we tried to determine the professional motives of teachers with high, medium and low professional pedagogical skills. In doing so, we offered teachers a test that examines the motives for choosing the following profession. According to the obtained results, it was

shown that the motive of creativity is the priority among the professional motives of teachers with high professional pedagogical skills, they show positive aspects of personal qualities in their pedagogical activities and pay attention to creativity and personal qualities.

The formation of this motive can serve as a basis for the practical activity of the teacher to be organized according to the purpose and to have a permanent method of operation. After all, creativity in the work of a pedagogue is expressed in the ways of solving complex problems and in finding ways to solve them. The source of pedagogical creativity is pedagogical experience. Pedagogical experience is very rich in problematic situations. By advanced pedagogical experience, we can understand the pedagogue's creative approach to his pedagogical task, finding new, effective ways and tools for the education of students. Because modern science and technology development requires the pedagogue to be creative, to be able to think freely about the important problems of science, to be able to convey the achievements of science to students, and to be able to teach research work. The classroom lesson is the main field of pedagogical creativity.

The professional motive of teachers with medium and low professional pedagogical skills is selected in connection with their social position, and it is reflected in the direction of having their own place in the activity, choosing a life path, and interacting with the people around them. While we are looking for ways to create factors that increase the effectiveness of the teacher's activity in the educational process, we would like to emphasize that role–playing and business games have a special place in future economic pedagogues in turning the theoretical knowledge acquired in the field of specific activities into practical skills and qualifications, creating educational activity in them, and widely involving them in the process of social relations.

Nowadays, it is appropriate to use role–playing games in the activities of increasing professional competence or specific orientation to the profession. The most common among them are business games and management games. Essentially, in role–playing games, participants will have to "play" the roles of various professions and positions under the guidance of an instructor. Tasks of practical role–playing games include:

1. Models typical life situations related to decision–making.

2. Reveals different aspects of communication and behavior patterns found in professional activities.

3. Predicts the opportunities available in social behavior and opens new features of professional activity.

The corrective and practical value of role–playing games is that in them, each person is brought into situations close to real activity, and thereby his assumptions are changed. Although role–playing technologies have different forms, according to their content, all of them are directed towards a single goal, that is, they deepen and expand students' theoretical knowledge, create the skills to use acquired theoretical knowledge independently and effectively in practice, prepare them to organize social and economic relations, and form social activity. They also solve the task of forming mature moral qualities, developing a perfect person with a deep and healthy mind and a broad worldview.

5. Conclusion and Recommendation

Therefore, in order to form teachers with a high level of professional pedagogical skills, among the psychological factors affecting the effectiveness of their work, it is necessary to primarily develop personal factors such as knowledge in their field, a sense of their work, a creative approach to the profession, a sense of responsibility, organization, liking their work, and hard work. In order for future specialists to have the same pedagogical skills as teachers with high professional pedagogical skills in pedagogical activities, it is necessary to develop their motivation for creativity more precisely, which can lead to their effective work. In the classroom, the pedagogue satisfies his or her primary pedagogical need, which is teaching, by employing a creative delivery method.

Therefore, it is necessary to develop a new attitude and creativity in the proper organization of the educational process. At the same time, the use of role–playing games, in the activities of increasing professional competence or specific orientation to the profession of future specialists, deepens and expands the theoretical knowledge of students, creates the skills of independent and effective use of acquired theoretical knowledge in practice, prepares them for organizing social relations, forms social activity, and develops mature moral qualities. This accomplishes the objective of creating a perfect individual with a profound and healthy mind as well as a broad worldview.

6. References

1. Decree of the President of the Republic of Uzbekistan dated February 7, 2017 No. PD–4947 "On the strategy of actions for the further development of the Republic of Uzbekistan". 2017.

2. Decree PD–3775 of the President of the Republic of Uzbekistan “On additional measures to increase the quality of education in higher education institutions and ensure their active participation in comprehensive reforms implemented in the country”. – T.: 2018.

3. Gainutdinov R.Z. Psychology of the personality of the teacher of the national school and its formation in the system of continuous education. Abstract diss. Ph.D. Psychol. Sciences. St. Petersburg. 1992. – p. 34.

4. Davletshin M.G. Psychology of a modern school teacher. – T.: Uzbekistan, 1999. – p. 30.

5. Jalilova S.Kh. Psychological features of personal professionalization of students of a pedagogical university. Abstract diss. Ph.D. Psychol. Sciences. – T.: 1994. – p. 18.

6. Rakhimov B. Kh. The formation of professional cultural relations in the future teacher. Ped. Ph.D. diss. thesis. – T.: 2004. – p. 160.

7. Rasulov A.I. Levels of interaction of the teacher personality with students as an educator. Psychol. Ph.D. diss. thesis. – T.: 2001. – p. 184.

8. Eshmetov Sh.A. Socio–psychological phenomena of teacher–student relationship. Psychol. Ph.D. diss. Thesis. – T.: 2004. – p. 144.

9. Gaziev E.G. Management of students’ educational activities. – T.: 1998. – p. 102.

Imam Hossein University Islamic Humanities

Journal Home Page

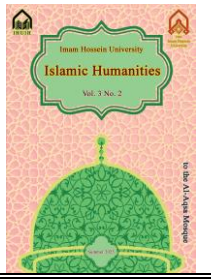

Strengthening Solutions to The Spirit of Palestinian Nationalism to Confront Zionism

Michael Boris[1]

Palestinian, Zionism, Patriotism Nationalism, patriotism, national war.

ARTICLE INFO

Imam Hossein University
Islamic Humanities
Vol.3 No.2 (2025), pp 45-51

Received Apr 30 2025
Accepted May 18 2025
Published Sep 18 2025

References: 16

Correspondence:

Mboris1@ucdavis.com

ABSTRACT

Both Palestinian patriotism and Zionism, as ideas, epitomize the same standard; to be specific both are patriot developments taking into account the prerequisite of a country for their own particular individuals. The basic issue, nonetheless, is by all accounts that both have been guaranteeing the same real estate parcel for their countries, and consequently the wellspring of inconvenience is more down to earth than ideological. As opposed to the suspicion covered up in this current article's given title, political belief systems don't perceive nor accommodate with each other, nor do they figure out who perceives whom and who accommodate with whom. It is just people, and once in a while likewise assemblages, who—figuratively—start or experience such adjustments of relationship.

[1] Department of Political Science, University of California, Berkeley, USA. Mboris1@ucdavis.com

1. The Role of Nationalism

Kelman (1999) describes the clashing Arab and Israeli nationalisms as conflicting identities; and the protracted conflict between the two identity groups as an interaction lacking of ―the conditions postulated by Gordon Allport in The Nature of Prejudice (1954) as necessary‖ for the reduction of intergroup prejudice (p. 581). Arab nationalism thrived within Palestine, aided partly by the British Government ‘s campaign against Ottoman Turkey during World War I. It grew as an identity out to resist control by outside forces and maintain its autonomy.

The Jews, on the other hand, have a distinct identity represented in the shared historical narrative, body of literature, cultural icons, religious holidays, a complex legal code, the Jewish religion, and the Hebrew language (Sabel, 2010; Kelman, 1999). They have a history of self-rule and independence dating back to a thousand years ago, and are the only people to have had an independent state in the territory.

The emergence of these two nationalities at a time when globalization was just beginning to transform the familiar ideas about nationalism, and the declaration of Israel as a Jewish nation were both crucial factors in kick-starting the conflict between the two identities striving to achieve self-determination within the same territory (Sabel, 2010). Israel had been overshadowed by violence and wars throughout its period of self-rule; and the Palestinians, lost, exiled, and still living under the Israeli occupation had no territory to call their own, and had been unable to even begin to establish a national identity within what Sabel (2010) refers to as _the proposed Jewish national home ‘. There was disagreement, and territory (representing a sense of identity, freedom and security) was at the center of it; so great was each party ‘s commitment towards their nationalistic ideologies that paranoid forms of _us against them ‘emerged, leading to unrealistic conditions of engagement and feelings of need to support one ‘s nation, for better or for worse, even when such support was detrimental to the welfare of others (Sabel, 2010; Reiter, 2010; Kelman, 1999; Ma‘oz, 2009).

Kelman (1999) expresses that this kind of polarizing nationalism is not all that significant today, given the emergence of the _global citizen ‘concept, and the overall effects of globalization that have made it possible for people to hold multiple national identities. All the same, its role at the very onset of the Palestinian-Israeli war cannot be overlooked.

2. Religious Nationalism: the High Stakes Involved

Existing literature contends that religion has played a major role in fueling most ethnic conflicts in recent decades. When a state relies on its devotion to religious doctrines to obtain political legitimacy, it leaves ample room for religious leaders and established religious institutions to bring an overtly theological interpretation to any political question. Reiter (2010) provides answers on what exactly the role of religion has been in the Palestinian-Israeli conflict. He puts forth five characteristics of a conflict fueled by religion (p. 230);

i) The enlisting of religious _warriors‘ unfurls beyond the region in conflict

ii) Individuals/groups motivated by religious ideology carry out sensationalist terror acts and assassinations in a bid to frustrate political negotiations.

iii) Religious formations that demonstrate adherence to the prepositions or fundamental truths of religion, and show commitment towards infusing the same among members of the public command massive/decisive political power

iv) Religious symbols and values constitute an undisputable social fabric that the general public is not predisposed to compromise or negotiate

v) Religious values control holy places and can neither be compromised nor negotiated

Jonathan Fox (as cited in Reiter, 2010) further advances three roles played by religion in a group conflict;

i) Providing ―an ideological framework for understanding the world,‖ and equipping believers with the necessary tools to confront any attempts to challenge it (Reiter, 2010, p. 233)

ii) Defining behavioral codes linking believers and their activities to the established framework;

iii) Creating institutions that facilitate the framework‘s operations by organizing and recruiting individuals.

A scrutiny of the Palestinian-Israeli conflict, however, reveals that the analysis Fox brings fourth lacks a number of crucial elements on the role played by religion in the Israeli-Palestinian conflict. To begin with, we have the potential recruitment of persons from the Christian, Jewish, or Muslim world beyond the territory in dispute to add reinforcement to the national group; and the second, the demarcation of holy spaces and holy sites protected by religious values not subject to compromise, concession, or negotiation (Reiter, 2010). What comes out clearly, however, is that religion is a fundamental factor in the ongoing Israeli-Palestinian conflict.

Israel and Judaism have 3 parallel and central ―elements of religious faith that represent conflicting values, and are therefore used in specific contexts to reinforce the religious aspect of the‖ Palestinian-Israeli conflict (Reiter, 2010, p. 234). The first relates to the laws of peace and war and the question of whether or not a nation can settle a conflict by compromising with people from a different religion. The rules of the game are rather clear in this case; the Biblical laws of war are significantly similar to those of the Quran, and both appear to be against any form of compromise. The Biblical Torah commands the nation of Israel to fight, in the cruelest way possible, any nation that prevents them from taking full control of the Promised Land (Reiter, 2010). Islam advocates for a similar position, with verse 60 of Surah 8 of the Quran calling for the spread of the religion by war, if necessary (Reiter, 2010).

The second element of religious faith representing conflicting values relates to the status of the territory in question, and whether or not control must be exclusive. A theological outlook among Palestinian Muslims and Israeli Jews holds that Palestine is a ‗holy land‘ – a pious endowment, also known as the Waqf for the former, and the Promised Land for the latter (Reiter, 2010). Either religious faith, therefore, ―forbids conceding any control over the land‖ (Reiter, 2010, p. 239). The Jews believe that it is their religious duty to occupy the entire land and not share it with members of any other religion. This idea of holiness brings about two parallel processes – a modern process and a traditional process (Reiter, 2010).

The traditional process derives its logic from the divine writings, whereas the modern-day process relates to the achievement of state-hood in the holy region, an undertaking that calls for sacrifice in defense of the land.

The third element relates to the status of Al-Haram Al-Sharif/Temple Mount, and whether or not members of other religions have the right over it. The old City of Jerusalem, the Temple Mount/Al- Haram site, and such holy sites as Al-Masjid Al-Ibrahimi/the Cave of the Machpela, Joseph‘s tomb in Nablem, and Rachel‘s tomb ―are anchors for the national-religious and historic identity of a vast population which includes people who are not necessarily religious‖ (Reiter, 2010, p. 245). The immensely charged nature of the said sites as religious and historic nationalism symbols is demonstrated perfectly by the decision of the Netanyahu Administration to include the Machpela Cave, and Rachel‘s tomb among heritage symbols intended for development (Reiter, 2010). The move did not, however, go down well with the Palestinian leaders, and a religious war emerged, with each

side claiming ownership and ―sovereignty that cannot be relinquished to the other side exclusively‖ (Reiter, 2010, p. 245).

3. The Role of the International Community

Saudi-Arabia Lieutenant Colonel Mohammed F. Abo-Sak, in his 1999 research project titled ‗US Involvement in the Israeli-Palestinian Conflict: Solution or Complication,' focuses specifically on America's involvement in the conflict and describes this involvement as ―the root of all Middle East problems‖ (n.pag). His view is further reinforced by Al-Malki (2007), who expresses that the continuing conflict between Israel and Palestine has very little to do with the international community; instead, it is linked exclusively to ―the directions in American policy, and has been subject to the fluctuations in its position and its unwavering bias towards Israel‖ (n.pag). Abo-Sak (1999) makes reference to a number of instances when the international community, particularly the US and the UK, showed open favoritism, to the detriment of the Palestinian community– their continued opposition to any resolutions by the UN likely to accord justice to the Palestinians, even after Israel has been accused (and as a matter of fact found guilty) of violating human rights; and America' s vetoing of the installation of Butrus Ghali to a second term as UN secretary-General ―in retaliation for his decision to publish the UN's report confirming that Israel's strike on Qana had been intentional‖ (n.pag). Hooglund (1995) holds a similar view, expressing that America and the UK cannot be honest brokers in the Israeli-Palestinian conflict, and that their continued engagement has in the past, and will in the future, continue to derail the process of bringing about everlasting peace.

The European Union has also come under fire, and has repeatedly been accused of not doing enough to curb America's dominance over the Israeli-Palestinian conflict (Al-Malki, 2007). Al-Malki (2007) expresses that the US has imposed itself on the rest of the world and as such, ―the big blocs forming the international community have become very complaisant in dealing with the Palestinian-Israeli conflict‖ (n.pag). They are reserved with regard to Israel and American intractability, and have chosen to alternatively adopt less confrontational, more lenient attitudes.

Al-Malki (2007) points out that even the strongest of them – the European Union- has began using the buzz word and terminology of the Israeli and American political discourse and espousing the whole concept of evenhandedness in the process. Non-aligned nations are no better – their bloc lost its status with the Soviet Union break-up, ―and with the majority of the former Soviet states tying their security and economic interests to the US and Israel,‖ the situation has done nothing but get worse (Al-Malki, 2007).

The bloc of Muslim nations lacks mechanisms for implementing the resolutions advanced by the developed world, which often places their political alliances and economic interests above the religious factor. The Arab League bloc is no different; most of its members belong to either the non-aligned bloc or the Organization of Islamic Nations. As a consequence, the bloc has very little to offer; in fact, the Arab Peace Initiative proposal it made during the 2002 Beirut Summit was almost all it had to offer to the Israeli-Palestinian conflict.

The existing body of literature, to this end, only indicates one thing; ―that the members of the international community do not possess the power – even if they had the will – to impose a stand that contravenes the US‖ in the issue of the Israeli-Palestinian conflict (Al-Malki, 2007 & Javadikouchaksaraei, 2016). It is for this reason that most of them have withdrawn from the matter, and have instead resorted to disparate middle positions, leaving the US to define its position and by extension that of the international community, on even the weightiest of matters.

Evidently, studies conducted this far have focused on identifying factors that might lead to the future resolution of the conflict; even those that have focused on religion have not paid much attention to its role in the emergence of the rigid

sense of territoriality currently being witnessed. A further objective of this study is to examine nationalism, specifically religious nationalism and its manifestation in the minds of those on either side of the conflict, particularly in regard to the vested interest in the continuation of the conflict.

Expert views and interpretations documented in secondary sources, including articles as well as books concerning themselves with Palestinian and Israeli territorial nationalism will form the basis of descriptive analysis. Source scanning will be implemented at the initial stage to ensure that sources used are credible, and consequently, that interpretations reached are valid and objective. It will entail not only observing, but also developing a comparison of the tendentious sources on the Arab-Israeli conflict, with the aim of ensuring that indifference is maintained, and the perspectives of both sides of the conflict are perfectly clear.

4. Research Model

Qualitative inquiries usually derive their research models from the social sciences of psychology, sociology, international relations, and philosophy. This analysis makes use of a philosophy-based model denominated as phenomenology, which studies the interest group‘s lived experiences within the context of a specific concept or phenomenon (Sokolowski, 2000). It attempts to unearth the essence and underlying meaning of the lived experiences of the study group by focusing on two core areas; a descriptive side that simply describes the subjective perspective of people‘s life experiences, and an analytical side that attempts to analyze what these experiences really mean (Javadikouchaksaraei, 2015).

The main idea is to bring to light the essences and underlying meanings of shared experiences or cultures.

As mentioned earlier on, this study purposes to show that both Israelis and Palestinians have an interest in the continuation of the conflict. It aims at unearthing the subjective lived experiences (beliefs and interests) of either side, and evaluating their influence on the peace process.

The two parties currently advancing direct negotiations are the Palestine Liberation Organization (PLO) and the Israeli government. The mediation of official negotiations is undertaken by contingent of international partners, with the key players being the European Union, Russia, the U.S., the U.N., as well as the Arab League. The study will analyze the behavior and achievements of these ongoing negotiations to determine whether the international community is carrying out its mandate as it should.

Methodologically, therefore, this research seeks to explain the practical issues underpinning the Israeli-Palestinian relations; and demonstrate how international relations can be used to solve these issues.

Stake (as cited in Shkedi, 2005) puts forth two types of case studies; instrumental and intrinsic case studies. The latter (intrinsic case studies) study an individual case narrative, with the aim of leaning more about that individual and not understanding some general problem (Shkedi, 2005). This study, however, adopts an instrumental approach, seeking to gain a general understanding of the Israeli-Palestinian conflict by studying particular case narratives. The collective case study design gains insight into a central phenomenon by investigating several single case narratives.

5. Case Selection

The maximum variation sampling technique will be adopted to enable the researcher gain multiple perspectives of the Israeli-Palestinian conflict. To achieve this, the documented opinions of three sheikhs and three rabbis on matters of territorial, as well as state compromise will be presented and compared.

They (the opinions) will be reviewed and examined on the basis of three religious faith

elements, that the researcher believes are representative of conflicting values, and have been utilized ―to reinforce the religious aspect of the Israeli-Palestinian conflict‖ – i) the law of war and peace; ii) the question of exclusive control over the territory in dispute; and iii) the issue of territorial sanctity (Reiter, 2010, p. 234).

6. Future Studies

The literature suggests that uncompromising positions on both sides regarding the question of territorial sanctity strengthen arguments of political psychology and social researchers who are of the opinion that the City of Jerusalem and the religious sites therein are sacred/protected assets not subject to exchange, compromise, negotiation, or concession. Researchers are paying more attention to the root causes of the conflict, and religion is turning out to be a salient factor. This study seeks to demonstrate that given the high stakes, both sides have some interest in the continuation of the conflict; anything is better than some compromise or a signal of defeat that would attract an even heavier natural penalty.

7. References

1. Abo-Sak, M. F. (1999). US Involvement in the Israeli-Palestinian Conflict: Solution or Complication? Al-Hewar Center Inc. Retrieved 31 July 2014 from http://www.alhewar.com/LtCol.htm
2. Al-Malki, R. (2007). The Role of the International Community: Why has the International Community Failed to End the Palestinian-Israeli Conflict? Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture, 13(4), 25-31.
3. Bishara, M. (2003). Palestine/Israel: Peace or Apartheid: Occupation, Terrorism, and the Future. London: Zed Books.
4. Creswell, J.W. (1998). Qualitative Inquiry and Research Design Choosing Among Five Traditions. Thousand Oaks, CA: Sage Publications
5. Gale, L. (2013). What is the Israeli-Palestinian Conflict? Establishing a Determinative Link between the Nature of the Conflict and Its Resolution. Journal of International Relations,15 (1). Retrieved 31 July 2014 from http://sirjournal.org/2013/04/19/what-is-the-israeli-palestinian-conflict-establishing-a-determinative-link-between-the-nature-of-the-conflict-and-its-resolution/#_edn10
6. Hooglund, E. (1995). Iranian Views of the Arab-Israeli Conflict. Journal of Palestine Studies, 25(1), 86-95.
7. Jackson, S. (2011). Research Methods and Statistics: A Critical Thinking Approach (4th ed.). Belmont, CA: Cengage Learning.
8. Javadikouchaksaraei, M., Bustam, M, R., Farouk, A, F, A. (2015). Reinterpreting the Israeli-Palestinian Conflict: A Constructivism Theory of Understanding a Cross-Ethnic Phenomena. Asian Social Science, 11 (16), 107-113.
9. Javadikouchaksaraei, M., Bustami, M, R., Farouk, A, F, A.(2016). The rise of Jewish religious nationalism and Israeli approach to the Palestinian conflict. Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities (JSSH) 24 (1), 311-330
10. Janesick, V. J. (2014). Oral History Interviewing: Issues and Possibilities. In P. Leavy (Ed,), The Oxford Handbook of Qualitative Research (pp. 300-314). New York: Oxford University Press.
11. Kelman, H. C. (1999). The Interdependence of Israeli and Palestinian National Identities. The Role of the Other in Existential Conflicts. Journal of Social Issues, 55(3), 581-600.
12. Mo‘az, M. (2009). Muslims., Jews, and the Israeli-Palestinian Conflict. Israel Journal of Foreign Affairs, 111(3), 15-21.
13. Reiter, Y. (2010). Religion as a Barrier to Compromise in the Israeli-Palestinian Conflict. In Y. Barsiman-Tov (Ed.), Barriers to Peace in the Israeli-Palestinian Conflict (pp.228-263). Jerusalem: The Jerusalem Institute for Israel Studies.

14. Sabel, R. (2010). International Legal Issues of the Arab-Israeli Conflict: An Israeli Lawyer‘s Position. JEAIL, 3(2), 407-422.
15. Shkedi, A. (2005). Multiple Case Narratives: A Qualitative Approach to Studying Multiple Populations. Philadelphia, PA: John Benjamins Publishing Company.
16. Sokolowski, R. (2000). Introduction to Phenomenology. Cambridge: Cambridge University Press.

IHUIH

Imam Hossein University Islamic Humanities

Journal Home Page

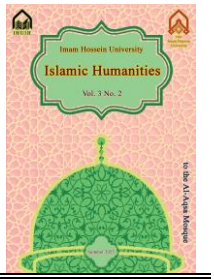

the strategy of national ethnic policies; A case study of Iran and Malaysia

Hamed Wendt[1]

Iran; Malaysia; Ethnical Policies

ARTICLE INFO

Imam Hossein University
Islamic Humanities
Vol.3 No.2 (2025), pp 52-57

Received Jun 10 2025
Accepted Jun 24 2025
Published Sep 18 2025

References: 10

Correspondence:

H_Wendt@yahoo.com

ABSTRACT

On the bases of culture and ethnic nowadays the world is a plural world, in way that it's reasonable to say nowhere could be exempted for this classification. Researchers conducted in this field have classified all countries whether developed or developing into lingual, religion, racial and cultural classes. As result of religious, cultural and ethnical overlapping between the countries and cases of unsatisfied needs and request by such group, local, national and even disputes between theses group and their governments is a common case through the ages. this study was conducted while having a historical look on the issue of ethnics in two countries including Iran and Malaysia and also surveying current situation and place of this challenge in the two countries, and also determining courses of ethnical and tradition reconstruction.

[1] Department of Asian Studies, McGill University, Canada. H_Wendt@yahoo.com

1. Introduction

Based on research conducted by one the Western researches, among 200 countries and islands almost 160 countries are home of more than one race, language. Other countries, which have a dominant culture and language, also welcomed variety of language, races, and religious. beside important and effective factors and variables in ruling versatility on ethnical, lingual and religion, the one thing for sure is the reality, our world is a plural world on the bases of culture, religion and habitants. In addition, this versatility does not obey political borders of states. As result of religious, cultural and ethnical overlapping between the countries and cases of unsatisfied needs and request by such group, local, national and even disputes between theses group and their governments is a common case through the ages.

Social and multitude ethnical situation in the Third-world countries has led the scientists to focus on ethnics in their hypothesis when studying these countries; that is in such countries, tribes are the source of social-political revolution and a dominant player when facing with domestic and foreign challenges and also challenges which the governments are facing with.

Aiming to provide strategies toward increasing inter-ethnic and ethnic-central government interaction and to have more coordination, unity, consensus and moving toward development, this study was conducted while having a historical look on the issue of ethnics in two countries including Iran and Malaysia and also surveying current situation and place of this challenge in the two countries, and also determining courses of ethnical and tradition reconstruction.

Principle of ethnical policy position and quality of its relation with political management, cultural programming, behavioral science and political sociology are of the issues discussed in this study, so that different basics, theories and political models will be studied along with definition of ethnical policy.

Based on definition, ethnic is group with relative awareness of its historical and tradition and a set of common traditions. It's also a complex combination of historical, racial and cultural traits, and addition self-awareness, leads us to ethnic movement aspects, in other words ethnic-ism is: sense of having same root (realistic or unrealistic), common destiny, relative exclusivity of common values leads to classification of the society to separate political families and probable with inimical relations.

Utilization of ethnics' principle by the specialists in different scientific fields and communities with cultural, territorial and historical properties leads the studies toward cultural and political issues and defined these new principles around this term, so that the terms which previously carried biological meaning and pointed toward immigrants from other countries, currently use with cultural meanings inside it.

2. Purposes and Hypothesis

What are the effects of policies adopted by Iran and Malaysia about ethnos on domestic unity? Although emphasizing ethnos issues as a key toward development and improving policies indexes, and also considering such indexes as a tool to improve national unity and development, but due to several issues, the government was not successful to utilize it's all capacities. On political sociology point of view, the gap between ethnos sometimes leads to crises and even transferring such issues to other generations. Iran has failed to realize importance and urgency of ethical issues and using potential chances in this field, and different government always have adopted controlling and neutralizing policies.

Thus, the researches believes that ethnical policies in both countries have been a place of fail and in this way the study tries to find better approaches in solving the issues. Data used in this study was gathered from libraries, Internet, interview, formal and public resource in Iran and Malaysia. The study uses combinational method. A combination of analytical- descriptive methods and also surveying.

3. Discussion

There are different point of view including, “ethnos is a human group with specific and exclusive culture, and in this way ethnic means political awareness of different lingual, religious, and racial groups in a region about its identity and also identification of differences between themselves and other groups dwelling at the same region”. In his book, “Principles of Ethnical Sociology” Koen defines the term: “ethnic is group with common cultural properties, including religion, language, and culture. Koen numbers ethnical groups in this way: “an informal homogenous group which its members are identifiable from other tribes and religions”

Ethnos is considered as a cultural element, which as mentioned earlier it is identifiable by its, race, language, religion or country, and place of born, so that a combination of such traits lets us to classify these communities, and provide a basis to self-identification for the members of such communities. As a result, ethnical principle whether base on its ancient definition as a natural identity rooted in religion, language, and race, or on its modern definition as a result of modernism movement is not deniable. In other words, tribes are formed based on specific language, culture, language, easily identifiable from other communities. Based on Kozlove, ethnos is social body which has established economic, cultural, and relative connections through the ages, which common language, cultural traits, and social and tradition specifics; previously racial and blood relations also were among such properties, but currently main ethnical specifics are: 1- ethnical self-awareness, 2-maternal language, and 3-forefathers’ territory.

Based on above definitions, Iran and Malaysia are two good examples, since Malaysia is a country with ethnical diversity throughout its history, faced with several cases of different ethnical combination. More than 1500 years ago, Malaya’s kingdom welcomed Chinese and Indian traders and as result Buddhism and Hindu found their way to this country along with gold and silk. After 1000 years, Arabs traders were the new guests to Malaya and bring with them religion of Islam, and finally Portuguesa’s reached to their shores and faced with a kingdom greater that their own.

Cultural and ethnical combination of Malaysia is formed under influences of other cultures, which have the chance to. Main cultures in this country include traditional Malaya and two other groups including Chinese and Indians, which had commercial relations with Malaysia throughout the history. These three main groups have combined with other tribes, generally live in jungles and coastal areas of Broineio.

Although these ethnos strongly have preserved their traditions and morals, through combination with others, they have developed a new generation, the generation, which tries to reach a state of balance knowing about its different ethnical traits, and to introduce itself as a model for other regions with such challenges.

On the other hand, throughout its ancient history and rich cultural heritage, Iran has the chance to absorb different invader cultures with great deal of flexibility. There are plenty of variables effecting on ethnical identity of Iran including, thousands years of Iranian culture and civilization, vast geographical extend, and geopolitics position, as result of these factors, Iran currently is home of lots of different ethnic.

Despite of missing several parts of its territory, Iran society is formed by different races including Fars, Kord, Lor, Azary and etc. and even in some part of the country we can find Arabs and Turkmens. Thus, it is reasonable to classify Iran society as a multi-ethnic society. During ages, there are cases which these different ethnical groups do not feel enough unity with other parts of the country, and this is a place which lots of social and territorial crises have took place throughout the history. Crises in Azerbaijan, Kordestn, Torkaman Sahra are some example of such cases. In addition, role of colonizing power in past and current super powers and next countries that have some commonality with some

ethnical minorities are noticeable in formation of such crises. Living near the borders acts a catalyst for ethnical minorities to accept nationalist movement stemmed outside the country. Know all of these, finding a proper approach to interact between ethnic minorities and central government in past, now and future is of great concern, which is also reason for conducting this research, and as mentioned Iran and Malaysia are two proper case of studies in this way.

In this way, political authorities will have no way toward settling peace and unity in their country without recognizing ethnical variables, and in this order, and in her economic program of 1970 and also in its 2nd program Malaysia has planned to solve problem of poverty without considering ethnical issues toward reorganizing structure of the society and omitting ethnical identity. Currently the goals mentioned in the policies have not completely realized and there are some cases of ethnical rebellions in different parts of the country, and it is clear that despite unifying policies of government there are still some sort of nationalist movements among different tribes. Toward the said goals, Mahatir Mohammad declared in different paragraphs of 2020 perspective program that key to national development and having unified and democratic Malaysia, without domestic crises is to consider ethnical request and utilizing all capacities of different ethnical groups. And considering open policies of the country to accept immigrants, taking ethnical cases into account and revising policies in this way has found more importance for Omni-laterals development.

Knowing about historical background-sharing the ancient land among different tribes and contribution of each one of the ethnical groups to build the common culture of today leads us to recognition the necessity for analyzing and identification of different tribes and races. Although Iran is facing with several ethnical issues and challenges and considering the Iran's Constitution has mentioned the issue of the different tribes, Iranian policymakers and programmer have failed to respond property to this issue.

Another factor which put more emphasize on necessity to survey ethnical policies of the country is the events, which took place after Balkan and Serbia crises, and afterward ethnical issues gained much more weight in international talks. If end of the World War I and after disintegration of Ottoman and introduction of 14th principles for preserving peace throughout the world and slogan of "nations' right to decide about their destiny" and afterward promoted by Lenin, which led to Sor Treaty about Ottoman Kords' right to have their own government. nowadays great powers of the world still try to manipulate natural current of orders and intensify ethnical issues in other countries using international organizations, which cases such as prohibition of flight form north to south of Iran and Kosovo are some of clear example of such manipulation.

Within the frame of such policies, nowadays we witness that academic centers, universities, Medias all around the world work day and night to intensify ethnical issues, and ever-increasing volume of research in the field of ethical issues, establishment of several ethnic-logical centers, books and several journals all are part of these policies. Knowing about such movements and policies, concerning ethnical issues is of great importance to reduce disputes and crises resulted from ethnical challenges.

As mentioned earlier, subject of ethnical group became one of the main focus points for scientists of social, and political fields during recent years. Looking as a source of problem that leads to weaken central government is the common look on ethnical studies and issues, and this look has led to hold such minority in poverty and privation. In this way, Taffler says: put more emphasize on all minorities even the smallest one, since they are the groups, which suffer more with lots of potential for, bring up crises. Since Iran and Malaysia both are countries with great diversity from ethnical point of view, and

regarding the changes rooted in modernizing tradition structure of the society, there are plenty of questions in this field including:

1- whether current policies have led to convergence or divergence among different ethnical group in Iran and Malaysia?

2- What are the effects of modernizing process on relations between the government and ethnos?

3- What approaches have been adopted by Iran and Malaysia government to solve ethnical gap?

4- Knowing about situation of the both country, how much adopted policies have been effective to introduce equality or inequality in economic, social, political fields and in providing access to use facilities among the ethnos?

In a hierarchy structure what is ethnical groups look on the policies adopted by the government in this regard?

With regard to the mentioned questions, it is also noticeable that along with conducting more and more researches about ethnical issues, there is a sort of ambiguity an unclearness developing. And this state will be intensified having other disciplines entered the field which probably lead to relatively useful results.

Surveying ethnos' issues require taking into account all aspects and edges however; of course, this importance rooted in involvement of nationality, unity, and territory intactness of nations, national groups that have positive and negative results on ideological issues.

Unfortunately there are some major problems such as lack of identification coordination abut subject of ethno and comprehensive and unified definition, emphasizing ambiguity and having tool perspective on the issue of ethnos in several works in this fields whether in international, national, or regional level which among such works are: Toraj Atabaki, Ethnicity and the Straggle, (New York, I.B.Tauris, 2000); Rolan J.L.Beron, History, Culture and ethnicity (Edinbrough, University University, 2007); Fenton, Stiven, translation : Davoud Ghariagh, ethnicity, racism, class and culture, Tehran National Research Institute, 2005; Afrogh Emad, Faza va Nabarabary Ejtemaie, Tehran, Tarbiat Modares University , 1999.

In addition, in most of the case, we find sort of universalization and conformities which emphasize on no homogenous historical, and social identity. It seems that a frame used for studying one nation or country in the West has been used for other nations. This is the case about the majority ethnical studies conducted in Iran and Malaysia, which have the same problems.

However, in our work, we should observe the followings:

- Preventing just utilizing imported research studies for national and ethnical studies

- Taking into account the historical and community evolutionary beds

- Taking into account social system and importance of different elements of ethnical case study in relation with coordination with culture, religion, politics and identity.

Above all, commitment of the researcher and his/her scientific capabilities in political and sociology fields are of great concern. The said cases are the issues, which will be answered through the work toward reducing ethnical gap and pathology in two countries under study. There have been many studies regarding this issued in Iran and Malaysia including: Homayon Katozian, Mohammad Ali, Political Economy, Tehran, Nashr Markaz,2001; Goly Amiry, Seiry dar Tarikh Ejtemaie Siasy Torkmanha, Tehran Andishe No; Simber, Reza, Modakhele dar Tanazolat Ghomy-Ejtemaie- Tajarob Gozashteh and Chaleshaei Ayandeh, Foreign Policy Quarterly, No. 16; Jahani Shodan va Motaleat Ghomy and Hoviat Iranian, Tehran, Andishe No 2000; Mobasher, Mohsen, The case of Iranian Class, Ethnicity, Gender (Dedman, Collage Southern Methodist University, 1996); Hssin Mutalib, Islam and ethnicity in Malay Politics (Singapore, Oxford University Press, 1990);

Consensus/ Krian, Kapur Data Malaysia: quest for a politica of. New Dehli:

Vikas pulishing house 1983., but none of them have been prosperous to answer the cases. Thus the writer tries to achieve a new approach in studies about the ethnos through surveying Iran and Malaysia governments policies with three variables (international, national and ethnical), which have never been studied thoroughly in previous studies; in this way there are three main axes including:

1- surveying ruling literature on international and globalization process and its effect on ethnos,

2- surveying political, economic, and cultural structure on national level having variables such as participation and development of ethnical regions in mind;

3- surveying demands and expectations of ethnical minorities and their politician elites at inter-ethnos level.

Through surveying within these three axes and considering our specific structures and also identification of policies leads to convergence or divergence of elements, both countries will benefit of each other experiments. As mentioned earlier, through primary studies of literatures in this field (books and articles …), this work will try to introduce a new approach in the field of ethnical studies toward finding a solution and if possible providing a proper model for ethnical policies aiming to empower national unity, coordination and social consensus.

4. Reference:

1. Huntington, S (2000). Cultures, Reconstruction of global system, translated by Minou Ahmad Sartip, Tehran, Ketab Sara.
2. Maghsoudy, M (2007) ethnical in-homogenousity, some strategies about social-political coordination, National Studies Quarterly.
3. Bros Koen, B (1991) Principles of Sociology, translated by Gholam Abbas Tavasoly and Reza Fazel, Tehran, Samt.
4. Ziae Sadr, Z (1977). Ethnic Plurality and Iranian National Identity, Tehran, Andishe No, 13.
5. Pakmehr, A. (2001). Political Centralization in Iran after Mashrouth Revolution, M.A. Thesis, University of Tarbiat Moddares 2001.
6. Topper, R. (2002). Ethnicity, position and its meaning on Iran and Afghanistan Arthrography, Translated by Abolghasem Hosseinion and Abbas Jaliai, Geographic Research Quarterly, 2002
7. Stiven, F. (2005). translated by David Ghariagh, racism ethnicity, class and culture, Tehran, National Research Institute.
8. Mahatir Mohammad, M (2008). Malaysia Management, Translated by: Mohammad Soury, Tehran, Simin.
9. Atabaki, T. (1996). Ethnicity and the straggle, New Your, I. B. Tauris.
10. Mobasher, M. (1996). The Case or Iranian class, ethnicity, gender (dedman, collage, southern Methodist University.